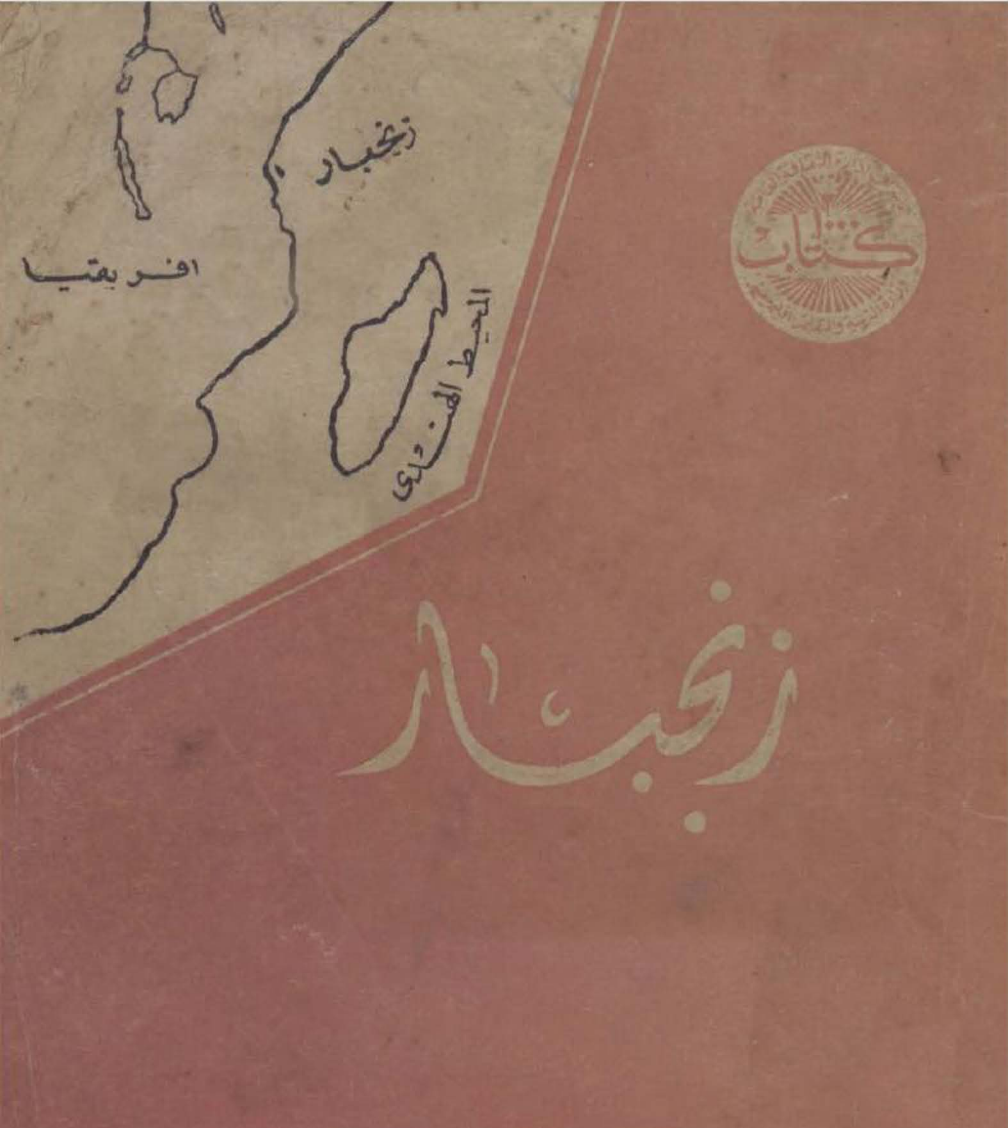


زنجبار

تأليف

الدكتور صلاح العقاد   جمال زكريا قاسم

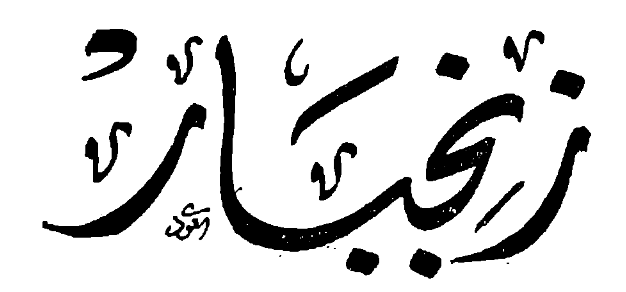
الألف كتاب

زنجبار

باشراف ادارة الثقافة العامة

وزارة التربية والتعليم الإقليم الجنوبي

الألف كتاب (٩٩١)



تأليف

الدكتور صلاح العقاد
مدرس التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

جمال زكريا قاسم
ماجستير فى التاريخ الحديث

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

تصدر هذه السلسلة بمعاونة المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

دار الطباعة الحديثة
٥ شارع غيط النوبي ت. ٤٩٣١٨

مقدمـــة

تطور المفهوم الجغرافى لكلمة زنجبار تطورا كبيرا على مر العصور ومعنى الكلمة هو ساحل الزنج من الفارسية « بار » ، بمعنى الساحل . وقد أطلقها المسلمون الأوائل على جميع ما عرفوه من ساحل إفريقيا الشرقى وسموا البحر المقابل له ببحر الزنج (القسم الغربى من المحيط الهندى) .

ولكن المفهوم الحالى لسلطنة زنجبار ينحصر فى تلك الجزر الصغيرة المواجهة لشاطىء تنجانيقا والتى أكبرها جزيرتا زنجبار وبمبة . وتقع الأولى حيث تقوم عاصمة السلطنة الحالية على بعد ٢٠ ميلا من الساحل والثانية على بعد ٣٠ ميلا شمال زنجبار ، وتضم هذه الجزر الآن نحو ٣٠٠،٠٠٠ من السكان . ويمارس السلطان سلطته الشرعية على هذه الجزر تحت الحماية البريطانية منذ سنة ١٨٩٠ . وما زال حقه فى السيادة على جزء من ساحل كينيا معترفا به من الحكومة البريطانية ويمتد هذا الجزء على مسافة ٣٠٠ ميل فى عشرة أميال عرضا . ولكن لا تزيد مظاهر السيادة على جواز رفع علم زنجبار بجوار العلم البريطانى، إذ أن الإدارة الإنجليزية لم تفرق فى نظمها الإدارية والتشريعية بين المنطقة الساحلية التى هى محمية وبين الداخل الذى هو مستعمرة تاج .

ولم يشهد الساحل الإفريقى الذى حمل هذا الاسم دولة سياسية موحدة حتى يمكن التحدث عن سلطنة لزنجبار ترجع إلى أصول تاريخية قديمة ، وربما كانت أعظم دولة ظهرت فى المنطقة منذ اتصالها بالعالم الإسلامى هى دولة الزنج من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر والتى كانت عاصمتها فى كلوة . ولكن فى معظم الأحوال كانت تتنازع المنطقة إمارات إسلامية عربيــة ، وفارسية تأثرت بالبيئة الإفريقية . وتستقل كل منها بميناء أو أكثر على الساحل أو جزيرة من الجزر . فلم يبق إذن من الأسس التى تكون مفهوم زنجبار

قبل قيام السلطنة الحديثة التى تحمل هذا الإسم فى القرن التاسع عشر سوى عناصر الثقافة والحضارة الممتزجة بالبيئة الإفريقية والدين الإسلامى .

ويعد تدخل عرب عمان فى إفريقيا الشرقية نقطة تحول هامة فى تاريخ المنطقة، فهو الذى تمخض عن إنشاء سلطنة زنجبار الحديثة فى عهد السيد سعيد أعظم الشخصيات العربية فى عصره . فهو الذى أخضع الساحل مباشرة لسلطة سياسية موحدة ، واتخذ من جزيرة زنجبار عاصمة للسلطنة العربية الإفريقية فى عام ١٨٣٢ . ثم ربط المنطقة الداخلية بالساحل بصورة منظمة ، وهكذا ظهرت الشعوب الإفريقية الداخلية إلى التاريخ الذى كان حتى ذلك الوقت لا يعرف إلا الساحل . كذلك كان السيد سعيد هو الذى فتح شرق إفريقيا للأوربيين وعرفهم بتلك المناطق بواسطة المعاهدات التى عقدها مع معظم الدول الكبرى فى عصره . وكان طبيعيا أن تتعرض زنجبار للأطماع الاستعمارية التى عمت إفريقيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان أثر التدخل الأوربى بالنسبة لزنجبار أبعد أثرا منه فى أية دولة إسلامية أخرى إذ أنه انتهى بإزالة معالم هذه السلطنة من معظم المناطق التى كانت تسودها يوما ما . فالألمان ضموا الجزء الجنوبى من الساحل الإفريقى إلى مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية التى أصبحت تعرف بعد الحرب العالمية الأولى وبعد وضعها تحت الوصاية البريطانية باسم تنجانيقا، بينما ضم الإنجليز القسم الأوسط من ساحل زنجبار إلى مستعمرتهم بشرق إفريقيا التى أصبحت تعرف باسم مستعمرة كينيا بعد الحرب واختص الإيطاليون بالقسم الشمالى الذى ضم إلى مستعمرة الصومال .

وهكذا أصبحت هذه المناطق الساحلية جزءا صغيرا من وحدات كبيرة نشأت على أنقاض السلطنة العربية . وتحول مركز الثقل إلى الداخل ، وأصبح المسلمون السواحليون أو العرب الذين كانت لهم المكانة العليا فى سياسة

المنطقة وإدارتها يكونون الآن أقليات جنسية فى الوحدات السياسية الحديثة (كينيا — تنجانيقا — الصومال) .

وأذكر أنى وعدت بظهور هذا الكتاب عندما صدر كتابى الأول عن الخليج العربى . ذلك أنه كما يتضح من فصول هذا الكتاب توجد صلة تاريخية قوية بين منطقة الخليج وساحل إفريقيا الشرقى . والباحث فى أحدهما يجد نفسه منساقا إلى دراسة المنطقة الأخرى . وترجع صلتى بدراسة هذه المناطق إلى الإعداد للدكتوراه فى جامعة باريس ، وكان سرورى عظيما عندما علمت بعد عودتى إلى مصر أن أحد الزملاء من الشبان النابهين وهو جمال زكريا قاسم يعد رسالة عن دولة آل أبى سعيد فى عمان وزنجبار ، فرأيت أن أضم مجهوده العلمى إلى دراستى فى هذا الكتاب، فاشتركنا فى كتابة الفصول الخمسة التى تطابق موضوع رسالته وهى تمتد من الفصل الثالث إلى الفصل الثامن . بينما انفردت بدراسة الموضوعات الأخرى . وبذا يكون هذا الكتاب قد أعطى صورة شاملة لتاريخ زنجبار منذ اتصال العرب بشرق إفريقيا حتى وقتنا الحاضر .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم أنا وزميلى الشكر للأستاذ الكبير محمد شفيق غربال الذى أولانا ثقته ، فعهد إلينا بوضع ذلك الكتاب ضمن سلسلة من الكتب خصصتها إدارة الثقافة العامة لدراسة بعض أقطار إفريقيا .

صلاح العقاد

٢٧ / ١١ / ١٩٥٩

الفصل الأول

اتصال العرب بساحل إفريقيا الشرقى

ونشأة الإمارات السواحلية

يرجع اتصال العرب بساحل إفريقيا الشرقى إلى عصر ما قبل الإسلام . ولكن معلوماتنا عن هذه الفترة لا تكاد تذكر . والراجح أنها كانت مقصورة على المبادلات التجارية . أما بعد الإسلام فقد اتخذت هذه الصلات شكلا آخر تتمثل فى هجرة جماعات من العرب والفرس إلى الساحل الإفريقى وتوطنها فيه . ويلاحظ أن هذه الجماعات كانت تأتى من سواحل شبه الجزيرة العربية مثل الإحساء والبحرين وعمان وحضرموت واليمن ، وقد نقلت معها صورا من الحضارة الجديدة على إفريقيا وهى إنشاء المدن والمراكز التجارية التى كانت تمتد من خليج عدن إلى مدار الجدى أى فى تلك المنطقة التى كان يطلق عليها جغرافيو العرب اسم بر الزنج .

وقد ساعدت العوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة بين منطقة الخليج العربى وبين ساحل إفريقيا الشرقى ، لأن الرياح الموسمية التى تهب على منطقة المحيط الهندى تمكن السفن الشراعية من القيام برحلتين منتظمتين فى السنة بأقل مجهود . ففى فصل الخريف تدفعها الرياح فى اتجاه جنوبى غربى فتخرج من خليج عمان إلى المحيط الهندى ثم تسير بمحاذاة الساحل الإفريقى الذى ينحنى فى اتجاه جنوبى غربى ، وفى فصل الربيع تدفعها الرياح الموسمية فى اتجاه شمالى شرقى يمكن هذه السفن من العودة إلى قواعدها فى شبه جزيرة العرب .

ولاشك أن الهنود قد استفادوا أيضا من تلك الرياح فاتصلوا هم أيضا بالساحل الإفريقى الشرقى أو ساحل عزانيا[1] كما كان يعرف قبل الاسلام . ولكن نشاطهم ارتكز على الناحية التجارية البحتة .

ورغم ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعا كبيرا على الساحل الإفريقى ، فإن العرب لم يتأثروا بهذا المناخ لأنهم كانوا يأتون عادة من منطقة أشد حرارة وهى ساحل عمان . ولذلك لم يستطع الأوربيون الحلول محلهم فى استيطان الساحل اللهم إلا فى المنطقة الجنوبية البعيدة عن خط الاستواء نسبيا فى موزمبيق . أو عندما استطاع الإنجليز فى القرن العشرين التوغل إلى جبال كينيا وتنجانيقا العالية والتى يتراوح ارتفاعها بين ١١٠٠٠ قدم مثل مرتفعات كينيا و ١٤٠٠٠ قدم مثل جبال كليمنجارو فى تنجانيقا . وتغطى الثلوج بعض قمم هذه الجبال بصورة دائمة بالرغم من وقوعها قرب خط الاستواء . وقد عرف العرب هذه الجبال بدليل أن « أبا الفدا » يحدثنا فى كتابه عن جبال الثلج .

ونحن لا نستطيع أن نحدد تماما بداية وفود العرب إلى شرق إفريقيا ، فلا يستبعد مثلا أن يكون بعض عرب اليمن قد هاجروا عقب انهيار سد مأرب (١٢٠ م) إلى ساحل إفريقيا . وهناك من المؤرخين من يرجع أول هجرة عربية إلى عام ١٢٢ هـ (٧٣٩م) . ويعللونها باضطهاد الزيدية على يدى الأمويين . ويستدلون على ذلك بأن طائفة من العرب فى إفريقيا كانت تسمى « بالأموزيديج » وهى تحريف سواحلى لكلمة الزيدية . ولكننا نرجح أنه سبق ذلك اتصالات بين العرب وبين الساحل الإفريقى وخاصة عقب ظهور الإسلام . ففى أثناء العشرين سنه التى تلت وفاة النبى (٦٣٠ م) اندفع عرب الجزيرة العربية فى فتوحاتهم نحو العراق وفارس والشام ومصر ولكن لم

---

(١) Schoff, The Periplus of The Erythraean Sea, page, 92

يشترك عرب عمان فى تلك الفتوحات ، وذلك نتيجة لانعزال إقليمهم . فكان من الطبيعى أن يتجهوا إلى منطقة أخرى ، فهيأت العوامل الجغرافية لهم شرق إفريقيا .

على أن الهجرة التى اتفق عليها عدد كبير من المؤرخين ترجع إلى عهد عبد الملك ابن مروان (٧٥/٩٥ هـ) (٦٩٥/٧١٤ م) ، ذلك أن عبد الملك اتبع سياسة قبلية فى شبه جزيرة العرب فاستعان ببعض القبائل على البعض الآخر . فاضطرت بعض القبائل المهزومة إلى الهجرة خارج بلاد العرب ومن بينها قسم من قبيلة الأزد العمانية هاجر إلى شرق أفريقيا تحت قيادة سليمان وسعيد الجلنديين . ولذلك عندما وصلت الزيدية إلى الساحل الإفريقى ووجدوا هؤلاء العرب قد سبقوهم إليه تسللوا إلى الداخل حيث اختلطوا بالسكان الأصليين . وعلى كل فإنه يبدو أن هذه الهجرات التى توافدت قبل القرن الرابع الهجرى قد استقرت حول لاموفى جنوب الصومال حاليا وأن هؤلاء العرب الأوائل هم الذين بنوا مدينتى مقديشيو وبراوة فى أوائل عهد الفاطميين بمصر كما يقول المسعودى . ويعزى تأسيس هاتين المستعمرتين إلى جماعة من المهاجرين من قبيلة الحارث — وهى قبيلة كانت تقطن على مقربة من جزائر البحرين — فروا من استبداد حكامهم ، ويقال إن هؤلاء المهاجرين قد وفدوا فى سفن ثلاث بزعامة سبعة إخوة هاربين من اضطهاد حاكم الإحساء[1] . ولعل أبعد هذه الهجرات أثرا فى تاريخ المسلمين بشرق أفريقيا هى تلك الهجرة التى أتت من شيراز واستقرت فى القسم الجنوبى من الساحل أو مايقابل تنجانيقا حاليا وأسست أول دولة سواحلية عظيمة عرفت بدولة الزنج . على أن الرواية التى تنبئنا عن أصل هذه الهجرة تشبه الأساطير الخرافية من بعض الوجوه ؛ فيقال إنه كان لأمير شيراز ابن من جارية زنجية اسمه على . عيره إخوته بأصله فقرر الرحيل مع أبنائه الستة ، إلى شرق

(١) الصوافى : السلوة فى أخبار كلوة ص ٤١١ — ٤١٢ .

إفريقيا وقاد كل من السبعة سفينة خاصة حملته إلى مكان ما على الساحل وقرر أن يبنى كل واحد منهم مدينة فى المكان الذى تحمله إليه الريح . ولكن الثابت هو أن على بن الحسن قد أنشأ مدينة كلوة ، وأنه أخضع معظم المراكز العربية الموجودة على الساحل فى ذلك الوقت .

ولا يتفق الباحثون على تاريخ وصول على بن الحسن الشيرازى إلى ساحل إفريقيا وإنشائه مدينة كلوة التى أصبحت عاصمة لدولة الزنج. والمعروف حسب حوليات كلوة[1] أنها أسست بعد مقديشيو بسبعين عاما . فإذا قارنا ذلك برواية المسعودى من أن مقديشيو قد أسست فى أوائل عهد الفاطميين بمصر أمكن تحديد تاريخ بناء كلوة فى أوائل القرن الخامس الهجرى ، لكن باحثين متخصصين فى تاريخ شرق إفريقيا وهما جيان Guillian ورويش Reusch يرجحان أن يكون تاريخ بناء كلوة هو سنة ٢٦٥ هـ — ٩٧٦ م . وعلى هذا يقدم تاريخ بناء مقديشيو إلى سنة ٢٩٥ هـ[2] .

ويؤكد هذا الرأى وصف المسعودى الذى زار ساحل إفريقيا الشرقى فى القرن الرابع الهجرى ، فقد ذكر أن الإمارات العربية تمتد من مقديشيو شمالا حتى سفالة جنوبا . وتشمل عدة موانئ بين هذين الطرفين مثل براوة وماليندى وسيوى وكلوة . وأضاف المسعودى أن إحدى الجزر الواقعة على يوم ونصف من مصب أحد أذرع النيل — سماها جزيرة قنبالو — يحكمها أحد الأمراء المسلمين[3].

---

(١) نقل كرك القنصل الإنجليزى فى زنجبار نسخة من حوليات كلوة إلى المتحف البريطانى ويوجد ملخص وتعليق على هذه الحوليات فى :

Journal of the Royal geogrophical Society 1895, By Arthur Strong.

(٢) Guillain, vol.I p.184 S .q ; Reusch, 91

(٣) المسعودى : مروج الذهب ج ٣ ص ٢٩ — ٣١ طبعة باريس .

واستنتج جيان أن تكون هذه الجزيرة هي إحدى جزر الكومور[١] ، وأن يكون المسعودى قد توهم أن نهر تانا هو أحد أذرع النيل . وترجع أهمية دولة الزنج إلى أنها وحدت معظم المراكز العربية فى شرق إفريقيا وبلغت ذروة قوتها فى عهد سليمان بن على ثانى حكام هذه الدولة . فلم تستعص عليه من مدن شرق إفريقيا سوى مدينة مقديشيو ، التى كانت تحكمها أرستقراطية تجارية لاتتوارث الحكم فيها ، مما جعل الباحثين يشبهونها بجمهورية البندقية . وضمت دولة الزنج كذلك جزيرتى زنجبار وبمبة . وتدل الحفريات على أن دولة الزنج استغلت بمبة أكثر من زنجبار . هذا فضلا عن الصلات التجارية الواسعة مع جزيرة مدغشقر وجزر الكومور . وبواسطة هذه الدولة دخل الإسلام هذه الجزر فأصبح دين الغالبية فى الكومور كما اعتنقته إحدى قبائل مدغشقر وهى قبيلة انتيمرون فى الطرف الجنوبى الشرقى من تلك الجزيرة[٢] .

والظاهرة التى ميزت تاريخ دولة الزنج منذ نشأتها حتى سقوطها على يد البرتغال فى سنة ١٥١٣ هى ذلك الصراع الدائم بين الحكومة المركزية فى كلوة وبين حكام الموانى الذين حاولوا الاستقلال بمدنهم وإنشاء إمارات صغيرة على طول الساحل . وفى الفترة الأخيرة التى سبقت مجىء البرتغاليين منذ حوالى سنة ١٤٦٠ تقريبا أضيف إلى هذا النوع من النزاع صراع آخر بين أعضاء الأسرة الشيرازية الحاكمة من جهة وبين أبناء الوزير سليمان الذين استطاع بعضهم اغتصاب العرش فى فترات متقطعة من جهة أخرى وسيستفيد البرتغاليون من تلك المنازعات فيبسطوا سلطتهم على الساحل بسهولة[٣] .

---

(١) استعملنا النطق الأوربى لتلك الجزر والراجح أنها تحريف لكلمة القمر التى أطلقها العرب على تلك الجزر .

(٢) G.Ferrand, Les Musulumanes des Iles Commores et Madagascar Paris, 1901.

(٣) Reusch, Page 121— 129

على أن هذه القلاقل التى سادت دولة الزنج لم تمنع من ازدهار الحضارة المادية فى ربوعها . وقد وصف ابن بطوطه[1] كيف أن الغنائم كانت ترد بكثرة على سلطان كلوة وأنه كان يوزعها حسب الشرع فكان الأشراف يأتون إليه من جميع أنحاء العالم الإسلامى ليأخذوا نصيب أولى القربى . وقد بلغ من ثراء هذه البلاد أن السلطان كان يخجل من إعطاء الذهب . ويمكن تعليل هذا الرخاء الذى أدهش البرتغاليين عند وصولهم بعاملين رئيسيين أولا : اشتغال المسلمين المهاجرين إلى إفريقيا بنقل التجارة بين البلدان الواقعة على سواحل المحيط الهندى . وأهم السلع التى اعتمدت عليها هذه التجارة هى الرقيق والعاج ، وأحيانا العنبر . ويبدو أن المسلمين كانوا يحصلون على هذه السلع من رؤساء القبائل الإفريقية فى نظير المنسوجات ، وبقية الأدوات الحضاريه التى يجلبونها من بلادهم . وقد عرف الرقيق الأسود الذى كان يتجر فيه العرب فى بلاد الصين وجزر الهند الشرقية . ولكن الأسواق الرئيسية كانت فى فارس وبلاد العراق . ونحن نعلم أنه منذ القرن الثالث الهجرى استخدم هؤلاء الزنوج بكثرة فى مزارع العراق وأنهم قاموا بثورة إجتماعية سياسية فى سنة ٢٧٠ هـ . وثانيا : استغلال مناجم الذهب التى ما تزال موجودة فى إقليم روديسيا وهو يقع خلف القسم الجنوبى من الممتلكات العربية فى إفريقيا ، فكانت كميات هائلة من الذهب ترد إلى ميناء سفالة حتى سماها ابن بطوطة سفالة الذهب . ولا نعرف بالضبط ما إذا كان العرب قد توغلوا إلى هذه المناطق لاستغلال مناجم الذهب بأنفسهم ، أم أن الإفريقيين كانوا يحملون الذهب إلى الساحل . والباحثون الأوروبيون يميلون عادة إلى التقليل من أهمية الاستيطان العربى فى شرق إفريقيا ، فيؤكدون أنه لم يتجاوز الساحل . والراجح أنهم لم يبسطوا سلطتهم السياسية فعلا فى الداخل ولكن قوافل التجارة كانت تتردد بانتظام فى قلب القارة حتى البحيرات الاستوائية منذ ذلك الوقت البعيد . وتدل الحفريات التى أجريت فى منطقة مناجم مانيكة

---

(١) ابن بطوطة : جـ ١ ص ١٦٣

بروديسيا، على أنه قد وجدت فيها حضارات أرقى من حضارة البانتو . وتتسم هذه المخلفات بالطابع العربى الفارسى الذى ميز دولة الزنج[١] . وهنا يجدر بنا أن نتساءل ما هى الأجناس أو الشعوب التى صادفها العرب عند نزولهم بساحل إفريقيا الشرقى ؟ .

الواقع أن مجموعة قبائل البانتو قد وفدت إلى ساحل إفريقيا الشرقى فى القرن السابع الميلادى أى قبل وصول العرب بقرن واحد، ثم أصبحت تسيطر على النصف الجنوبى من القارة الإفريقية وتنتهى حدودها الشمالية على وجه التقريب من خط يمتد من الكميرون غربا حتى جنوب الصومال شرقا . وقد قذفت هذه المجموعة أمامها بالشعوب الإفريقية الأقدم منها فى الجنوب وكانت تتألف من مجموعتين أساسيتين الهوتنتت والبوشمان . وقد انحصرت هاتان المجموعتان حاليا فى اتحاد جنوب إفريقيا وهما فى طريقهما إلى الانقراض ولا سيما البوشمان الذين تضاءل عددهم إلى نحو ٨٠٠٠ . أما البانتو فيبلغون نحو ٢٢ مليونا . والصفة المميزة لهم هى التشابه اللغوى ومع أن النظام القبلى ظل سائدا لدى شعب البانتو بصفة عامة إلا أنه عند وصول البرتغاليين إلى شرق إفريقيا وجدت بعض دول متفاوتة كان أعظمها مملكة مونوموتابا التى امتدت بين حوض الزمبيزى واللمبوبو . ولا شك أن عرب الساحل كانوا على صلات تجارية بتلك الممالك وأنه وقعت بين الفريقين حروب عدة لأن ابن بطوطة ذكر أن أهل كلوة فى جهاد دائم . ويؤكد هذا أن معظم المدن العربية اختيرت فوق جزر يفصلها عن الأرض شريط ضيق من الماء مثل كلوة وباته ولامو حتى تكون بمأمن من غارات القبائل المتوحشة . وكان العرب يطلقون اسم الكفار لوصف قبائل البانتو فى الجنوب ومازالت إحدى مجموعات البانتو فى اتحاد جنوب إفريقيا تعرف عند الأوربيين باسم Les Cafres كأثر من آثار تلك التسمية العربية .

---

(١) Baumann et Stermann, Peuples et Civilizations de l'Afrique Vol. 3 Chapitre 2.

وليس العرب وحدهم هم الذين خالطوا قبائل البانتو على ساحل إفريقيا الشرقى فقد وفدت على الساحل هجرات حامية من آسيا ومن وسط القارة الإفريقية نفسها . ولكن هجرات العرب والفرس كان لها تأثير بعيد فى تكوين أهل الساحل من الناحيتين الثقافية والاجتماعية .

أما من الناحية الجنسية فإن الشعب السواحلى يعتبر ثمرة اختلاط أجناس عديدة من الحاميين بالبانتو . وقد بدأ هذا الاختلاط قبل وفود الهجرات العربية الفارسية بعدة قرون وربما ترجع إلى القرن الأول الميلادى . وربما تبادر إلى الذهن أن سكان جزيرة زنجبار هم أكثر شعوب شرق إفريقيا تأثرا بالعرب . وذلك لكونها مقر الحكومة العربية العمانية طوال القرن التاسع عشر . ولكن الواقع لا يدل على خلاف كبير بين الجزر وبين الساحل . وتعليل ذلك هو أن حكومة آل أبى سعيد قد استقدمت خلال هذا القرن أفواجا متلاحقة من الرقيق الإفريقيين الذين هم من أصل بانتاوى واختلط العرب بهم عن طريق التسرى بالإماء ففقدوا نقاءهم الجنسى .

أما المهاجرون المسلمون الذين سبقوا دولة آل أبى سعيد فيدعى معظمهم الانتساب إلى فرس شيراز ، ويعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للجزيرة . وقد استقروا بها فى عهد دولة الزنج ولم يبق من الأجناس الأولى التى كانت تسكن زنجبار قبلهم سوى أقليات ضئيلة .

وقد بدأت مميزات الأمة السواحلية تظهر بجلاء فى عهد دولة الزنج ، على أنه يجب التفرقة بين استخدام عبارة سواحلية للدلالة على جنس معين وبين استخدامها للدلالة على لغة أو ثقافة خاصة . فبالمعنى الأول ينحصر السواحليون فى الشريط الساحلى وفى جزر زنجبار وبمبة . وقدر أحد الرحالة فى القرن التاسع عشر تعدادهم بـ ٣٥٠,٠٠٠ [١] . ويسمى السواحلية أنفسهم بالوازامبا

---

(١) Burton, vol. 2 p. 368. S. q.

ويقسمون أنفسهم إلى فرعين رئيسين بنـــاء على اعتقادهم فى أصل أسلافهم .

١ — السواحلية الشماليون ويدعون الانتساب إلى زيد بن على ويفخرون بأصلهم العربى .

٢ — السواحلية الجنوبيون الذين يدعون الانتماء إلى أسرة الحسن الشيرازى الفارسية ويفخرون بماضى دولة الزنج التليد ، وما زال هذا الاعتقاد يؤثر على التوجيه السياسى فى عصرنا الحاضر فقد تألف فى زنجبار حديثا حزب سياسى سمى نفسه الاتحاد الشيرازى الإفريقى وهو حزب يدعو إلى تضامن الإفريقيين مع السواحلية الذين ينتمون إلى الفرس مع اعتبار الأقليات الأخرى جاليات أجنبية طارئة على البلاد .

ويبدو أن هذا الانقسام يقابله انقسام فى اللهجة بين السواحلية فى الشمال والجنوب . وأن الإدارة فى عهد آل أبى سعيد كانت تراعى تلك الانقسامات، فذكر برتن أنه كان فى ممبسة ثلاثة مشايخ وثلاثة قضاة لكل من السواحلية الشماليين والجنوبيين وللعرب الذين لم يفقدوا مميزاتهم بعد .

أما السواحلية كمفهوم لغوى وثقافى فهى أوسع انتشارا بكثير من المفهوم الجنسى للكلمة . فاللغة السواحلية تنتشر من مقديشيو شمالا حتى نهر روفما فى موزمبيق جنوبا . ولكن يجب التفرقة بين أمرين ، فاللغة السواحلية كلغة حديث يومية تقتصر على الساحل وعلى الجزر المتاخمة وجزر كومور رغم أن هذه الجزر الأخيرة لا تختلف من حيث تكوينها البشرى عن البانتو الخاص فى داخل إفريقيا ، وبين اللغة السواحلية كأداة تفاهم بين القبائل المختلفة اللغات أو كلغة خاصة بالتعامل السياسى والتجارى مع الأوربيين أو مع سكان الساحل وبهذه الصفة تنتشر اللغة السواحلية بعيدا فى داخل إفريقيا فنجدها معروفة لدى أهل أوغندة والكنغو وفى جزيرة مدغشقر .

واللغة السواحلية لغة مبسطة تعتمد فى معظم مفرداتها على لغات البانتو الإفريقية ولكنها أسهل من حيث التركيب ويداخلها كثير من المفردات العربية ولاسيما الألفاظ المستعملة للشئون التجارية والفنية وجميع مظاهر الحضارة الحديثة . ويقدر رويش المتخصص فى اللغة السواحلية وتاريخها عدد المفردات العربية فى هذه اللغة من الربع إلى الخمسين(١) ، بينما أن الألفاظ الخاصة بالزراعة والحياة اليومية كلها من أصل بانتوى ، وتكتب السواحلية بحروف عربية وأدبها متأثر بالأنواع الأدبية عند العرب ولكن لم تتح لهذه اللغة فرصة التطور والنمو لأن اللغة العربية ظلت هى اللغة الرسمية لإمارات الساحل وإن قيل بأن دولة الزنج إتخذت اللغة السواحلية لغة رسمية .

ويلاحظ أن تأثير السواحلية فى القسم الجنوبى من الممتلكات العربية فى إفريقيا كان أبعد أثراً فى داخل إفريقيا . ويعلل ذلك بأن قبائل البانتو كانت أضعف مقاومة للتأثيرات الأجنبية من الشعوب الحامية التى تسكن الصومال . واتخذت لهجة السواحلية الجنوبيين فى العصر الحاضر كلغة رسمية للتعليم فى شرق إفريقيا وهذه اللهجة متأثرة بالفارسية والعربية معا ، لما ذكرنا من الصلات الوثيقه التى ربطت دولة الزنج بالفرس ، ويعتمد المبشرون على اللغة السواحلية لبث دعاياتهم بين مختلف القبائل الإفريقية ، لأنها لغة أرقى ويمكن استخدامها لنقل مفهومات الحضارة الحديثة . وهم يحبذون استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية لكتابة هذه اللغة ،ويجدون تشجيعاً من الحكومة البريطانية فى شرق إفريقيا .

أما الوصف بعربى فى شرق إفريقيا فتنطبق على مفهوم اجتماعى أكثر منه جنسى أو لغوى . فالعرب هناك هم الأرستقراطية المشتغلة بالتجارة أو

---

(١) Reusch Page, 216 S. q.

أصحاب الأراضى الزراعية . وقلما يحتفظ العرب بنقاء جنسهم أو لغتهم بعد هجرتهم إلى شرق إفريقيا بجيل واحد أو جيلين على الأكثر . فمثلا يتكلم سلاطين زنجبار اللغة السواحلية فى حياتهم الخاصة ويتعلمون اللغة العربية كلغة أجنبية لازمة للمثقفين ثقافة دينية أو سياسية . ويجب أن يؤخذ هذا المعنى فى الاعتبار حين تتحدث التشريعات البريطانية فى كينيا أو تنجانيقا عن تحديد عدد من المقاعد فى المجالس التشريعية للعرب[1].

وفى العصور الحديثة تعرض السواحليون لضغط الهجرات الداخلية من إفريقيا حتى أنه يمكن القول بأن السواحلية مهددون بفقد مميزاتهم كجنس. فقد انتقلت إلى الساحل فى أوائل القرن التاسع عشر قبائل بنتاوية عديدة بسبب تغلب قبائل الجالا على حوضى التانا والجب فى جنوب الصومال وفى كينيا ظهرت قبائل قوية من النيليين مثل الميزاى والتاندى وطردت البانتو من مزارعهم الخصبة . وكذلك لم يعدم الساحل وجود قبائل بنتاوية خالصة ، تحتفظ بدياناتها الوثنية مثل قبيلة الدروما جنوب ممبسة وسط أغلبية من الشعب السواحلى .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو لماذا لم ينتشر الإسلام فى شرق إفريقيا بقدر ما انتشرت اللغة السواحلية ؟

ويعلل الباحثون الأوربيون هذا الأمر بأن العرب تعمدوا عدم نشر الإسلام بين القبائل الإفريقية حتى يحتفظوا بها كمورد لتموين تجارة الرقيق . ولانعتقد أن هذا الربط بين الامتناع عن نشر الإسلام وبين الرغبة فى الاحتفاظ بموارد الرقيق كان موجودا فى ذهن المهاجرين المسلمين عن تعمد والأصح أن يقال إن الحماس الدينى لا يتوفر عادة لدى البيئات التجارية .

---

(١) C F- Charles Eliot. East Africa Protectorate Chap. 2.
وهو من خير الأبحاث التى كتبت عن الأجناس فى شرق إفريقيا .

ومن المعروف أن الحكام العرب فى شرق إفريقيا بما فى ذلك آل أبى سعيد كانوا يقدمون المصالح التجارية على الشئون السياسية . ولذلك نلاحظ أن المذهب الأباضى لم ينتشر كثيرا فى شرق إفريقيا بالرغم من خضوعه فترة طويلة لحكم عرب عمان . وظل المذهب الشافعى سائدا بين مسلمى شرق إفريقيا . كذلك لم تختف الوثنية حتى من الساحل حيث ما زالت تعتنقها عدة قبائل إفريقية . ويلاحظ توماس أرنولد أن الدخول فى الإسلام تزايد فى ظل الحكم الأوروبى فى تنجانيقا ، لأن الألمان كانوا يعتمدون على العرب والسواحلية فى إدارة البلاد فشعرت القبائل الزنجية بأن الإسلام يعطى صاحبه هيبة لدى الحكام(١)

وعلاوة على هذا فقد حالت العوامل الطبيعية دون استيطان المهاجرين للداخل فاقتصرت علاقاتهم مع هذه المناطق على إرسال القوافل التجارية . وتتمثل هذه العقبات الطبيعية فى اعتراض مساقط المياه لملاحة أنهار شرق إفريقيا ، فيوجد مسقط مياه على بعد مائتى ميل من مصب نهر الزمبيزى ومائة ميل من مصب نهر التانا . وتقع المرتفعات على بعد خمسين ميلا من الساحل وتغطى معظم هذه المرتفعات أشجار شوكية . ثم إن الصحراء المدارية تمتد فى شرق إفريقيا إلى الجنوب أكثر من امتدادها وراء الساحل الغربى . وبسبيل هذه المقارنة بين شرق إفريقيا وغربها ، يجدر بنا أن نلاحظ أن الذين حملوا الإسلام إلى غرب إفريقيا من أمثال عثمان دامفديو والحاج عمر كانوا من الإفريقيين الذين أسسوا دولا كبيرة باسم الدعوة إلى الإسلام . أما فى شرق إفريقيا فقد ظل الإسلام ينظر إليه مثل المسيحية على أنه دين الأجانب من العرب أو الفرس وغيرهم من المهاجرين .

---

(١) انظر الترجمة العربية لكتاب الدعوة إلى الإسلام ص ٢٨٨ .

الفصل الثانى

البرتغاليون

حقق ساحل إفريقيا الشرقى للبرتغاليين بعض أهدافهم من حركة الاستكشاف والتوسع الاستعمارى. فمن المقرر أنه من بين العوامل التى دفعت البرتغاليين إلى المساهمة بدور وافر فى حركة الاستكشاف الجغرافية الأمور الآتية :

أولا : الانتقام من المسلمين الذين حكموا شبه جزيرة أيبيريا فترة طويلة من الزمن . ولهذا السبب بدأ البرتغاليون حركتهم التوسعية بإنشاء القلاع على ساحل المغرب الأقصى فى سنة ١٤١٥ .

ثانيا : البحث عن مواطن الذهب . ثالثا : الاتصال بإحدى الممالك المسيحية التى تحدثت عنها أقاصيص الرحالة فى العصور الوسطى باسم مملكة يوحنا ، ولم تحدد هذه الأقاصيص موقع المملكة بالضبط، ولكن فهم أنها تقع فى مكان ماوسط القارة الإفريقية.ولما لم يعثر البرتغاليون فى أثناء تقدمهم على طول الساحل الغربى لإفريقيا على أثر لتلك المملكة فقد رجحوا أن تكون فى الجانب الشرقى من القارة . ولا شك أنهم كانوا يعنون بتلك المملكة دولة الحبشة المسيحية . وإذن فإن منطقة إفريقيا الشرقية المواجهة للمحيط الهندى كانت تحقق جميع هذه الأهداف بالنسبة للبرتغاليين فالإمارات التى تنتشر على ساحلها إمارات إسلامية ، عربية كانت أم سواحلية . ومناجم الذهب موجودة فى روديسيا خلف هذه الإمارات . وقد ظهر أن العرب يستفيدون من هذه المناجم ثم إن مملكة الكاهن يوحنا تقع قريبة منها .

وقد أحرز البرتغاليون تقدما هائلا فى حركة الاكتشافات فى عهد الأمير

هنرى الملاح سنة ١٣٩٠ — ١٤٦٣ وساعدهم على ذلك الموقع الجغرافى . حيث أن البرتغال هى شريط ضيق من الأرض يمتد بمحاذاة ساحل الأطلسى ثم إن النبلاء البرتغاليين كانوا يجدون فى قيادة الحملات البحرية منفذا لهم يتخلصون به من سيطرة الحكومة الملكية فى أراضى البرتغال . وقد وصلت الحملات البرتغالية فى عهد هنرى الملاح إلى خليج غينيا . وبذا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الكشوف الجغرافية لأنه تأكد أن القارة الإفريقية تمتد جنوب خط الاستواء، وأن الملاحة جنوب هذا الخط ليست أمراً صعبا كما كان متوقعا[1] . وقد ثبت حق البرتغاليين فى امتلاك الأراضى التى يكتشفونها بصدور أمر بابوى فى سنة ١٤٥٦ يقضى بتقسيم المكتشفات الجديدة بين أسبانيا والبرتغال ويجعل الملاحة ما بين غرب إفريقيا حتى الهند احتكارا للبرتغاليين ، بينما يختص الأسبان بالجزء الغربى من الكرة الأرضية . وكان هذا حافزا جديدا للبرتغاليين كى يضاعفوا جهودهم فى البحث عن الطريق البحرى إلى الهند .

وخلافا لما هو شائع لم يكن ، فاسكوديجاما ، هو أول من عبر رأس الرجاء الصالح وإنما كان أول من استخدم هذا الطريق للوصول إلى الهند . ففى سنة ١٤٨٧ قام برتلمى دياز على رأس حملة بحرية وكان من بين التعليمات التى حددت هدف هذه الحملة الوصول إلى مملكة الكاهن يوحنا . وبعد بضعة شهور من ملاحة مستديمة لاحظ دياز أن ساحل إفريقيا قد أصبح على الجانب الأيسر من سفنه . فأدرك أنه قد عبر الطرف الجنوبى للقارة وإن لم ير بالضبط موضع رأس الرجاء الصالح ، ولكنه لم يستطع المضى فى رحلته لأن البحارة البرتغاليين هددوه وأجبروه على العودة قبل أن يصل إلى الطرف الجنوبى للممتلكات العربية فى شرق إفريقيا . وفى نفس التاريخ قام رحالتان برتغاليان لدراسة الطريق البحرى المؤدى إلى شرق إفريقيا عبر وادى النيل

---

(١) Mousnier, Tome, 4, p. 443-450

. ويقال إن أحد هذين الرجلين وهو بييردى كوفلهام قد استطاع الوصول إلى مملكة يوحنا . واستقر بها إلى أن عثر عليه مواطنوه حين استولوا على ساحل إفريقيا الشرقى فى أوائل القرن السادس عشر . وبوصول فاسكوديجاما إلى شرق إفريقيا فى مارس سنة ١٤٩٨ تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ المنطقة ، هى مرحلة السيطرة البرتغالية . ولكن قبل أن يثبت البرتغاليون حكمهم انقضت نحو إحدى عشرة سنة فى أعمال الاكتشاف والحرب من سنة ١٤٩٨ إلى سنة ١٥٠٩ بحيث يمكن تسميتها بالمرحلة التمهيدية للحكم البرتغالى .

وكان أول ما شاهده ديجاما من المدن الإسلامية فى شرق إفريقيا هى مدينة سفالة . وقد رحب بمقدمه حاكم المدينة من قبل سلطان كلوة . ظنا منه أن الأسطول يتبع الأتراك أو مسلمى الغرب . ولكن عندما وصل دى جاما إلى كلوة كان أمره قد عرف . فتلقته المدينة بإطلاق النار وبدأت مرحلة من الصراع العنيف بين البرتغاليين وبين الإمارات الإسلامية الواقعة على سواحل المحيط الهندى ، بحيث يمكن القول بأن مسرح الحرب الصليبية قد انتقل فى القرن السادس عشر من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى . وانتقلت معها جميع الفظائع التى تميزت بها تلك الحروب من إحراق للمدن واسترقاق للسكان والاستيلاء على السفن التى تحمل الحجاج إلى مكة ، وحمل ركابها أسرى[1] .

وتتكون عناصر المقاومة التى واجهها البرتغاليون فى المحيط الهندى من الإمارات الإسلامية التى حاولت أن توثق صلاتها بعضها بالبعض الآخر ما بين ساحل مليار فى الهند إلى ساحل إفريقيا الشرقى . وذلك بتوسط التجار العرب الذين رأوا أن البرتغاليين أتوا بنية اغتصاب التجارة البحرية من أيديهم . كذلك ساهمت الدولة المملوكية فى مصر بنصيب فى هذه المقاومة .

---

(١) Krapf, P.520

خاصة ، وأن شريف مكة الذى كانت تربطه بمصر وساحل إفريقيا الشرقى علاقات وثيقة استنجد بالسلطان الغورى . ويضيف بعض المؤرخين حقيقة هامة عن صلة المماليك بشرق إفريقيا وهى أن بعض الحكام فى ساحل الصومال كانوا يدينون بالولاء لدولة المماليك بمصر . فقد ذكروا أنه عندما تقدم البرتغاليون من ميناء أوجه شمال ماليندى اعتذر حاكمه بأنه لا يستطيع دفع جزية للبرتغاليين لأنه يتبع السلطان المملوكى بالقاهرة(١) . وأخيرا إشتركت جمهورية البندقية فى مقاومة حركة التوسع البرتغالية لأنها أصيبت فى مصالحها مثل المماليك تماما من جراء تحول طريق التجارة من الشرق الأدنى إلى رأس الرجاء الصالح . ولكن لم يكن للبندقية أسطول يذكر فى المحيط الهندى فاكتفت بالتأييد السياسى .

على أن البرتغاليين قد وجدوا ثغرة خطيرة فى تلك الجبهة وهى خيانة حاكم ماليندى الذى أراد أن يتخلص من تبعيته لسلطان كلوة فارتمى فى أحضان الغزاة ، وقدم لهم جميع أنواع المعونة التى يحتاجون إليها . وظل خلفاؤه محافظين على ولائهم للبرتغاليين مابقى الصراع بين هؤلاء وبين المسلمين فى شرق إفريقيا ، وعندما وصل ديجاما إلى ماليندى زوده الحاكم بالملاحين العرب ، والخرائط التى ساعدته على استئناف السير إلى شبه جزيرة الهند . وكان ديجاما بحاجة إلى هؤلاء الملاحين لاليرشدوه فقط إلى الطريق وإنما ليسدوا النقص الذى أصاب البحارة البرتغاليين بسبب اختطاف الموت لنسبة كبيرة منهم . فمن ١٧٠ رجلا خرجوا مع ديجاما لم يعد إلى البرتغال سوى ٥٥ رجلا . وفى طريق عودته من الهند رسا الأسطول البرتغالى مرة أخرى بماليندى وحمل معه وفدا من قبل حاكمها ليقدم إلى ملك البرتغال علائم الولاء .

---

(١) Guillain Tome, I Page, 353,

وفى خلال هذه الرحلة تأكد ديجاما من أهمية شرق إفريقيا بالنسبة للإمبراطورية البرتغالية المنتظرة . فالهدف الاقتصادى لهذه الإمبراطورية احتكار تجارة التوابل بين الشرق الأقصى وبين أوربا . وقد تبين لديجاما أن التجار فى الهند أو فى مالقا لا يبيعون إلا بالذهب الذى يوجد بكمية وفيرة فى شرق إفريقيا . لذلك كان على جميع الحملات البرتغالية التى تتابعت بعد ديجاما فى المحيط الهندى أن تخص شرق إفريقيا بجزء كبير من جهودها .

وقد أرسلت أول هذه الحملات فى سنة ١٥٠٠ بقيادة بدرودى كبرال ولكنه ضل الطريق فحملته الريح إلى البرازيل حيث حقق للبرتغال كسباً أعظم من المهمة الأصلية التى أرسل من أجلها . لذلك عهدت حكومة البرتغال إلى ديجاما بقيادة حملة أخرى إلى المحيط الهندى فى سنة ١٥٠٢ واستطاع ديجاما فى هذه المرة أن يجبر سلطان كلوة على الاعتراف بسيادة البرتغال ودفع جزية سنوية مقدارها تسعمائة جنيه . ولكن بمجرد أن ابتعد الأسطول البرتغالى أعلن إبراهيم سلطان كلوة نبذه لهذا الاتفاق الذى فرض عليه بالقوة .

ونتيجة لهذا قرر عمانويل الأول إرسال حملات بحرية على نطاق أوسع وألا يقتصر على أخذ الجزية من الأمراء العرب بل يتعين على البرتغاليين أن ينشئوا الحصون والحاميات على ساحل إفريقيا . ولتحقيق هذه المهمة أرسل فى سنة ١٥٠٥ حملة كبيرة بقيادة فرانسسكو الميدا وهو أول من لقب بحاكم الهند العام . وعندما وصل دالميدا إلى كلوة فى يوليو ١٥٠٥ وجد أن الحاكمين اللذين كانا يتنازعان الحكم فيها وهما إبراهيم ومحمد انكونى قد فرا إلى الداخل . فنزل بالمدينة وبنى بها حصنا واستدعى انكونى ليحكم تحت سيادة البرتغاليين ، فقبل نكاية فى خصمه . على أن دالميدا اكتفى بإنشاء حصون برتغالية فى كلوة وسفالة ودمر مدينة ممبسة التى أظهر أهلها مقاومة عنيدة ولذلك كان على البرتغاليين أن يتابعوا إرسال الحملات سنويا ليضمنوا

خضوع الإمارات الإسلامية من جهة ، وليسدوا النقص الذى كان يصيب أساطيلهم باستمرار فى هذه البحار البعيدة من جهة أخرى[١] .

فنى سنة ١٥٠٧ قام ترستاودا كنها على رأس أسطول ضخم . ولم تكن مهمته قاصرة على شرق أفريقيا وساحل ملبار بل كان عليه أن يسد منافذ المحيط الهندى التى تصله بقلب العالم الإسلامى مثل مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربى ومضيق عدن عند مدخل البحر الأحمر . ولهذا اهتمت هذه الحملة بإخضاع الإمارات الواقعة على ساحل الصومال ، واعتمدت فى هذا على تأييد ماليندى . وقبل أن تدخل الحملة إلى البحر الأحمر طافت بلامو وبراوة وأخضعتهما ولكنها اصطدمت عند مقديشيو بحصون منيعة وبمقاومة عنيدة، جعلت البرتغاليين ينصرفون عنها بسرعة . وقد ظلت مقديشيو محتفظة باستقلالها طوال حكم البرتغاليين فى شرق إفريقيا . وحاول البرتغاليون أن يتخذوا من جزيرة سقطرة محطة بحرية ، وشجعهم على ذلك أنهم وجدوا سكانها من المسيحيين الذين أتوا من الحبشة . إلا أن جدبها لم يمكن البرتغاليين من الانتفاع بها فجلوا عنها . وفى خلال هذه الحملة لمعت شخصية فرانسسكو البوكوك كقائد بحرى من أعظم قواد العصر فهو الذى استولى على هرمز ومسقط فى سنة ١٥٠٨ ، فكوفئ فى العام التالى بتولى حكومة الهند العامة سنة ١٥٠٩ . وصادف هذا انتصار البرتغاليين على أسطول المماليك فى معركة ديو قرب ساحل ملبار . ومنذ ذلك الوقت خلا الميدان للبرتغاليين فانتزعوا التجارة البحرية من العرب وتفرغ دالبوكرك لتنظيم الإمبراطورية البرتغالية الجديدة .

وكان رأى دالبوكرك أن تبنى الإمبراطورية البرتغالية على أساس التفوق

---

(١) Guillain Tome, I, P. 244, S. q.

البحرى دون الحاجة إلى بعثرة جهود الشعب البرتغالى فى ضم ممتلكات شاسعة لا يقوى على الاحتفاظ بها ، والاكتفاء بالاستيلاء على المنافذ البحرية ، كشرط ضرورى لضمان التفوق البحرى . ذلك أن هدف الإمبراطورية أساسا هو هدف تجارى . وسنرى كيف أن البرتغاليين قد عجزوا عن الاحتفاظ بإمبراطوريتهم مدة طويلة . لأنها كانت إمبراطورية بحرية لا تنبنى على جذور ثابتة تمتد فى داخل المستعمرات فتقوضت بمجرد ظهور قوى بحرية أخرى فى المحيط الهندى(١) .

وقد قسم دالبوكرك الإمبراطورية إلى أربع مجموعات من المحطات البحرية لكل منها حاكم يعينه نائب الملك فى الهند الذى اتخذ مقره فى جوا Goa . وهذه المجموعات هى ساحل إفريقيا الشرقى ، هرمز وتوابعها على ساحل بلاد العرب ، جزيرة سيلان ، ومالقا .

وفيما يخص شرق إفريقيا ارتكز البرتغاليون على القسم الجنوبى من الممتلكات الإسلامية واكتفوا فى الشمال بالاعتماد على محالفة حكام ماليندى الذين كانوا يتلقون من البرتغاليين معونة عسكرية . ويمكن تعليل هذا الاتجاه بأمرين :

أولا : إن المناخ فى الجنوب أكثر اعتدالا نظرا لبعده عن خط الاستواء .

ثانيا : إن القسم الجنوبى أقرب إلى مناجم الذهب الداخلية .

وقد توافد على هذه المنطقة بعض التجار البرتغاليين وبعض المستوطنين الذين كونوا نواة مستعمرة موزمبيق . بينما توقفت الهجرة العربية وترك

---

(١) Mousnier, Tome, 4, Page, 503 S. Q.

المنطقة الجنوبية كثير من المسلمين ، ليستقروا بالقسم الشمالى ولذلك نلاحظ أنه عندما تخلص العرب فى القرن الثامن عشر من الحكم البرتغالى بقيت موزمبيق مستعمرة برتغالية حتى عصرنا الحاضر .

على أنه منذ سنة ١٥٠٩ وحتى تدخل عرب عمان فى أواخر القرن السابع عشر اضطرت معظم الإمارات الإسلامية فى القسم الشمالى من ممبسة حتى رأس جردفون إلى دفع الجزية للبرتغاليين ، والاعتراف بسيادتهم أحيانا . وارتاح البرتغاليون إلى هذا النظام لأن هدفهم هو الاستغلال المالى والاحتكار التجارى . ولذلك جلبوا على أنفسهم كره السكان الأصليين .

وفى بداية حكمهم فى شرق إفريقيا عول البرتغاليون ، على مجىء القبائل الإفريقية حاملة معها الذهب إلى الساحل . وسرعان ما تبينوا أن النظام العربى كان أكثر ملاءمة لعادات البلاد . فقد كان العرب يرسلون القوافل المنتظمة إلى الداخل وهى التى تأتى بالعاج والذهب والعبيد إلى الموانى .

ولذلك صمم الملك سبستيانى سنة ١٥٥٧ — ١٥٨٨ إلى اتباع سياسة توسعية فى شرق إفريقيا أشد طموحا من سياسة العرب . فهى تهدف إلى ضم حوض الزمبيزى بأكمله إلى الإمبراطورية وإنشاء حاميات ثابتة فى الداخل ، ووضع إدارة برتغالية على القبائل التى تسكن حول مناجم الذهب . وكان المبشرون قد سبقوا هذه المشروعات التوسعية بالتسلل إلى داخل إفريقيا حيث حاولوا نشر المسيحية فى مملكة مونوموتابا . وفى سنة ١٥٦١ لقى أحد الآباء اليسوعيين جنزالودى سلفيرا حتفه فى هذه المملكة فاتخذ سبستيانى هذا الحادث مبررا لإعلان الحرب عليها . وكلف فرانسسكو بارتو بقيادة الحملة الموجهة إلى مونوموتابا . وقد استطاع أن يفرض عليها الشروط التى تحقق أهداف البرتغاليين ، ومنها إخراج المستشارين المسلمين من المملكة وحرية المبشرين فى ممارسة أعمالهم ، ثم التنازل عن مناجم الذهب والقصدير وغيرها من المعادن للبرتغاليين (سنة ١٥٧٢) .

على أن البرتغاليين لم ينجحوا فى استخلاص أى فائدة من هذه الاتفاقية . فقد حرص الإفريقيون على ألا يدلوا الغزاة على مناجم الذهب أو عن طريقة استغلالها . ومن جهة أخرى تدخل البرتغاليون فى المنازعات القبلية وجلبوا على أنفسهم مشكلات معقدة وسرعان ما اضطر بارتو إلى العودة لموزمبيق لقمع ثورة شبت بها ، ولم يترك سوى حاميتين صغيرتين من مائتى جندى هما حامية سنا وتتى والأولى على مائة ميل من مصب الزمبيزى والثانية أبعد قليلا فى الداخل[1]. وقد عاشت هذه الحاميات تحت تهديد القبائل الإفريقية وظلت تعتمد فى غذائها على الساحل . حتى أن البرتغاليين عقدوا معاهدة جديدة مع مونوموتابا فى سنة ٦١٥ تعهدوا فيها بتقديم الهدايا السنوية للملك حتى يأمنوا جانبه على هذه الحاميات . ومع ذلك فقد هاجرت إليها بعض الأسر البرتغالية ولكنها لم تترك أثرا يذكر[2] .

عاد البرتغاليون إذا إلى الارتكاز على الساحل واتباع النظام العربى من إرسال القوافل إلى الداخل ، وبالنسبة للتجارة البحرية بين هذه المستعمرات وبين أوربا . فقد فرضت عليها الحكومة البرتغالية نظام الاحتكار لحسابها ثم تنازلت عن هذا الحق فيما يخص شرق إفريقيا لقائدى سفالة وموزمبيق فى نظير مبلغ سنوى يدفعانه للحكومة ، وهو يشبه نظام الالتزام المعروف فى العالم الإسلامى .

تتبين مما سبق أن نظم الإمبراطورية البرتغالية حملت فى طياتها أسباب ضعفها . ولذلك لم تقو على منافسة الدول البحرية الأخرى عندما بدأت

---

(١) Guillain, Voll Page, 390.

(٢) Ibid, Vol. I Page 420.

ويعد هذا الكتاب الفرنسى من أوثق المصادر المتناولة عن تاريخ شرق إفريقيا فى هذه الفترة لأنه ينقل عن الكتاب البرتغاليين المعاصرين لها .

أساطيلها تظهر فى المحيط الهندى فى أواخر القرن السادس عشر مثل الهولنديين والإنجليز ثم الفرنسيين وإذا كان البرتغاليون قد احتفظوا بمستعمراتهم فى شرق إفريقيا كاملة حتى أواخر القرن السابع عشر . فذلك لأن واحدة من هذه الدول لم تفكر فى اتخاذ محطات لها على ساحل إفريقيا الشرقى لأسباب مناخية فى الغالب ولا يذكر التاريخ سوى محاولتين للهولنديين إحداهما سنة ١٥٩٧ والأخرى سنة ١٦٠٨ هاجم فيهما الأسطول الهولندى سفالة دون أن يلح على إنزال قواته فيها . وكانت النتيجة أن نقل البرتغاليون عاصمة مستعمراتهم بشرق أفريقيا إلى موزمبيق(١) .

وقبل أن نتعرض لمقاومة المسلمين فى شرق إفريقيا للحكم البرتغالى تلك المقاومة التى انتهت بتدخل عرب عمان لنجدة إخوانهم فى شرق إفريقيا ، ثم بطرد البرتغاليين من القسم الشمالى من الساحل . يجدر أن نشير إلى الأسباب العامة التى أضعفت الإمبراطورية البرتغالية . فمنها أن الشعب البرتغالى محدود العدد لم يتجاوز المليون خلال القرن السادس عشر فلم يمكنه الاحتفاظ بإمبراطورية مترامية الأطراف . وأصبح البرتغاليون يعتمدون إلى حد كبير على خدمة الرقيق ومنها أن البرتغاليين تشددوا فى نشر الدعوة للمسيحية .

وأخيرا فقد البرتغال استقلاله كوحدة سياسية حين ضمه « فليب الثانى » إلى عرش أسبانيا سنة ١٥٨٠ ومنذ ذلك الوقت أصبح العرب فى شرق إفريقيا يتحينون الفرصة للثورة على البرتغال .

والواقع أنه منذ أن غزا البرتغاليون شرق إفريقيا والعرب لم يكفوا عن محاولة التخلص من حكمهم . وقد ظهرت ممبسة منذ البداية كمهد لحركة المقاومة ، ورغم أن داالميدا قد أحرق المدينة فى سنة ١٥٠٥ فقد عاد شيخها وكون

---

(١) Guillain, Vol. I. Page, 411.

جيشا جديدا من الإفريقيين والسواحلية . وفى سنة ١٥٢٨ قام بمحاولة هامة ضد السيطرة البرتغالية فأخذ يستحث سكان زنجبار وبمبه الجزيرتين القريبتين من ممبسة على الثورة على البرتغال الذين احتلوهما منذ سنة ٢ ١٥ : ولكن أهل الجزيرتين الذين اتصفوا بروح الخنوع خشوا من المغامرة فشكوا حاكم ممبسة إلى دا كنها القائد البرتغالى الذى كان فى طريقه إلى الهند ليتسلم منصب الحاكم العام . ورأى دا كنها أن يستغل الوقت الذى عليه أن يقضيه فى زنجبار انتظارا للرياح الموسمية المواتية ، فذهب لضرب الحصار على ممبسة . وفى أثناء الحصار عرض على شيخها معاهدة تنص على دفع فدية للبرتغاليين والتعهد بدفع جزية سنوية وعدم الاتصال بالأتراك . وبعد أن قبل الشيخ هذه الشروط علم بتفشى الوباء فى الجيش البرتغالى فتلكأ فى تنفيذها وحينئذ أطلق الأسطول البرتغالى النار على المدينة ودمرها تدميرا شاملا .

والأمر الذى يلفت نظرنا خلال هذه الحوادث هو النص فى الاتفاق بين البرتغاليين وشيخ ممبسة على عدم الاتصال بالأتراك . مما يدل على أن الدولة العثمانية فى دفاعها عن العالم الإسلامى فى ذلك الوقت لم تهمل هذه الأرجاء البعيدة ، ومن المعروف حقا أن الأتراك قد احتلوا عدن فى سنة ١٥٣٨ ليتخذوا منها قاعدة لمهاجمة البرتغاليين فى المحيط الهندى . ويقال إنهم احتلوا جزيرة سقطرة أيضا سنة ١٥٣٥ ولكن الأتراك لم يلعبوا دورا فعالا فى دفع البرتغاليين عن شرق إفريقيا إلا فى أواخر القرن السادس عشر . ولم يكن ذلك بصورة مباشرة بل بواسطة أحد رؤساء البحر «على ميرال بك» الذى بدأ حياته كمجاهد من مجاهدى البحر فى أسطول خير الدين بربروسه فى الجزائر . ١

وقد اتخذ ميرال بك قاعدته فى جدة ، وعندما ظهر أمام شواطئ شرق إفريقيا سنة ١٥٨٥ . انبعثت روح الأمل من جديد بين سكانها من المسلمين . وأعلن أمراء الموانى من مقديشيو حتى ممبسة أنهم يدينون بالولاء للسلطان

مراد الثالث لا لفليب الثانى . وطلب إليه حاكم ممبسة إرسال حامية تركية لتعسكر بها . وحتى يشجع ميرال بك المسلمين على الثورة ، أوهمهم بأن أسطولا كبيرا سيتبعه . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل إن على بك عاد إلى البحر الأحمر ، وفى هذه الأثناء كان أمير ماليندى قد أرسل إلى الحاكم البرتغالى فى جوا يخبره بمجىء الأتراك ويستنجد به على إخوانه من الأمراء المسلمين . واستجاب البرتغاليون بإرسال حملة بحرية بقيادة الفنسو ممبيرو ، ولم تفكر الإمارات الصغيرة فى مقاومة الأسطول الضخم . وأعلنت من جديد تبعيتها للبرتغال ، ولذلك لم يجد البرتغاليون حاجة إلى احتلالها من جديد ، فانسحبوا إلى الهند . وسرعان ما استنجد أهل ممبسة بعلى بك . فعاد فى سنة ١٥٨٨ على رأس قوات أكبر ، وأخذ يحصن المدينة ليضع بها حامية تركية . ولسوء الحظ فوجىء على بك بخطر جديد يتهدده من الداخل . فنى هذه الأثناء خرجت بعض القبائل الإفريقية آكلة لحوم البشر من حوض الكنغو ونزلت بالمنطقة الساحلية ، فطافت بموزمبيق ونشرت فيها الدمار . ثم انتقلت هذه القبائل — وتعرف بالوازمبة — إلى ممبسة ، وأحاطت بالمدينة فى نفس الوقت الذى وصلت فيه أساطيل البرتغاليين لضرب الأتراك من البحر فأخذ على بك بين نارين ، وأخيراً قبض عليه البرتغاليون وهو يحاول الفرار سباحة . وهكذا قضى على آمال مسلمى شرق إفريقيا للتخلص من حكم البرتغاليين . فعادت جميع الموانى إلى الخضوع باستثناء مقديشيو الذى استعصى كما رأينا على جميع المحاولات الأجنبية لغزوه . ونتيجة لهذه الثورات المتكررة وتدخل الأتراك قرر البرتغاليون وضع حامية مستديمة فى ممبسة ، واستقدموا مستوطنين برتغاليين إلى هذا القسم الشمالى من الإمارات الإسلامية . وكافئوا حسنا سلطان ماليندى على ولائه فمنحوه إمارة ممبسة مع ثلث إيراد الجمرك ، فولى عليها أخاه أحمد ، ولكن البرتغاليين لم يطمئنوا إليه . وعندما ازداد شكهم فى نياته أوعزوا بقتله سنة ١٦١٤ ، وحملوا ابنه يوسف وهو ما يزال فى السابعة إلى جوا وعمدوه نصرانيا ، ثم نشئوه تنشئة برتغالية محضة ، وأعطوه

اسم دون جيرينيمو . وعند ما أجلس على عرش ممبسة لم يكن المتنصر الوحيد من بين أمراء السواحلية أو العرب فى شرق إفريقيا .

ويبدو أن يوسف قد ظل فى كوامن نفسه متعلقا بدين آبائه ، وأنه كان يتحين الفرص للانتقام من البرتغاليين . فنى العام التالى فاجأهم بثورة عنيفة وقتل جميع أعضاء الجالية البرتغالية ، وخص القسس بانتقامه ، على أنه كان يدرك عدم قدرته على مقاومة الأساطيل البرتغالية فى ممبسة . ولذلك عندما ظهرت فى العام التالى أمام شرق إفريقيا ترك المدينة ورحل إلى مسقط . ولهذا الاختيار مغزاه ، لأنه كان يعبر عن فكرة توحيد الجهود بين عرب عمان ، ومسلمى شرق إفريقيا لمكافحة الغزو البرتغالى . ومنذ عام ١٦٣٢ حتى مقتله فى سنة ١٦٣٨ تحول يوسف إلى أعمال الجهاد فى البحر ، وشن على البرتغاليين وتجارتهم فى جميع أنحاء شرق إفريقيا حرباً شعواء . ووصلت غاراته إلى المحطات البرتغالية فى مدغشقر . ويذكر أن الأدب الشعبى السواحلى قد خص يوسف بقسط وافر من قصص البطوله التى تختلط كما هو الحال فى الأدب العربى بالمغامرات العاطفية . لذلك فإن هذه القصص تعلل تحول يوسف إلى عدو لدود للبرتغاليين فى سنة ١٦٣١ بأن حاكم المدينة البرتغالى اختطف جاريته المفضلة فاطمة فكان يوسف يتغنى بها طوال مغامراته فى البحر (١) .

وعلى كل فإن ثورة يوسف قد نبهت البرتغاليين إلى ضرورة تشـــديد قبضتهم على القسم الشمالى من الساحل ، فبنوا فى ممبسة قلعة يسوع سنة ١٦٣٩ واتخذوا منها عاصمة للشمال ، مثل موزمبيق بالنسبة للجنوب . وحرموا على الأمراء تلقى مهاجرين جدد من العرب . وهكذا ازداد نفوذهم فى شرق إفريقيا فى الوقت الذى تداعوا فيه كقوة بحرية عالمية . وأصبح الحكم الإسلامى

---

(١) Reusch, Page, 265 S. D.

العربي مهددا بالزوال فى الشمال كما حدث فى الجنوب ، أى فى موزمبيق لولا أن قيض لدولة عربية ناشئة هى دولة اليعاربة فى عمان أن تخرج البرتغاليين من هذه المنطقة فى إفريقيا .

ولم يترك الحكم البرتغالى أثرا فى ساحل كينيا أو تنجانيقا سوى نشر الدمار ، ومحو مظاهر الحضارة العربية التى انتشرت فيه قبل القرن السادس عشر .

الفصل الثالث

تدخـــل عرب عمـان

---

(١) ارتبط قيام دولة اليعاربة فى عمان بحركة الكفاح ضد البرتغاليين فى الخليج العربى . فعلى أثر طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز سنة ١٦٢٢ على يد الفرس ، قام ناصر بن مرشد (١٠٣٤ — ١٠٥٩ هـ) (١٦٢٤ — ١٦٤٩ م) ليحاول بدوره تخليص ساحل عمـان من الحاميات البرتغالية التى كانت تابعة للقيادة العامة فى تلك الجزيرة . وفى خلال هذا الكفاح استطاع أن يفرض سلطانه على معظم أراضى عمان . ولكن لم يتم القضاء على الحاميات البرتغالية إلا فى عهد خلفه سلطان بن سيف (١٠٥٩ — ١٠٧٩ هـ) (١٦٤٩ — ١٦٦٨ م) الذى استولى على آخر المعاقل البرتغالية فى مسقط سنة ١٦٥٨ . ولما كان عرب عمان على اتصال قديم مع الشرق الإفريقى ، فقد كان لهذه الحوادث صدى بعيد فى نفوس سكانها من المسلمين ، ولا سيما أهل ممبسة الذين سارعوا بطلب النـــجدة من سلطان بن سيف . وحتى قبل أن يتم العمانيون تحرير بلادهم لم يهملوا مساعدة بنى دينهم فظهرت المراكب العمانية أمام سـواحل إفريقيا فى سنتى ١٦٥٠ ، ١٦٥٢ . أما فى سـنة ١٦٦١ فقد تمكن العمانيون من النزول بالشاطئ ، ويقال إنهم طردوا البرتغاليين من ممبسة واحتلوها بضع سنوات .

ويبدو أن سلطان بن سيف قد وسع دائرة صراعه مع البرتغاليين فتتبعهم فى ممتلكاتهم على سواحل شبه جزيرة الهند . ويؤكد لنا هذا أن أحد

الآباء البرتغاليين ، ويدعى مانويل جودنهو Manoel Godnh قد ذكر فى إحدى رحلاته فى عام ١٦٦٣ بأن الإمام سلطان بن سيف « قد حاصر ممبسة وطردنا من ساحل إفريقيا وتتبعنا فى ممتلكاتنا بالهند [١] »

على أن العمانيين لم يقوموا بعمل حاسم فى الشرق الإفريقى إلا فى نهاية القرن السابع عشر . ذلك أنه كان عليهم أن يدعموا قوتهم البحرية قبل أن يقوموا بهذا العمل . وقد قام سيف بن سلطان ، وهو الذى خلف سلطان ابن سيف فى عام ١٦٦٩ بالدور الفعال لتحقيق هذا الهدف . وقد حفظ لنا « السالمى » مؤرخ عمان الأباضى بعض الرسائل المتبادلة بين سيف وخصومه البرتغاليين ، وهى تنم عن روح التحدى والعداء التى تملكت الطرفين . وقد يكون من المناسب أن ننقل هنا وصف هذا المؤرخ لأعمال سيف وحروبه مع البرتغاليين . فذكر أن الإمام « حارب النصارى فى جميع الأقطار وعمل لهم مراكب عظيمة فى البحر ، وعظم جيشه وقوى سلطانه . . . وأخذ من النصارى ممبسة ، والجزيرة الخضراء ، وكلوة ، وباته ، وغيرها من البلدان التى بالزنج ومن البلاد التى بالهند [٢] » .

ويقرر المؤرخ الإنجليزى كوبلند[٣] Coubland أن قوة عمان البحرية أصبحت فى القرن الثامن عشر بحيث تخشاها الأساطيل الإنجليزية والهولندية فى المحيط الهندى . وعلى أية حال لم يكد ينطوى القرن السابع عشر حتى كان أكبر معقل للبرتغاليين فى القسم الشمالى من شرق إفريقيا وهو ممبسة قد سقط فى أيدى العمانيين . ويعد سقوط ممبسة فى عام ١٦٩٨ نقطة التحول فى تاريخ

---

(١) Guillain Vol I P.518

(٢) السالمى : حـ ٢ ص ٩٦ ، ٩٨ .

(٣) (1) Coupland, I. P. 69

الشرق الإفريقى . وقد استمر حصارها ثلاثة وثلاثين شهرا وكرس سيف ابن سلطان سبع سفن كبيرة وثلاثة آلاف جندى لهذا الحصار الطويل . وأظهر البرتغاليون من جهتهم مقاومة عنيدة ، وقد رفضوا جميع عروض التسليم التى قدمها العرب مع التعهد لهم بالأمان . ولما تضاءل عدد الجند البرتغاليين اشترك بعض السواحلية من أهل فازا معهم فى الدفاع وكانوا أوفياء للبرتغاليين مثل أهل ماليندى . ولم يستسلموا إلا بعد أن فنى تقريبا جميع جند البرتغاليين المحاصرين فى قلعة يسوع وما كان البرتغاليون ليسكتوا عن مثل هذه الهزيمة ولحسن حظ العرب لم تصل النجدة الكبيرة التى بعثوا بها من الهند لانقاذ ممبسة إلا بعد سقوطها بيومين . ومن المحتمل أن يكون العرب بعد استيلائهم على ممبسة قد تتبعوا البرتغاليين حتى موزمبيق . ويقول « رودلف سعيد »[1] معقبا على نجاح العمانيين فى انتزاع ممبسة أنه كان من الممكن أن يقوم سيف بتأسيس إمبراطورية عربية عمانية على أنقاض إمبراطورية البرتغاليين فى الشرق الإفريقى .

ويبدو أن تلك الفكرة قد داعبت خياله . ولكن ضعف مركزه فى الداخل جعله يهمل تنفيذ ذلك المشروع وبذلك تأخر حلم تأسيس إمبراطورية عربية إلى نيف ومائة عام حينما قام سعيد بن سلطان بمحاولة تنفيذه فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

على أن البرتغاليين لم يكفوا عن محاولة استرجاع ممبسة . وقد جاءت إليها بعض الحملات من لشبونة رأسا . وبدأت تلك المحاولات منذ عام ١٦٩٩ ، ١٧٠٣ ، ١٧١٠ . ولكن أخطر تلك المحاولات هى تلك التى وقعت فى عام ١٧٢٨ . فقد تمكن خلالها البرتغاليون من الاستيلاء على ممبسة لمدة سنتين

---

(١) Ruete, Said Bin Sultan Page, 47 .

وساعدهم على ذلك انشغال اليعاربة فى ذلك الوقت بالمنازعات الداخلية فى عمان ومدافعة الغزو الفارسى عن أراضيها . كذلك استغل البرتغاليون وقوع النزاع بين مختلف حكام الموانى من العرب ولا سيما بين باته وممبسة . حتى أن أهل باته طلبوا بأنفسهم مجىء البرتغاليين . وبالرغم من عجز البرتغاليين عن الاستقرار بممبسة فقد قاموا بمحاولة أخيرة فى عام ١٧٦٩ لاسترجاعها ولكن دون جدوى .

وقد اختار الأئمة اليعاربة بعض الأسر العريقة فى عمان ليولوها حكم المراكز الرئيسية فى ممتلكاتهم الإفريقية الجديدة فاختاروا أسرة الحارث لجزيرة زنجبار وأسرة النبهانيين لحكم باته . وينتمى النبهانيون إلى إحدى الأسرات الحاكمة القديمة فى عمان والتى حكمت هرمز قبل مجىء البرتغاليين فى القرن الخامس عشر .

ويلاحظ أن كلتا الأسرتين ظلتا تلعبان دورا أساسيا فى حياة هذين الإقليمين كما سيظهر ذلك فى عهد سلطنة أبى سعيد . وفى باته اختلط النبهانيون بالسواحلية الذين يدعون النسب إلى الشيرازيين من ملوك دولة الزنج . ويبدو أنهم ذابوا فى هذا العنصر الإفريقى لأن كثيرا من حكام باته النبهانيين كانوا يحملون أسماء إفريقية . أما ممبسة فقد ولى عليها بعد طرد البرتغاليين منها محمد بن سعيد المعمورى . ولكن لم يؤسس بها أسرة حاكمة إلى أن تولاها محمد بن عثمان المزروعى فى عام ١٧٣٩ [١] .

---

(١) المزروعيون : فرع من قبيلة بنى ياس التى ما تزال تسكن ساحل عمان على الخليج العربى . وقد حكمت هذه الأسرة فى الشرق الإفريقى ما يقرب من مائة عام وامتد سلطانها فى أوائل القرن التاسع عشر على طول ساحل كينيا من لامو شمالا إلى بنجانى جنوبا . وقد نشر وليم أوين Owen الرحالة الإنجليزى الذى زار شرق إفريقيا فى عام ١٨٢٤ ملخصا لكتاب وجده فى ممبسة عن تاريخ المزروعيين ، وذلك ضمن

واستمرت تلك الأسر التى ولاها اليعاربة على خضوعها الاسمى لعمان . واتسم نفوذ اليعاربة على الساحل الشرقى لإفريقيا بالضعف ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن دولة اليعاربة قد استنفذت كل جهدها فى صراعها ضد البرتغاليين ولم يصبح لديها القوة بعد ذلك لأن تمارس سيطرتها بطريقة فعلية . كما تعرضت أسرة اليعاربة للغزوات الخارجية والتفكك الداخلى . وكان لذلك أثر كبير فى سقوطها وقيام دولة جديدة حملت عنها أعباء الحكم وهى دولة آل أبى سعيد سنة ١٧٤١ .

وقد انتهز المزروعيون فى ممبسة فرصة تغير الأسرة الحاكمة فى عمان حتى أعلنوا استقلالهم عن آل أبى سعيد . وحدث ذلك على عهد محمد بن عثمان المزروعى الذى برر هذا الاستقلال بأن المزروعيين قد ظلوا على ولائهم لدولة اليعاربة حتى سقطت ولم تكن تبعيتهم لعمان معناها أن يستمروا على ولائهم لها حتى بعد سقوط أسرتها الحاكمة . فضلا عن أن مؤسس الدولة الجديدة لا ينتمى إلى أصل ملكى يستوجب احترامه ، وإنما لا يعدو أن يكون رجلا عادياً توصل إلى الحكم بجهاده وطموحه الشخصى . فإذا كان أحمد ابن سعيد ، وهو عامل اليعاربة على صحار قد استطاع أن يصل إلى الحكم فى بلاده فماذا يمنع المزروعى ، وهو حاكم ممبسة من الاقتداء بما فعله حاكم صحار ؟ ولذلك عندما طلب إليه الإمام أحمد الاعتراف به أجابه بقوله : « لست بأفضل منى . وكما استقللت بحكم عمان استقل بحكم ممبسة . » وأدرك الإمام أحمد بن سعيد مدى ما يرمى إليه المزروعى ، ومن هنا كان تفكيره الجدى فى إخضاعه وتأكيد سيطرته على الممتلكات الإفريقية التى ورثها عن أسلافه من اليعاربة . وهكذا اختطت دولة آل أبى سعيد منذ قامت سياسة إفريقية فلم تكن المشكلات التى واجهها الإمام أحمد سواء فى داخل بلاده أو فى خارجها لتشغله عن ممتلكات دولته . ولعله قد أدرك — كما أدرك الكثيرون غيره من الحكام — استحالة حدوث انفصال بين بلاده وبين

الساحل الشرقى لإفريقيا لما بين البلدين من روابط اقتصادية ، وصلات وثيقة .

وقد لجأ أحمد بن سعيد إلى الدهاء والحيلة ، وهما الصفتان اللتان اشتهر بهما ، فأرسل ستة من أعوانه المخلصين تحت رئاسة (سيف بن خلف) إلى ممبسة فى عام ١٧٤٥ - ١٧٤٦ وقد تمكن هؤلاء من مقابلة محمد بن عثمان المزروعى حيث أدخلوا فى روعه أنهم لاجئون سياسيون وأنهم قد فروا هاربين من عمان من تحدى أحمد بن سعيد لهم لما كانوا يثيرونه من القلاقل ضد حكمه ، وأنهم ما كادوا يعرفون أن حاكم ممبسة يقوم بحركة عدائية ضده حتى سارعوا بالمثول بين يديه . ولكى يمثلوا دورهم بمهارة طلبوا من المزروعى أن يساعدهم فى الرحيل إلى بعض المقاطعات الإفريقية ككلوة وباتة وبمبة وغيرها ، آملين جمع ما يستطيعون جمعه من المساعدين والأنصار لنجاح تلك الحركة التى يهدفون لتحقيقها ، وهى خلع أحمد بن سعيد ومبايعة المزروعى بالولاية .

وما إن أنس المزروعى بأولئك الرجال المخلصين وارتاح إليهم حتى بادره أحدهم فى أحد الاجتماعات وطعنه عدة طعنات قتل على أثرها . ثم قام سيف ابن خلف بالقبض على رجال المزروعى وحاشيته وأعمل فيهم الذبح والتقتيل .

على أن ما قام به سيف بن خلف من اغتيالات لم يكن ليؤدى إطلاقا إلى معالجة المشكلة التى هددت عمان حقيقة أن قتل المزروعى كان له أثر كبير فى تخلص أحمد بن سعيد من شخص عنيد كان فى إمكانه لو قدرت له الحياة أن يكون من أكبر المنافسين لحكمه والمناوئين لسلطته . ولكن الذى حدث عقب اغتيال المزروعى أن سارع أخوه على بإعلان الثورة ضد سيف

ابن خلف وبادر إلى تعبئة شعب ولايته للوقوف ضد عمان ويذكر رودلف[1] أن علياً قد استعان فى صراعه ضد الدولة العمانية بأحد التجار الإنجليز واسمه «كوك» ، ويبدو أن علاقته بعمان لم تكن علاقة طيبة مما دفعه لمعاونة (على ابن عثمان المزروعى) فى مواصلة الحركة الاستقلالية عن الدولة العمانية . وقد ظهر نشاط ذلك الرجل عقب نجاح سيف بن خلف فى القبض على على وإلقائه فى السجن فقام يبذل كل ما فى وسعه لإخراج السجين والقضاء على سيف وأعوانه . واستطاع بفضل المساعدات التى تلقاها من رؤساء وشيوخ المقاطعات الموالية لممبسة من إطلاق سراح على الذى لم يلبث أن واصل صراعه ضد قوات سيف حتى أجلاها عن البلاد كما تمكن فى آخر الأمر من اغتيال سيف آخذاً بالثأر منه لأخيه .

وهكذا عادت ممبسة إلى الاستقلال عن عمان حينما ولى على شئونها على ابن عثمان المزروعى فى عام ١٧٤٦ ، الذى أدرك أن نجاح تلك الحركة إنما يرجع إلى تأييد بعض القبائل ومعاونتها له ؛ فمنحها الكثير من الامتيازات .

ويستنتج من هذا أن القبائل الإفريقية الخالصة مثل الوانيكا وهى بنتاوية الأصل قد استخدمت فى هذا الصراع بين الدول الإسلامية فى إفريقيا .

ومما هو جدير بالذكر أنه قد وافق قيام تلك الحركة الانفصالية من جانب ممبسة حركة انفصالية أخرى تزعمها النبهانيون فى باته وأصابت من النجاح ما أصابته ثورة ممبسة .

وهكذا واجهت دولة آل أبى سعيد فى مستهل عهدها بالحكم تلك الحركات الاستقلالية التى ظهرت فى ممتلكاتها الإفريقية . وإذا كان أحمد بن سعيد قد

---

(١) Said Bin Sultan. Page, 47-48

لقى شديد المقاومة والعناد فى كل من ممبسة وباته فإنه كان على أية حال أكثر توفيقاً ونجاحاً فى الممتلكات الإفريقية الأخرى التى لم تدب فيها الثورة كما دبت فى هاتين المقاطعتين . فقد لقى ولاء من بعضها وخضوعا اسميا من بعضها الآخر . فزنجبار ظلت على ولائها لعمان واعترفت بالدولة الجديدة وتولى الحكم فيها قائد القوات التى بعث بها الإمام أحمد بن سعيد لتأكيد سيطرة دولته على الجزيرة واسمه (عبد الله بن جمد البوسعيدى) . كذلك فعلت مركة . أما كلوة فقدكان ولاؤها اسميا . ولكن ممبسة وقفت تتزعم حركة المعارضة وتجاهد فى سبيل تكوين حلف من المقاطعات الثائرة وتوجه الشعور فى الشرق الإفريقى للثورة ضد عمان ونجحت ممبسة فى زعامتها هذه فى تحريض المدن التابعة لها كمقديشيو وبراوة ولامو وبقية المدن الواقعة جنوبها حتى كوافى ، فطرحت تلك الجهات تبعيتها لأحمد بن سعيد ، وذلك عقب نجاح على بن عثمان فى توكيد سيطرته على تلك المناطق . فلم يكن الأمر إذن رغبة تلك المقاطعات فى الانفصال عن حكومة عمان الذى كان يؤدى الاتصال بها بطبيعة الحال إلى تقدم النواحى التجارية ، وإنما جنحت تلك المقاطعات إلى الثورة نتيجة لتحريض ممبسة وخاصة عندما نجح المزروعى فى ضمها إلى ولايته .

ولم تقف أطماع المزروعى عند هذا الحد فأراد أن يجعل ممبسة الحكومة المركزية لشرق إفريقيا الإسلامية . فأعد حملة للإغارة على زنجبار وانتزاعها من محمد بن جعد البوسعيدى . وقد قدر لعلى بن عثمان أن يصيب كثيرا من النجاح فى تحقيق ذلك الهدف . إذ استطاعت الحملة التى بعث بها إلى زنجبار فى عام ١٧٥٢ تحت قيادة سعود بن ناصر أن تستولى على معظم أجزائها وكادت الجزيرة تقع كلية بين يديه بعد أن حال بينها وبين الإمدادات التى كانت تصل إليها من مسقط لولا خيانة سعود الذى انتهز هذه الفرصة ليعلن استقلاله بالجزيرة . ثم دبر مؤامرة لقتل المزروعى تم تنفيذها ونجح فى أخذ البيعة لنفسه فى ممبسة سنة ١٧٥٣ . ويظهر أن حكم المزروعيين كان يقوم على أساس قبلى غير وراثى أى أن شيوخ القبيلة هم الذين ينتخبون الحاكم . وقد استمر

سعود على حكم ممبسة وتوابعها حتى عام ١٧٧٤ واستطاع فى خلال سنوات حكمه أن يصد محاولات عمان لإعادة سيطرتها على تلك الجهات ، ويبدو أن الإمام أحمد بن سعيد لم يكن على أتم الاستعداد لكى يشغل نفسه بممتلكاته فى الشرق الإفريقى ، إذ لم يكن حكمه قد توطد بعد فى عمان ولذلك فقد اضطر إلى الاكتفاء بذلك الجهد الذى بذله هناك . على أن أكثر ما اهتم به الإمام أحمد هو الناحية التجارية . فإن انتماء ذلك الرجل لأسرة من التجار ثم اشتغاله بتلك المهنة لفترة كبيرة قبل أن يتوصل إلى الحكم فى عمان كان له تأثير كبير فى توجيهه إلى الاهتمام بالنواحى الاقتصادية . فقد حرص على إرسال سفنه كل عام إلى الشرق الإفريقى لتأتى له بالعبيد والذهب والعاج وغيرها من حاصلات تلك الجهات . كما تحاشى إرغام بعض المقاطعات على الاعتراف بسيطرته بالقوة خوفا من انقطاع الصلات التجارية بينها وبين بلاده .

وقد كان المنازعات الأسرية التى وقعت فى عمان بعد وفاة الإمام أحمد بن سعيد (١٧٧٥ إلى ١٧٨٤) أثر كبير فى مقاطعات الشرق الإفريقى ، فإن الأمور لم تستتب لسعيد بن أحمد وهو الذى خلف أباه فى الحكم . إذ برز له أخوه سيف منافسا ، ولكن سيفا لم يلبث أن أدرك أن عمان قد خرجت من يده بعقد البيعة لأخيه بالإمامة ، فآثر أن يوجه نشاطه إلى الشرق الإفريقى وكان هدفه من ذلك هو فصل تلك المقاطعات عن حكومة عمان والاستقلال بحكمها حتى إذا واتته الظروف يتمكن بعدها من الوصول إلى قلب الإمامة فى عمان .

وصل سيف إلى زنجبار فى عام ١٧٨٤ ويقال إن حاكم المدينة خلفان ابن أحمد رفض أن يستسلم له . ولذلك صمم سيف على الاستيلاء على الجزيرة بالقوة . على أن سعيداً لم يترك المجال لأخيه فسرعان ما أرسل حملة استعادت الجزيرة وارغمت سيفاً على الانسحاب منها . وكانت هذه الحملة فرصة كى تعيد عمان نشاطها السياسى فى شرق إفريقيا والراجح أن سعيدا نجح فى الظفر بالاعتراف بولاء المزروعيين فى عام ١٧٨٥ . ويدل على ذلك أن أحد الرحالة الفرنسيين

الذى زار شرق إفريقيا فى ذلك الوقت قرر أن جميع الموانى الواقعة من ممبسة شمالا حتى دلجاد وجنوبا تعترف بسيادة الإمام[١] . ولكن من المؤكد أن هذا الاعتراف كان رمزياً وسرعان ماساءت العلاقات بين المزروعيين وبين حكام آل أبى سعيد .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو لماذا قنع حكام عمان بتلك السيطرة الاسمية رغم ما يتميز به الشرق الإفريقى من موارد وفيرة تفوق إقليم عمان ؟

وتفسير ذلك أن حكام آل أبى سعيد الأول اهتموا بالزعامة الدينية بين الأباضيين[٢] فكانت عمان الداخلية إذن هى محور اهتمامهم . حتى إذا ماتولى سلطان بن أحمد الحكم (١٧٩٣ — ١٨٠٤) عاد اهتمام الحكام إلى التجارة والسياسة بدليل انتقال مركز الحكم إلى مسقط على الساحل ، ولكن حكم سلطان بن أحمد كان قصيراً فلم تتح الفرصة لعمان كى تستعيد نشاطها فى الشرق الإفريقى إلا فى عهد خلفه السيد سعيد .

(ب) ومنذ أن تخلص شرق إفريقيا من الحكم البرتغالى انعزلت الإمارات العربية والسواحلية عن الاتصال بالدول البحرية ولم تتأثر بالصراع الخطير الذى نشب بين الإنجليز والفرنسيين والهولنديين فى المحيط الهندى خلال القرن الثامن عشر . ومع أنه كان لكل من تلك الدول مستعمرات على سواحل المحيط فإن علاقاتها التجارية مع شرق إفريقيا لا تكاد تذكر . والقليل منها كان معظمه يدور مع الفرنسيين ومنذ العقد الثامن من هذا القرن فقط . ذلك أن أقرب مستعمرة أوروبية إلى شرق إفريقيا الإسلامية وهى جزيرة موريس

---

(١) Guillain, Vol. I, P. 559.

(٢) الإباضيون هم أتباع مذهب ابن أباض . وهو أحد المذاهب الذى يتفرع عنه مذهب الخوارج . وإن كان الأباضيون لا يقرون بهذا التصنيف الذى يضعه مؤرخو الفرق الإسلامية . ويزعمون أنهم وقفوا إلى جانب على فى التحكيم ، وإذا جاز تسميتهم بخوارج ، فهذا يعنى خروجهم على الدولة الأموية . وهم يشيرون بذلك إلى ثورة عبد الله ابن إباض على عبد الملك بن مروان .

تقع على بعد ١٧٠٠ كم من زنجبار وقد احتلها الفرنسيون فى سنة ١٧١٥ بعد أن أخلاها الهولنديون . وحين تولى إدارتها لابردنية Le Bourdonnais فى سنة ١٧٣٥ وأرادالتوسع فى استغلال مزارعها احتاج إلى مزيد من الأيدى العاملة من الرقيق فوجد فى مستعمرة موزمبيق موردا كافيا لتموينه بالعبيد الإفريقيين . ذلك أن البرتغاليين كانوا يحتكرون تجارة الرقيق بين شرق إفريقيا وبين أوربا منذ أواسط القرن السابع عشر . وحين أرادت شركة الهند الفرنسية فى سنة ١٧٤٤ فتح ممبسة لاستيراد الرقيق احتجت حكومة لشبونة وادعت بأن هذه المدينة داخلة فى منطقة احتكارها .

ويبدو أن بعض التجار الفرنسيين قد تجاوزوا عن هذه الاحتجاجات ، واتجروا مع العرب فى شرق إفريقيا ، ولا سيما مع سلطنة كلوة . وأشهر هؤلاء التجار هو موريس الذى أحرز ثروة ضخمة بسبب تجارته الواسعة مع كلوة . وقد ظلت ذكراه حية بين أهل البلاد إلى أن زارها الرحالة الإنجليزى جيمس بريير سنة ١٨١٢ [١] . وفى سنة ١٧٧٧ اتفق موريس مع سلطان كلوة واسمه يوسف على مشروع معاهدة تجارية وحربية بينه وبين فرنسا . تنص على توريد ألف من الرقيق سنوياً إلى جزيرة موريس بسعر ثمانية جنيهات للرأس ، وعدم السماح للأوربيين الآخرين بشراء الرقيق من كلوة إلا بعد استيفاء هذا العدد . وتنص على إقامة مستودع للفرنسيين لتخزين البضائع . وقد قدم موريس تقريرا عن هذه المعاهدة إلى حاكم المستعمرة دى كوسينى Cossigny وبين فيه أهمية شرق إفريقيا للفرنسيين من الناحيتين التجارية والاستراتيجية [٢] . ولكن حاكم المستعمرة لم يأخذ بهذا المشروع ، ويبدو أنه كان يفضل فتح أسواق لبيع منتجات المستعمرة ، ويرى أن ممتلكات إمام مسقط تخدم هذا الغرض ، وبالتالى فقد يكون فى استيلاء الفرنسيين على زنجبار أو كلوة مايسىء إلى العلاقات بينهم وبين

(١) Prior, P. 67

(٢) A. C· Ile de France Vol. 84. Rapport de Maurice à de Cossigny 1777,

إمام مسقط باعتبار أن هذه المناطق تدين له ولو اسميا بالولاء . ثم أنه لم يمض وقت طويل على تقديم هذا المشروع حتى خاضت فرنسا الحرب ضد إنجلترا بمناسبة الثورة الأمريكية ، فركزت جهودها فى المحيط الهندى ضد الممتلكات البريطانية فى الهند . ومع ذلك نرى أنه من المفيد إبراز النقط الرئيسية فى تقرير موريس .

فالمشروع الذى وضعه التاجر الفرنسى طموح جـــدا ، يدعو فيه إلى احتلال الفرنسيين لجزيرة زنجبار وإلا وقعت فى قبضة دولة أوربية أخرى ولا سيما هولندا ، التى تأتى سفنها من مستعمرة الرأس مراراً إلى الجزيرة ، وبالنسبة لـكلوة ينصح موريس بأن ترسل المستعمرة بعض المزارعين من الفرنسيين أو المولدين كى يستوطنوا فيها ويستغلوا الأراضى الخصبة المحيطة بها . ويقدر موريس عدد سكان كلوة بألفين من الإفريقيين ومائتين من العرب ، ويصف القبائل التى تسكنها بالهدوء . ويوصى بأنه فى حاله إنشاء مستعمرة فى كلوة يجب على الفرنسيين ألا يرسلوا مبشرين ، وأن يحترموا عادات العرب حتى لا يستثيروا سكان البلاد . وأخيراً يحث التقرير على إنشاء شركة احتكار لشرق إفريقيا على نمط شركة غرب إفريقيا الفرنسية تكون مهمتها استيراد الرقيق من هذه المنطقة وبيعه فى المستعمرات الأوربية فى المحيط الهندى والشرق الأقصى . ويرى أن شرق إفريقيا مورد أفضل من مدغشقر لتجارة الرقيق . لأن الجزيرة الكبيرة بالرغم من قربها نسبيا تسكنها شعوب شديدة المراس .

والظاهر أن هذه العلاقات التجارية التى كانت بين الفرنسيين وبين شرق إفريقيا بصفة عامة ، وكلوة بصفة خاصة ظلت قائمة حتى سقطت مستعمرة موريس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ . لأن الرحالة الإنجليزى بربير حين زار كلوة بعد سنتين لاحظ أن السكان يأسفون كثيراً على زوال حكم الفرنسيين

برجحان كفة زنجبار على عمان ، حيث اختار نهائيا مقر حكمه فى الجزيرة الإفريقية .

وقد أدرك السيد سعيد منذ بداية حكمه أن وجهة سلطنة مسقط هى البحر باعتبار أنها شريط ساحلى يمتد على طول الخليج . ولذلك لم يبذل جهدا كبيرا فى توسيع ملكه فى داخل بلاد العرب وكثيرا ما ترك قبائل عمان تقع فى قبضة السعوديين ، بل إنه قبل دفع جزية لهم فى بعض السنوات .

ومادام من الضرورى تعويض هذا الضعف فى داخل بلاد العرب فأين توجه مسقط بناء ممتلكاتها الساحلية ؟ هل حول ساحل الخليج العربى وجزره ؟ أم فى زنجبار البلاد الغنية بالرقيق والعاج والتى تربطها بعمان صلات سياسية واقتصادية قديمة ؟ وربما كان السيد سعيد أميل إلى الوجهة الأولى فى بداية الأمر . يدل على ذلك تكرر محاولاته للاستيلاء على البحرين والبصرة . ولكنه أصيب فى جميع هذه المحاولات بالفشل واصطدم بمعارضة الفرس والإنجليز أحيانا . فضلا عن تعرض تجارته فى الخليج لقراصنة القواسم وغيرها من القبائل وتهديد أراضى مسقط نفسها بالغزو[1] .

وقد سبق أن بينا أنه بعد انسحاب البرتغاليين من شرق إفريقيا ، وإحلال السيطرة العمانية محل السيطرة البرتغالية ، لم تذعن معظم مقاطعات الشرق الإفريقى لعمان . وقامت بالكثير من الحركات الانفصالية التى كانت تتزعمها مقاطعة ممبسة ، وعندما تولى السيد سعيد الحكم فى عام ١٨٠٦ واجه هذه المشكلة . فقد وجد أن سلطنة عمان لانفوذ لها إلا على بعض المقاطعات التابعة لزنجبار وهى بمبة ومونية وكلوة ، ومن ثم فقد سعى ليبسط السيطرة العمانية

---

(١) انظر « الاستعمار فى الخليج الفارسى » للدكتور صلاح العقاد — الفصل الخامس » .

على المقاطعات التى كانت تجنح للانفصال . ويبدو أن الظروف كان لها دور كبير فى اتجاه السيد سعيد إلى الشرق الإفريقى . فقد حدث فى عام ١٨٠٧ أى بعد عام واحد من توليه الحكم أن قام المزروعيون فى ممبسة بحركة انفصالية عن عمان . وبعد أن نجحوا فى السيطرة على سلطنة باتة بعد وفاة حاكمها النبهانى «فومو عمادى» أخذوا يتطلعون إلى المقاطعات الإفريقية الأخرى التى سارعت إلى طلب حماية عمان .

وسنحت بذلك للسيد سعيد فرصة العمل فى شرق إفريقيا ، فعلى الرغم من صراعه الدائب ضد السعوديين والقواسم، إلا أنه سارع بإرسال بعض قطع من أسطوله إلى الشرق الإفريقى[١]. بيد أن تلك الجهود لم تسفر عن كسب كبير . وهنا أدرك أن نجاحه فى تأكيد سيطرته لن يتم له إلا إذا بدأ أولا بالقضاء على قوة ممبسة ونفوذ المزروعيين فيها .

ويهمنا أن نذكر أنه فى عام ١٨١٤ خلصت حكومة ممبسة لعبد الله بن أحمد المزروعى الذى كان يعد أشجع من عرفته تلك الأسرة . إذ ما كاد يستقر فى حكمه حتى أخذ يعمل على تحرير الشرق الإفريقى من السيطرة العمانية . وقد حدثت مناوشة بينه وبين السيد سعيد فيقال إنه أرسل إليه بدلا من الجزية السنوية المقررة على ممبسة وتوابعها بعضا من البارود والطلقات كناية عن مجابهته له بالعداء[٢] . وأخذ عبد الله المزروعى يقوى مركزه وكان سبيله إلى ذلك أن ينال تأييد الحكومة البريطانية ، حتى لقد سافر بنفسه إلى بومباى ، بيد أنه لم يتلق العون اللازم . وفى عام ١٨١٧ أتيحت للسيد سعيد فرصة جديدة للتدخل عندما مات حاكم باتة المعين من قبل المزروعيين . وفى هذه المرة نجح سعيد فى استخلاص المدينة من سيطرة ممبسة وأخذ نفوذه يزداد تدريجيا . وقد استخدم سعيد عامله فى زنجبار كى يحقق له سياسته التوسعية فى شرق

---

(١) Colomb, Page, 364.

(٢) Pankhurst, Page, 15.

إفريقيا ، فوجهه إلى جزيرة بمبة المجاورة ولكنه اصطدم فيها بمقاومة عنيدة حتى أن الجزيرة على صغرها أصبحت منقسمة إلى منطقتين إحداهما تتبع زنجبار والأخرى تتبع المزروعيين . وفى عام ١٨٢١ طلب أهل الجزيرة من سعيد أن يخلصهم نهائيا من المزروعيين. ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء على الجزيرة إلا بعد جهود جبارة إذ أن مبارك بن سليمان المزروعى استمات فى القتال حتى أصبح بطلا شعبيا نسجت حوله أقاصيص البطولة باللغة السواحلية فى ممبسة. ويمكن أن نحدد ممتلكات سعيد فى شرق إفريقيا فى عام ١٨٢٢ على النحو الآتى :

جزيرة زنجبار وبمبة ومونية، وهذه الجزر يحكمها إمام مسقط حكماً مباشراً. ثم موانى براوة ولامو فى الصومال وباتة فى كينيا ثم كلوة فى أقصى الجنوب (تنجانيقا) . وهذه الموانى تعترف له بالسيادة ويحكمها أبناء أسر عربية أو سواحلية ممن توطد نفوذهم التقليدى فى هذه المناطق ويلاحظ أن حاكم لامو فى ذلك الوقت وهو سيف بن أحمد ينتمى إلى أسرة أبى سعيد فهو من أبناء عمومة الإمام .

فكر سعيد منذ ذلك الوقت فى القضاء على المزروعيين فى ممبسة نفسها. فأمر حاكم زنجبار بضرب الحصار عليها بحرا . وكانت الظروف الداخلية من شأنها مساعدة سعيد على تحقيق أهدافه(١) . لأن عبد الله بن أحمد المزروعى حاكم ممبسة فى ذلك الوقت قضى نحبه ، وقام صراع على وراثة الحكم بين أخيه سالم وبين مبارك بن سليمان البطل الشعبى، ولكن فى هذه الظروف الحرجة بذل المزروعيون كل ما فى وسعهم حتى يتجنبوا الخلافات الداخلية فاختاروا أحد مشايخ القبيلة المسنين «سليمان بن على» وهو عم عبد الله بن أحمد وولوه الحكم .

---

(١) Guillain, Tome, l. Page.,579

ولما كان سعيد قد فشل فى استخدام القوة العسكرية لإخضاع ممبسة فقد قدر أهمية العزل الاقتصادى فى اخضاع تلك الولاية . فأصدر قرارا حرم فيه على رعيته تبادل التجارة مع البلاد التى تحاول الانفصال عن سيطرته[1] . ثم أتبع ذلك الحصار باستخدام القوة المسلحة لتخليص المقاطعات الإفريقية من سيطرة المزروعيين ونجح فى ضم لامو وبراوة وبمبة ،كما استطاع أن ينتزع سلطنة باتة ويعيدها للأسرة النبهانية وهى الأسرة التى كانت تضطلع فيها بالحكم سابقا. ولعله كان يهدف من ذلك إلى أن تستأنف تلك الأسرة صراعها ضد المزروعيين من جديد مما يؤدى إلى إضعاف كلتا الأسرتين ؟

وما أن شعر آل المزروعى فى ممبسة بالخطر العمانى يتهددهم حتى بادروا بالبحث عن قوة تؤيدهم ضد عمـــان . فكان التجاؤهم إلى طلب الحماية البريطانية . وفى رأينا أن اتجاه المزروعيين إلى التأييد البريطانى كان نقطة الخطأ فى سياستهم لأنهم التجئوا إلى الدولة التى كانت على علاقات طيبة مع أعدائهم . إذ كان من الطبيعى أن تتخلى بريطانيا عن تقديم العون لهم حرصا على علاقاتها مع السيد سعيد . ففى عام ١٨٢٣ كتب الشيخ سالم المزروعى إلى حكومة بومباى يقول : « إن الإمام يحاول الاستيلاء على بلادى . ولكننى لن أعطيها له ، وإن كنت على استعداد لأن أقدمها لكم . » ثم استحث هذه الحكومة على أن تسعى لدى السيد سعيد حتى يكف عن العدوان على بلاده، كما أرسل الشيخ سالم طلبا آخر عرض فيه على الإنجليز أن يمنحهم نصف دخل جمرك ممبسة فى نظير حمايتهم لممتلكاته .

وقد رفضت حكومة بومباى هذين الطلبين وأيدتها فى موقفها حكومة لندن فيما بعد وعللت هذا الرفض بأمرين : —

أولا : إن بريطانيا التى التزمت فى شبه جزيرة الهند نفسها سياسة التوقف

---

(١) Coupland, I. page, 220

والاكتفاء بما تحت يدها من أراض أولى بها ألا ترتبط بالمشكلات الداخلية فى شرق إفريقيا التى قد تجرها إلى التدخل فى مناطق بعيدة .

ثانيا : إن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تقف موقفا معاديا للسيد سعيد ولا سيما وأنه لم يمض وقت طويل على عقد معاهدة تجارة الرقيق سنة ١٨٢٢، تلك المعاهدة التى ضحى فيها بكثير من مصالحه إرضاء لبريطانيا . وإن كان «كوبلند» يعلل السر فى تراخى بريطانيا عن انتهاز تلك الفرصة السانحة بقوله « إن هذا الطلب الذى تقدم به حاكم ممبسة لم يكن ليجذب الأنظار فى ذلك الوقت فلا حكومة الهند ولا حكومة لندن كانتا تقدران أهمية ممبسة ولم يكن هناك من يعرف شيئا عن أهميتها الاقتصادية أو الاستراتيجية . إذ كانت بريطانيا واضعة عينيها صوب منافذ البحر الأحمر وكان ذلك كل مايجذب اهتمامها فى ذلك الوقت[١] » .

على أن الفرصة لم تلبث أن سنحت للمزروعيين إذ صادف فى ذلك الوقت مرور السفينة باراكوتا وهى إحدى قطع الأسطول البحرى الذى أوفدته بريطانيا بقيادة الكابتن وليم أوين Owen للقضاء على تجارة الرقيق فى فى الشرق الإفريقى فى عام ١٨٢٣ . وما أن وصلت السفينة إلى ممبسة حتى ألح المزروعيون فى نيل الحماية البريطانية ويتضح لنا ذلك مما ذكره بطلر Bottler أحد ضباط تلك السفينة إذ قال « فى الثالث من شهر ديسمبر ١٨٢٣ وصلنا إلى ميناء ممبسة الشهير . وفى الصباح تقدم أحد أقرباء حاكم المدينة وطلب من الكابتن فيدال أن يسمح له برفع العلم البريطانى على قلعة ممبسة . وأن المزروعيين على أتم الاستعداد لكى يضعوا بلادهم تحت تصرف الإنجليز[٢] » .

---

(١) Coupland, P.222.

ونتيجة لذلك بعث فيدال يستطلع رأى الكابتن أوين وكان من رأى هذا الأخير أن يجيبهم إلى طلبهم وبادر بالكتابة إلى حكومة الهند يخبرها بأنه سيقدم المزروعيين الحماية المطلوبة وعلل ذلك بقوله إنه لو تجاهلت الحكومة البريطانية حماية المزروعيين فإنهم سوف يدعون الفرنسيين حتما لحمايتهم . ووقوع ممبسة فى أيدى الفرنسيين سيكون شوكة خطيرة تقض مضاجع الإمبراطورية البريطانية أكثر مما فعلته جزيرة موريشس .

وقبل أن يتلقى أوين ردا من حكومته كانت المفاوضات قد دارت بينه وبين سليمان بن على وهو الذى كان يعاون الشيخ سالم المزروعى فى الحكم . وفى فبراير ١٨٢٤ عقد الكابتن أوين اجتماعا على ظهر سفينته حضره رؤساء وشيوخ جميع الموانى والمقاطعات والجزر الواقعة بين نهر البانجانى وماليندى . واتفق فى ذلك الاجتماع على أن تصبح تلك البلاد تحت الحماية البريطانية . وفى نفس الوقت عقدت معاهدة بين أوين وحاكم ممبسة كانت تنص على ما يأتى :

١ — تتعهد الحكومة البريطانية بأن تعيد لممبسة جميع أملاكها التى اغتصبها السيد سعيد .

٢ — أن تضمن بريطانيا توارث الحكم فى أسرة المزروعى .

٣ — أن تعين بريطانيا وكيلا سياسيا من جانبها ليقيم فى ممبسة .

٤ — أن يقتسم دخل الجمارك مناصفة بين الطرفين المتعاقدين .

٥ — أن يسمح للرعايا الإنجليز بالتجارة فى داخلية البلاد .

٦ — أن يتعاون المزروعيون مع الحكومة البريطانية على إلغاء تجارة الرقيق بصورة نهائية .

ومن تلك المعاهدة نتبين أن أهداف أوين لم تكن قاصرة على الناحية الإنسانية وهى إلغاء تجارة الرقيق فحسب ويبدو أنه فى سبيل إقناع الحكومة البريطانية لقبول الحماية على ممبسة ، راح يبالغ فى أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية والحربية . فذكر أن نصيب بريطانيا فى جمرك ممبسة سيعود عليها بالربح لأنه سيزيد على نفقات الحماية . وأنه يمكن لبريطانيا إذا قبلت مد حمايتها على جزر الكومور وهو مايتمناه السكان فإن تجارتها ستأتى بأضعاف التكاليف لوجود القطن والبن والتوابل والسكر فى هذه الجزر . وممبسة من الناحية الاستراتيجية خير لبريطانيا من موزمبيق لسهولة الدفاع عنها ووجود ميناء فسيح أمين على شواطئها [١] .

ويبدو أن أوين استطاع أن يقنع لورى كول حاكم موريس بوجهة نظره ، لأنه حين بعث مشروع أوين إلى وزير المستعمرات بت هيرست . أوجز الفوائد التى ستعود على بريطانيا فى الأمور الآتية :

١ — إلغاء تجارة الرقيق .

٢ — إبعاد خطر النفوذ الفرنسى من الوصول إلى المنطقة .

٣ — الربح الذى ستحققه بريطانيا من مقاسمة دخل الجرك مع المزروعيين وهو يقدر هذا الدخل بـ ١٢٠٠٠ جنيه .

٤ — فتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية :

ولكن كول لم يذهب إلى حد إرسال الجند الإنجليز إلى ممبسة كما اقترح أوين [٢] . وكان أوين قبل مغادرته لممبسة قد اتخذ بعض الإجراءات المؤقتة

---

(١) Adm — Rec. 1—2269. Rapporf d'owen 1—3—1824.

(٢) cole à Buthurst 19—6—24. c. o 167—71

انتظارا لجواب الحكومة البريطانية فترك وكيلا بريطانيا فى المدينة هو ريتس الذى لم يعش طويلا إذ مات فى رحلة استكشافية للداخل وخلفه إمرى .

وهكذا كانت فكرة أوين فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وبين المزروعيين هى أن تستفيد بريطانيا من هذا النزاع فتؤيد المزروعيين على حساب السيد سعيد فى نظير امتيازات يتنازل عنها المزروعيون فى شرق إفريقيا . ولم ينتظر أوين معرفة رأى حكومته فبدأ يضع هذه السياسة موضع التنفيذ فحمل معه مبارك المزروعى إلى موريشيس حيث قابل الحاكم وشكا إليه من عدوان السيد سعيد . وفى خطاب للورى كول حاكم المستعمرة إلى حكومة بومباى ذكر أنه اضطر إلى الموافقة على إجراءات أوين حتى يعرف وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة وأنه كتب إلى السيد سعيد حتى يكف عن عدوانه[1] . كذلك قام أوين بزيارة موانى شرق إفريقيا التى تدين بالولاء لمسقط مستثيرا الأهالى والحكام على سعيد حتى أن هؤلاء الحكام بعثوا بشكوى إلى الإمام من تصرفات أوين ولكن سعيدا قابل هذا التدخل بكثير من الحكمة والصبر . فعندما وصل أوين إلى مسقط وحادثه فى شأن مكافحة تجارة الرقيق قال له « لقد فوضتك فى تنفيذ هذه السياسة دون الرجوع إلى » . وكتب إلى عماله فى شرق إفريقيا ألا يعارضوا أوامر الضباط الإنجليز . ولكنه فى نفس الوقت أرسل بخطابين أحدهما إلى جورج الرابع ملك بريطانيا يذكره فيه بصداقته للإنجليز والآخر إلى حكومة بومباى ذكر فيه « أن أوين قدساير ثوار ممبسة فيما ذهبوا إليه ووقف حائلا دون احتلال القوات العمانية لبعض مناطق على الشاطئ » . وبعد ذلك اتجه مع ثوار ممبسة إلى بمبة التابعة لزنجبار ، وطلب إلى حاكمها مهددا إياه أن يسلمها للمزروعيين كما قام برفع العلم البريطانى على دار إقامته بزنجبار . فإذا كان الكابتن يتصرف طبقا لأوامر

تلقاها منكم ، فلا اعتراض لنا عليه . أما إن كان يفعل ذلك بوحى من نفسه فإنى أرجوكم أن تخبروه بما بيننا من صداقة حتى يكف عن هذا [١] . »

وقد أسرعت حكومة بومباى تهدئ من روع سعيد بقولها : « إن ماقام به أوين كان عملا فجائيا ومثيرا لدهشتنا ، ولكن ليفهم عظمة الإمام بأن بريطانيا لن تسمح بأن يغبن صديق مخلص لها . »

بيد أن سعيدا قد أدرك أن الوضع لا يتطلب مجرد تهدئة خاطر . بل يحتاج إلى ضمانات أكثر ، فنى مقابلته للمقيم البريطانى فى الخليج العربى فى ديسمبر من عام ١٨٢٥ أخذ يشكو تدخل أوين . وقد أكد له المقيم البريطانى صدق نوايا بريطانيا وأنها ستعمل حتما لسحب تلك الحماية . وسرعان ما اطمأن سعيد إلى موقف بريطانيا ، وحتى قبل أن يبلغه رفض الحكومة البريطانية لمشروعات أوين كان المزروعيون أنفسهم قد ملوا من انتظار المساعدات البريطانية الفعلية ، وفضلا عن ذلك استاءوا من تدخل المقيم البريطانى إمرى فى شئونهم الداخلية . وعزوا هذا التدخل إلى ضعف سليمان . ولذلك رأوا أن المصلحة تقضى بأن يسوى سالم ومبارك خصومتهما . فبايعوا سالما حاكما على ممبسة وتوابعها .

وفى الاجتماع الذى تم فيه انتخاب الحاكم الجديد اتخذوا عدة قرارات هامة بشأن العلاقات مع بريطانيا ، منها التصريح بأن المشايخ لم يتنازلوا قط عن قلعة المدينة للإنجليز ، ومنها أنهم لا يعتبرون المقيم البريطانى إلا مجرد محصل لنصيب بريطانيا فى الجرك طبقا للمعاهدة التى لم تنفذ بعد . وخرجوا بأن بريطانيا قد تخلت عن تنفيذها ، لأنها لم تقم بشىء حتى الآن ، لإعادة بمبة إلى ممبسة [٢] .

---

(١) B.P.C. 1 824 Val II- Said à Elphinst ane 29-1-24.

(٢) Guillain Tome, 1 P5. 76.

وقعت تلك الحوادث بينما كان أرلند يزور ممبسة مندوباً عن البحرية البريطانية . فأدرك خطأ إمرى بأن المزروعيين يرغبون رغبة صادقة فى بقاء الحماية البريطانية . بل إن مشايخ ممبسة لحوا له باحتمال اغتيال إمرى إذا بقى فى المدينة ، لذلك رأى مبعوث البحرية البريطانية ألا جدوى من بقاء الحامية البريطانية الصغيرة فى ممبسة ، وقام بسحبها فى أغسطس سنة ١٨٣٦ متجاوزا بذلك تعليمات قائده [1] . وهكذا منيت خطط أوين بالفشل حتى قبل أن يصل قرار لندن النهائى بشأن التخلى عن شرق إفريقيا ، وأتيحت الفرصة من جديد أمام السيد سعيد لتحقيق أهدافه .

أصبح مركز المزروعيين حرجاً ، فحاولوا أن يستعيدوا الحماية عليهم من جديد ، والتجئوا إلى الحكومة البريطانية فى لندن ، حيث بعث الشيخ سالم بخطاب إلى جورج الرابع يطلب فيه عودة الحماية البريطانية على بلاده . ولكنه أجيب « بأن صاحب الجلالة لا يجد ثمة ما يدعوه لقبول طلبه ، هذا الذى قد يؤدى إلى عــداء بينه وبين شعوب ، جمعت بينه وبينهم المحبة والإخلاص » .

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد تخلت عن المزروعيين مرضاة للسيد سعيد إلا أنها خشيت فى نفس الوقت أن يلتجأ المزروعيون لطلب الحماية من فرنسا وقد أبلغت حكومة بومباى ذلك إلى المقيم البريطانى فى الخليج العربى الذى أرسل بدوره إلى سعيد يعرب عن قلق حكومته وأنها ترجوه أن يعمل من جهته على منع المزروعيين من الاتصال بالفرنسيين . على أن السيد سعيد قد فسر رجاء الحكومة البريطانية بأنه اعتراف ضمنى بحقوقه فى شرق إفريقيا . فما كادت القوات البريطانية تنسحب من ممبسة فى عام ١٨٢٦ حتى أرسل إنذاراً نهائيا إلى آل المزروعى يأمرهم فيه بالخضوع وتسليم قلعة يسوع إليه ، ولم يرد المزروعيون على سعيد وإنما قاموا بتقوية وسائل دفاعهم

---

(١) Adm-Rec, I Vol. 70. Areland à Christian 8-b—1826.

استعدادا للغزو المنتظر . ولكن الغزو العمانى كان أعنف مما توقعه المزروعيون فلم يجدوا سبيلا إلا أن يذعنوا بعض الشىء لمطالب سعيد ولذا فقد كتب الشيخ سالم يقول « إننا على أتم الاستعداد للاعتراف بسيادتكم كما أننا على استعداد أيضا لدفع الضرائب التى تفرضونها علينا ولكننا لن نتخلى عن قلاعنا » ولكى يؤكد سالم مدى إخلاصه لسعيد أعرب عن رغبته فى عقد اتفاق أو مهادنة ، وأرسل اثنين من أتباعه إلى مسقط للتفاوض فى هذا الشأن فى عام ١٨٢٧ ولكن المفاوضات بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة ما . وواصل سعيد حملته البحرية على ممبسة فى العام التالى واستطاع أن يهدم قلاع المدينة وحصونها ووجه الدعوة إلى سالم بأن يأتى للتفاوض معه على ظهر السفينة . وانتهت تلك المفاوضة بعقد اتفاقية كانت شبيهة إلى حد كبير بتلك التى عقدت بين الكابتن أوين والمزروعيين ، فقد نصت على اعتراف المزروعيين بسلطة السيد سعيد على ممتلكاتهم فى الشرق الإفريقى فى مقابل اعترافه بالحكم الوراثى لأسرة المزروعى فى ممبسة وتوابعها وأن يقسم دخل المقاطعة بالتساوى بين الطرفين وأن يقوم سلطان مسقط بإرسال مندوب عنه لجمع نصيبه من الدخل . وأخيرا اتفق الطرفان على حل مسألة قلعة يسوع حلا وسطا فقد كان أمر احتلالها من أعقد المشكلات فى المفاوضات التى دارت بين الطرفين ، فقضت الاتفاقية على خضوع قلعة يسوع لسعيد على شرط ألا تتجاوز الحامية العمانية خمسين جنديا يعسكرون فيها إلى جانب جيش المزروعيين[1] .

وقعت تلك الاتفاقية فى ١١ يناير عام ١٨٢٨ ولكن سعيدا لم يحترم تعهداته فقد جعل جنده يتسللون إلى القلعة خمسين بعد خمسين وقام هو بزيارتها وأظهر رغبته فى إجراء الإصلاحات بها ثم اتجه بعد ذلك إلى تأليب القوى فى الشرق الإفريقى ضد ممبسة وحانت له فرصة كبيرة انتهزها لكى ينقض فيها اتفاقيته ويعاود مهاجمته لممبسة من جديد . ذلك أن حاكم جزيرة

---

(١) Guillain, Tome 1 Page, 586.

بمبة المدعو ناصر بن سليمان الموالى له والذى كان قد انتزع تلك الجزيرة من ممبسه فى عام ١٨٢٢[١] . اتهم المزروعيين بأنهم يعملون على الثورة ضد السيد سعيد وتبع ذلك أن تقدم بنفسه صوب ممبسة . ومن المحتمل كثيرا أن يكون تقدم ناصر هذا قد حدث بإيعاز من سعيد وعلى أية حال فقد طلب ناصر من سالم وأتباعه أن ينزلوا له عن حكم الولاية طبقا لتعليمات تلقاها من سيده . ولكن المزروعيين رفضوا الاستجابة لمطالب ناصر وأمروه أن يرحل فوراً عن بلادهم . وعند ما أصر على مطالبه قاموا بالقبض عليه وقتلوه . وأدرك المزروعيون حقيقة ما يهدف إليه سعيد فأعلنوه بالثورة ثم قاموا بمحاصرة الحامية العمانية داخل الحصن حتى أجبروها على التسليم فى ديسمبر سنة ١٨٢٨ وبذا سقط الاتفاق المبرم فى بداية العام . وعادت ممبسة إلى سابق عهدها من الاستقلال عن مسقط . وحاول سعيد أن يصلح هذا الخطأ بحملة ثانية فى عام ١٨٢٩ ولكن جنده أصيبوا بهزيمة بعد نزولهم إلى البر ولذا رأى من الأفضل تجديد معاهدة ١٨٢٨ . ولكن بعد تعديل هام لصالح المزروعيين وهو حذف الفقرة الخاصة بدخول جند سعيد إلى الحصن على أن سعيدا لم يكن يعتبر هذا الاتفاق إلا اتفاقا مؤقتا لأنه أدرك فى هذا التاريخ تقريبا أن توسيع دولته فى شرق إفريقيا أبقى له من الناحية السياسية والاقتصادية . لأن أراضى مسقط نفسها كانت معرضة للاضطرابات الداخلية .

ويعلق كوبلند[٢] على هذا الوضع فيقول إنه على الرغم من أن سعيدا كان سلطانا على إقليمين كبيرين إلا أنه لم تكن له سلطة فعلية على أى منهما وكان حلمه فى تأسيس مملكة فى الشرق الإفريقى — بينما ممبسة فى أيدى المزروعيين — يشبه تماما تكوينه لسلطنة فى عمان بينما مسقط فى أيدى

---

(١) Lyne, Page, 22

(٢) Cauplandı:I page 297.

السعوديين . والواقع أن سعيدا صعب عليه الاعتماد على أصدقاء يستعين بهم فى القضاء على آل المزروعى وأكثر من ذلك كان مرغما على التحفظ فى عدائه لهم . . . ألم تطلب منه الحكومة البريطانية أن يجيب المزروعيين إلى بعض مطالبهم خوفا من أن يتجهوا إلى الفرنسيين ؟ ومهما يكن من أمر فقد أصبح الاستيلاء على ممبسة هو المهمة الأولى فى نظر سعيد فى تلك الفترة إلى حد أنه بحث عن حلفاء يعينوه على تحقيق هذا الأمر ولما لم يكن من السياسة طلب المعونة من بريطانيا أو من فرنسا ، لأن الأولى غير مكترثة بشرق إفريقيا والثانية ذات أطماع استعمارية فقد فكر فى إحدى دول المنطقة نفسها وهى مدغشقر . ولم يكن العرب يعرفون هذه الجزيرة إلا عن طريق التجارة . وكانت تحكمها فى ذلك الوقت الملكة رانافولانا التى استطاعت أن تسيطر على الجنسين اللذين يسكنان الجزيرة وهما الهوفا والسكلاف(١) . وكان الصراع مستمرا بين الجنسين إلى أن تزوج ملك الهوفا واسمه راداما من ابنة رئيس السكلاف التى أصبحت فيما بعد الملكة رانافولانا . فلما خلفته على العرش استطاعت أن تسيطر على الشعبين وصارت فى غير حاجة إلى المعونة الخارجية فخلصت البلاد من مظاهر النفوذ الإنجليزى والفرنسى بأن أقفلت مراكز التبشير وطردت التجار الأجانب . ولم يكن سعيد على علم بهذه الخصومة بين مدغشقر وبين حلفائه الإنجليز . ومع ذلك فإنه فضل أن يحيط طلبه إلى ملكة مدغشقر بالسرية خشية أن تسقط هيبته فى نظر العرب أو حتى فى نظر بريطانيا . وكان سعيد قد طلب إلى الملكة نحو ألفين من الرجال ومن باب التودد عرض عليها الزواج بل أنه أرسل مبعوثا يحمل إليها خطابات رقيقة .

وبالطبع لم تأخذ الملكة هذا الطلب مأخذ الجد وإن كانت قد دعته لزيارة مدغشقر وظن سعيد أنه بهذه الدعوة قد قبلت الملكة مبدأ المعونة فأرسل سفنه الحربية

---

(١) Guillain, Documents sus l'his Toire, lageogràphie et la commerce de la partie occ. dentale de Madagascar, chap. 7—8.

لحمل الجند ولكنها لم تجد أحدا فى انتظارها . ويبدو أن المظاهرات الفرنسية فى مدغشقر قد عرقلت المساعى التى كان يقوم بها سعيد فى ذلك الوقت .

وقد تصادف عند مجىء رد مدغشقر إلى زنجبار أن وصل إليها فى نفس الوقت الكابتن هارت[١] ، مبعوثا عن حكومة بومباى ليحقق فى اتصالات سعيد بالأمريكيين فقدمت إليه رسائل الملجاش كى يترجمها وبذا استطاع أن ينقل إلينا أخبار هذه الاتصالات غير المعتادة بين السيد سعيد وبين إحدى دول المحيط الهندى التى كانت أخبارها فى ذلك الوقت غير معروفة فى العالم الخارجى . ويقال إن سعيدا اخترع قصة خطبة الملكة حتى يخفى عن أصدقائه الإنجليز أنه كان يفكر فى طلب معونة مدغشقر .

وعلى كل فإن سعيدا لم يأسف على فشل هذه المحاولة لأنه فى ذلك الوقت كان قد عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان يتوقع أن تقدم له معونة ذات قيمة أكبر تعينه على فتح ممبسة . وبالطبع كان سعيد واهما فى هذا الأمل . ففى أثناء المفاوضات التى دارت لعقد المعاهدة الأمريكية فى عام ١٨٣٣ وبعدها عرض السيد سعيد على الأمريكيين أن يمنحهم كل ما يريدونه من امتيازات وأن يسمح لهم بتأسيس المراكز التجارية فى زنجبار على شرط أن يمدوه بقوات لاستعادة ممبسة . ولكن الحكومة الأمريكية لم تر من مصلحتها تنفيذ تلك المغامرة .

على أن الأحداث التى جدت فى ممبسة نفسها ساعدت سعيدا على تحقيق أهدافه ، وانتهت بتلك النهاية التى نختتم بها حديثنا عن آل المزروعى . إذ تعرضت تلك الأسرة بعد وفاة حاكمها الشيخ سالم فى عام ١٨٣٥ لعدة منازعات حول السلطة بين إخوة الشيخ الراحل من جهة ، وابنه راشد الذى اعتصم بالقلعة من جهة أخرى . ومع أنه قد تم الاتفاق فى العام التالى على

(١) أنظر رحلة الكابتن هارت إلى زنجبار فى.

B. G. No.24 Page, 277.

تولية راشد الحكم إلا أن المعلم شافعى حاكم مقاطعة كلنديني قام هو وعدد كبير من السواحليين بالثورة على الأوضاع القائمة وعارضوا الإذعان لعضو جديد من تلك الأسرة ، وفضلوا أن يعيشوا تحت حكم السيد سعيد ، لأنه أكثر استقراراً وأحسن ضماناً للنشاط التجارى فشقوا طريقهم إلى مسقط ووصلوا إليها بينما كان سعيد يعد حملة أخرى فى عام ١٨٣٦ .

كانت ظروف هذه الحملة تختلف إذن عن سابقتها ، ففى هذه المرة أتى سعيد ، معتمداً على تأييد قسم كبير من مسلمى شرق إفريقيا الذين كانوا خاضعين لممبسة بما فى ذلك بعض المزروعيين أنفسهم من خصوم راشد ، ولذلك حينما عرض راشد على سعيد أن تجدد الاتفاقية السابقة رفض سعيد ولم يكن أمام راشد سوى قبول الصلح الذى فرض عليه ، وهو يتضمن تخلى المزروعيين عن قلعة يسوع . وقد تم إخلاؤها فعلا فى فبراير عام ١٨٣٧ . ولكن سعيداً لم يشأ أن يجرد راشد من جميع سلطاته دفعة واحدة ، فتظاهر بأنه قبل بقاءه فى حكم ممبسة ، ولكن بعد عدة أشهر دعاه إلى زنجبار وخيره بين أن يكتفى بحكم جزيرة موفيه أو بمبة أو أن يتخلى عن الحكم نهائيا على أن يأخذ معاشاً وتعويضا قدره عشرة آلاف قرش . ورفض راشد كلا العرضين فتركه سعيد يعود إلى ممبسة ، ولكنه فكر وهو فى أوج انتصاره ، هذا أن يتخلص نهائيا من أسرة المزروعى ، ولذلك فقد أرسل ابنه خالد الذى كان قائما على حكومة زنجبار نيابة عنه . لكى يقوم بحركة اعتقالات واسعة النطاق استهدف منها القبض على جميع أعضاء الأسرة السابقة . وقد تم لخالد القبض على خمسة وعشرين شخصا منهم . أما الآخرون فقد فروا وتشتتوا فى داخلية البلاد [١] . ولم نعد نسمع عن أى نشاط لهم فى خلال حكم السيد سعيد وإن كان كرابف — وهو أحد المبشرين الأوربيين — يذكر لنا أنه فى تجواله فى مقاطعات الشرق الإفريقى فى عام ١٨٤٣ قابله بعض هؤلاء الأمراء وطلبوا

---

(١) Pan Khurst, P. 16.

منه أن تقوم الحكومة البريطانية بحمايتهم ضد إمام مسقط . ولعلهم كانوا يفكرون فى استعادة حكمهم ، وكان رد كربف بأن الغرض من بعثته هو غرض دينى لا شأن له بالأمور السياسية .

ومما يسترعى الملاحظة أن المزروعيين الذين رأيناهم فى يوم ما يرتمون فى أحضان الإنجليز هم الذين تزعموا واشتركوا فى قيادة الثورات العنيفة ضد حكم شركة شرق إفريقيا البريطانية فى عام ١٨٩٥ [١] .

ولم يكن الاستيلاء على ممبسة هو نهاية الحملات التى قام بها سعيد فى شرق إفريقيا . ولكنه يعتبر على كل حال نهاية المرحلة الأولى التى تم فيها تكوين الدولة وانصرف بعدها سعيد إلى وضع النظم السياسية والاقتصادية للدولة الجديدة كما سنرى فى الفصل القادم .

Coupland, 1 P. . 244. (١)

الفصل الخامس

السياسة والاقتصاد

١ — ازدادت أهمية القسم الإفريقى من السلطنة بعد القضاء على المزروعيين من الناحيتين السياسية ، والاقتصادية . فموارده تفوق موارد القسم الآسيوى ، وهو أكثر اتساعا وأقل تعرضا لأخطار الغزو والقلاقل الداخلية .

وكان من الطبيعى إذن . أن يحول سعيد مقره الرئيسى إلى شرق إفريقيا وإن لم يمنعه هذا من الانتقال إلى مسقط مرارا كلما حدثت اضطرابات فى عمان .

وقد بدأ تفكير سعيد فى اتخاذ زنجبار مقرا دائما منذ سنة ١٨٣٠ فإلى هذا التاريخ يرجع بناء قصره فى الجزيرة الذى يعرف ببيت المتونى على إحدى قرى الصيد الصغيرة والتى سرعان ما تحولت إلى مدينة عربية . وفى هذا التاريخ أيضا بدأت زراعة القرنفل فى زنجبار وبمبة ولكن لم ينتقل إليها سعيد بصورة دائمة إلا فى سنة ١٨٤٠ . ويرجع اختيار زنجبار إلى أسباب عدة :

أولا : توسط موقعها بين موانى شرق إفريقيا الإسلامية وقد أعطاها ذلك مركزا اقتصاديا هاماً .

ثانيا كونها جزيرة فلا تتعرض لهجمات القبائل الإفريقية ثم إنها أقل حرارة من مسقط، وأرضها صالحة للزراعة بخلاف أراضى مسقط المجدبة . وقد أنشئت المدينة فى مكان يصلح ميناء لرسو السفن الكبيرة لعمق مياهه . ومن المحتمل أن يكون سعيد قد فضل الإقامة فى زنجبار لكى يريح نفسه من عناء الثورات والمؤامرات فى عمان . ولكن جيان يرى أن رغبة سعيد كانت الابتعاد عن ضغط الإنجليز المتزايد فى منطقة الخليج العربى والاقتراب من الفرنسيين فى جزيرة بربون .

ولكن هذا التعليل بعيد الاحتمال خاصة إذا عرفنا أن الفرنسيين كانت لهم أطماع فى شرق إفريقيا[١] .

ولاشك أن الهدف الاقتصادى كان أقوى الدوافع التى دفعت سعيدا للإقامة فى تلك الجزيرة ويقول كوبلند بصدد ذلك ، ولما كانت التجارة هى الشغل الشاغل لسعيد بن سلطان فلم يكن هنالك مكان آخر فى ممتلكاته أكثر ملائمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من زنجبار[٢] ، ولذلك انتقلت العاصمة إلى زنجبار ولم تنتقل إلى ممبسة أو كلوة أو غيرها من المدن الهامة فى شرق إفريقيا التى تنافس زنجبار فى التاريخ والثروة . ومهما يكن من أمر فقد شهد عام ١٨٣٢ تحول عاصمة السلطنة إلى زنجبار بيد أن سعيدا لم يستقر نهائيا فى تلك الجزيرة إلا بعد سنوات ثمان قضاها فى تدعيم مركزه ونفوذه فى الشرق الإفريقى .

وصادف سعيد فى هذه الجزيرة مجتمعاً جديدا أو على الأصح ساهم هو فى تكوين هذا المجتمع . فقبل عهد السيد سعيد كان معظم سكان الجزيرة يتكونون من السواحلية المنحدرين عن عصر دولة الزنج . ولكن فى ظل الدولة الجديدة كثروفود العرب بغرض الإقامة وامتلاك الأراضى فى زنجبار ويلاحظ أن سعيدا شجع أثرياء العرب على الهجرة إلى الجزيرتين بمبة وزنجبار وأصبحوا يكونون شبه طبقة أرستقراطية[٣] ولما كانوا يعتمدون فى الزراعة على الأيدى العاملة من الرقيق فقد ازداد وفود الإفريقيين البانتاويين من الداخل وكما هو معهود فى المجتمعات العربية الإسلامية لم يكن هناك عزل جنسى بين العناصر المختلفة . ولذلك لم يحتفظ العرب طويلا بنقائهم الجنسى

---

(١) Rueto, P. 106

(٢) Coupland, I. P. 297.

(٣) Pearce, P. 215—218

ومن ناحية العنصرية يقسم المؤرخون العرب فى زنجبار فى ذلك الوقت إلى أربعة أقسام : —

أولا : عرب الحضارمة : وهم معروفون بحب الهجرة فى جميع أنحاء المحيط الهندى ومستعمراتهم فى جزر الهند الشرقية أو أندونيسيا خير مثال على ذلك ومنهم يتكون معظم العرب فى الجزيرة وقد اشتغل معظمهم بالأعمال اليدوية ولا سيما حمل البضائع فى الموانى وهى مهنة اتسعت نتيجة للنشاط التجارى الزائد فى زنجبار .

ثانيا : عرب الكومور : ويبدو أن هؤلاء هم التجار الذين كانوا يعملون فى التبادل مع جزر الكومور فلما نشأت دولة زنجبار آثروا الاستقرار بها كمحط لأعمالهم على أنه كان يطلق على جميع المسلمين الذين يأتون للتجارة مع هذه الجزر كلمة عرب دون تحقيق فى الأصل .

ثالثا : عرب الساحل : وهم أولئك العرب الذين استقروا فى زنجبار وشواطئ شرق إفريقيا قبل عهد سعيد

رابعاً : عرب عمان : وهم الذين وفدوا مع السلطان عند انتقاله إلى زنجبار وكانوا يكونون الطبقة الاستقراطية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

وإلى جانب هؤلاء السكان الأصليين — مع شىء من التجاوز فى إطلاق هذه الكلمة على العرب — وفدت على زنجبار عناصر أجنبية شأنها فى ذلك شأن كل مدينة تجارية [1] . وأهم هذه العناصر هم بلا شك العناصر الهندية .

---

(١) لم يزد عدد الأوربيين والأمريكيين الذين أقاموا فى زنجبار على خمسة عشر أو عشرين شخصا وكانوا يشتغلون بالأعمال التجارية والتبشيرية . ويرجع ذلك إلى قسوة المناخ أنظر . Chpapuis, P. 350

وقد عرف الهنود شاطئ إفريقيا الشرقى منذ العصور الوسطى ووجدهم البرتغاليون بكثرة عندما وصلوا إلى الساحل الإفريقى وكانوا يشتغلون بالتجارة فى الموانى ويعرفون باسم البانيان Banians ولا ندرى إلى أى حد كانوا يستقرون بهذه المناطق حتى فى ظل دولة أبى سعيد لوحظ أن معظمهم كان يعود إلى الهند بعد تكوين ثروة محترمة ، وأن معظم الذين فضلوا الإقامة الدائمة كانوا من الهنود المسلمين . وكثر توافد الهنود فى ظل دولة السيد سعيد لسببين:

أولا : التسهيلات التى منحها سعيد للتبادل التجارى والأمن الذى نشره فى ربوع البلاد . وثانيا : توثق صلات سعيد بالإنجليز باعتبار أن الهنود كانوا يعتبرون رعايا انجليز ومنذ إنشاء القنصلية البريطانية فى زنجبار سنة ١٨٤٠ أصبح لهؤلاء هيئة رسمية تحمى مصالحهم . ومما يستحق الذكر أن سعيدا فى بداية الأمر لم يكن يتوقع أن يستمتع الهنود بالرعوية البريطانية فدار بينه وبين همرتون القنصل البريطانى فى زنجبار جدل حول هذه المسألة انتهت كما سنرى بتغلب وجهة النظر البريطانية . وفضلا عن هذا فقد وجد الهنود غير المسلمين تسامحا دينيا تاما فى ظل دولة سعيد ويلاحظ أن التجار الهنود سيطروا على التجارة فى الموانى . وامتدوا بمراكزهم ومؤسساتهم التجارية جنوبا حتى موزمبيق ومدغشقر وبمضى الزمن كثر عددهم حتى بلغوا حوالى أربعة آلاف على حسب تقدير برتن الذى أكد لنا أيضا أن ¾ التجارة الخارجية كانت فى أيديهم[١] . وقد تغلب التجار الهنود على زملائهم العرب بفضل قدرتهم الفائقة على الادخار حتى إن كثيرا من الممتلكات العقارية للعرب بيعت أو رهنت لديهم . وهكذا استطاعوا أن يضيفوا إلى مركزهم دعامة جديدة وهى نجاحهم فى الاستحواذ على قدر كبير من ممتلكات السكان . ولم يكن أمام التجار العرب بعد أن سيطر

---

(١) Burton, Vol. I. page, 315—317.

الهنود على تجارة الساحل إلا العمل فى الداخل فنشطت قوافلهم وتعددت طرقها .

ولما كان الهنود يقومون بمعظم عمليات التبادل التجارى فقد رأى سعيد أن يطبق نظام النقد الهندى فاستخدم الروبية والكوبر ولم يكد ينتهى حكمه حتى اختفت العملات الأجنبية التى كانت سائدة فى زنجبار وهى الريالات النمساوية والأسبانية والألمانية .

وقد ازداد عدد السكان فى زنجبار ازديادا واضحا فى عهد السيد سعيد . فقدر همرتون عددهم بـ ٢٤٠٠٠٠ نسمة وربما تناقص عدد السكان فى سنوات الاضطرابات التى تلت عهد سعيد كما لاحظ بيرس ، ولكنه عاد إلى الازدياد المطرد . ويلاحظ أن عدد السكان فى زنجبار كان يتأثر تأثرا كبيرا بهبوب الرياح الموسمية ، حيث تصبح الجزيرة مليئة بالعرب الذين يفدون من عمان أو غيرها من مقاطعات الخليج العربى . وكان يتبع ذلك — بطبيعة الحال — انتعاش الحركة التجارية وتصبح زنجبار فى موسم رائج من الحياة والمعاملات . ولكن تلك الرياح كانت تأتى أيضا بالنحاسين الذين يأتون لأجل الاستيلاء على الرقيق وبيعهم فى الجزيرة العربية أو فارس . وكانوا يسببون اضطرابا كبيرا فى مقاطعات الشرق الإفريقى[1] . ولم يكن سعيد يمارس سلطته بنفس القوة فى جميع ممتلكاته بشرق إفريقيا . والجزء الذى كان يسيطر عليه بصورة فعالة هو المنطقة التى كان يحكمها المزروعيون من قبل والتى تمتد من ممبسة حتى نهر بنجانى وكان القسم الجنوبى من الساحل عموما أسلس قيادا من القسم الشمالى . ولهذا أمكن تعيين حدود السلطنة الجنوبية بخليج دلجادو منذ سنة ١٨٢٢ عند توقيع أول اتفاقية بين الحكومة البريطانية بشأن تحديد تجارة الرقيق . وعندما عقدت المعاهدة الثانية فى سنة

---

(١) Pear ce,190

١٨٤٥ اعترفت بريطانيا بأن ممتلكات سعيد تمتد شمالا حتى رأس حفون ، وبذا تكون قد شملت ساحل تنجانيقا وكينيا والجزء الأكبر من ساحل الصومال . ولكن بريطانيا ما كانت لتعترف للسيد سعيد بهذه الحدود لولا أن مصالحها اتفقت مع هذا الاعتراف . والواقع أن سعيداً كان يتصور أن ممتلكاته تمتد إلى ما وراء هذه الحدود فادعى فى بعض الأحيان أنها تصل إلى رأس جردفون شمالا وتضم جزيرة سقطره ثم جزر الكومور قرب مدغشقر، وربما كان سعيد مقتنعا فعلا بهذا الادعاء لأن تصوره للدولة يختلف عن نظرة الأوربيين لها . فقد كان يكفيه الاعتراف له بالسيادة والخضوع لنظامه الاقتصادى حتى يعتبر أن الإقليم داخل فى سلطنته . أما الإدارة المحلية فليست من اختصاصه ، ولذلك لم يحتج إلى استخدام جيش كثير العدد للاحتفاظ بسلطته ولم يهتم بوضع حاميات قوية فى المقاطعات الإفريقية . ونستطيع أن نعرف من الرحالة الذين زاروا شرق إفريقيا أن جزيرة زنجبار كانت تكاد تخلو من الحاميات العسكرية وإن كانت هنالك قوات قليلة من الدرك تعمل على حفظ النظام واستتبابه . وقدر بيرتون[١] عدد الحاميات العسكرية فى شرق إفريقيا فى عام ١٨٤٦ بأربعمائة رجل موزعين فى أهم مقاطعاتها ، ولم تزد بعض الحاميات فى كثير من الأحيان على عشرة جنود كما كان الحال فى كلوة مثلا . ويؤكد جيان[٢] بدوره قلة عدد الجنود ويضيف أن بعض الحكام كان يتخذ قوات محلية خاصة تعمل بجانب جنود الحامية التى يرسلها السلطان ، وكثيرا ما كان يحدث انقضاض الجنود المحليين على الحامية الرسمية عند نشوب ثورة أو اضطراب فى المقاطعة . وكان السلطان يتخذ معظم جنده من البلوش[٣] وذلك منذ

---

(١) Burton, Vol. 1 p. 265.

(٢) Guillain, Tome 1 p. 238.

(٣) البلوش نسبة إلى بلوخستان الواقعة جنوب فارس على المحيط الهندى .

توليه الحكم فى مسقط ، إذ شعر بأن للعرب ولاءات قبلية ودينية يقدمونها أحيانا على الولاء للسلطة المركزية . وهكذا كان البلوش من العناصر الجديدة التى أتت مع حكم سعيد إلى إفريقيا الشرقية .

وقد وصف جيان علاقة سعيد بحكام الأقاليم فى شرق إفريقيا بأنها علاقة حماية وليست علاقة رئيس بمرءوس. وربما كان هذا الوصف صحيحا بالنسبة للمناطق التى ظلت تحكمها بطريق التوارث الأسر التقليدية التى كانت موجودة فيها قبل السيد سعيد .

ولم تخل ممتلكات سعيد الإفريقية من الثورات والقلاقل الداخلية . وكثيرا مالجأ سعيد إلى الدبلوماسية لقمع تلك الثورات . فحين انتفضت باته عليه لم يرسل إليها جندا أو مراكب بل عين حاكم لامو عليها وانتظر حتى وجد من أخى السلطان استعدادا للتآمر على أخيه . وحينئذ تدخل حاكم لامو وقضى على الثورة . ولكن عندما تكررت ثورة أخرى فى باته سنة ١٨٤٣ حاول سعيد تجربة القوة فاستقدم نحو ١٢٠٠ جندى من بلوخستان وانضم إليهم بعض الجند غير النظاميين من إفريقيا الذين كان على الحكام أن يقدموهم فى الأوقات الحرجة . ورغم هذا الاستعداد فإنهم تراجعوا عند أول احتكاك بالثوار واكتفى القائد حامد بن أحمد ببناء قلعة قرب باته وأخذ سعيد يرسل بالذهب إلى مشيخات الخليج ليبعثوا إليه بالإمدادات[1] . وفى يناير سنة ١٨٤٥ عاود سعيد الكرة ورافق الحملة فى هذه المرة . ولكن الكارثة كانت أعظم من سابقتها فقد انتصر الثوار نصرا حاسما وسجل تاريخ باته المكتوب بالسواحلية هذا الحادث على أنه نصر قومى ضد الغزاة . واضطر سعيد إلى أن يكتفى بوضع الحصار البحرى على المدينة نحو سنة كاملة وأخيرا لم يجد سوى الطرق الدبلوماسية للتغلب على هذه المشكلة . فبعث بقاضى زنجبار وهو من سكان باته ليتوسط بينه وبين الثوار . وأقنعهم بأن كل ما يطلبه السيد سعيد

---

(١) Badger, Page, 355.

منهم ليس سوى الخضوع لنظامه الاقتصادى وأن دفع ٥٪ على الواردات ليس بكثير فى نظير أن يتولى السلطان الدفاع عنهم ضد الأجانب . وأنه لن يتدخل فى إدارة المدينة المحلية .

وفى الساحل الممتد جنوب باته وهو ما يقابل كينيا حاليا كانت سلطة الحكومة المركزية أشد ثباتا منه فى أى منطقة أخرى . والقبائل التى كانت تسكن وراء هذا الساحل إما مسالمة مثل قبائل الوانيكا التى كانت تجاوز ممبسه وتخضع مباشرة لحكومة زنجبار ، وإما قبائل شديدة البأس ولكنها تسكن المرتفعات ولا تنزل إلى الساحل بتاتا مثل الكيكويو أو الواكيا . ومع ذلك فقد ذكر كريف أن قبيلتى ميزاى وكوافى كانتا تنزلان أحيانا إلى الساحل فتبعثان الرعب فى قلوب سكانه من السواحلية[1] .

أما فى ساحل تنجانيقا فإن سيطرة الحكومة المركزية على القسم الجنوبى المحيط بكلوة كانت كاملة . ولكن تصادف قيام دولة إفريقية كبيرة فى وسط تنجانيقا هى مملكة اوزمبارا التى امتد نفوذها أحيانا إلى مسافة ١٤٠ ميلا خلف الساحل حتى نهر بنجانى . وبلغت هذه المملكة ذروتها فى عهد كويرى المعاصر للسيد سعيد . وقد زاره كريف فى عاصمة موبو وقدر سكان المملكة بنصف مليون .

وقد تحيز هذا الرحالة المبشر كعادة الكتاب الأوربيين فى إعلاء شأن هذه الدول الإفريقية باعتبار أنها تنافس دولة إسلامية على النفوذ فى منطقة ما فى إفريقيا . وذلك اعتقادا من هؤلاء المبشرين أن تلك الدول الوثنية يمكن أن تكون مرتعا سهلا لنشر الدين المسيحى والحضارة الأوربية . فانقسام المملكة إلى وحدات إدارية عديدة يتنافس عليها أبناء الملك كويرى يسميه كريف بالنظام اللامركزى . أما فى الدولة العربية فيسميه بالفوضى . وحرمان الملك كويرى لرعاياه من الاستمتاع بمظاهر الحضارة التى انتشرت فى الدولة العربية المجاورة مثل اتخاذ المنازل للسكنى واتخاذ الخيل للركوب فيصفه كريف

---

(١) Krapf , Page , 358.

بأنه النظام الذى لابد لكل دولة قوية أن تفرضه . أما الضرائب الجمركية التى يفرضها السيد سعيد على رعاياه فتعسف واضطهاد .

وقد شعر سكان الساحل بظهور هذه الدولة حوالى سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٦٠ أى حتى وفاة كويرى وتفكك دولته . ولم يشأ سعيد أن يصطدم بهذه الدولة الإفريقية لأن طرق القوافل تمر عبر أرضها فاتفق على أن يشترك كويرى معه فى الإشراف على بعض موانى تنجانيقا الوسطى ما بين طنجة وكلوة ، فيعين ملك أوزمبارا المشرفين على جمارك هذه المنطقة من السواحلية بشرط أن يوافق سعيد على هؤلاء الأشخاص ويدفع هو نفقات الموظفين . وكان سعيد يعطيهم علاوة على هذا بعض الهدايا حتى يأتوا بجانبه عند وقوع الخلاف ، ويعترف كرببف أن اوزمبارا كانت تستخدم بعض الأطباء العرب. وأن كويرى خشى من وجود السواحلية فى مملكته لأنهم لايخضعون للأوامر التى فرضها على شعبه بشأن تحريم كثير من مظاهر الحضارة عليهم مما قد يثير حسد الإفريقيين لحكامهم ولجيرانهم العرب .

وفى القسم الشمالى من الساحل الذى يقابل الصومال الإيطالى حاليا وكان يعرف فى ذلك الوقت باسم البنادر ، كانت سلطة السيد سعيد محدودة جدا . لأن الصوماليين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم شعبا إسلاميا كونوا منذ القرن الخامس عشر عدة ممالك قوية ولا سيما فى سهول الأنهار . ومن ثم لم يعتبروا أن للعرب الأولية فى حكم البلاد . كذلك لم يستخدم العرب أو السواحلية بلاد الصومال لاقتناص الرقيق كما هو الحال فى بلاد البانتو . وكان الصوماليون يستعملون فى القتال الرمح والقوس وهى أسلحة تفوق الخنجر والسيف اللذين يستعملهما العرب . ومن ثم فإن العناصر العربية التى عاشت فى ساحل الصومال خضعت لحكم الصوماليين . على أن الأخوة الدينية جعلت الصوماليين لا يجدون غضاضة فى الاعتراف بسيادة سعيد على البنادر باعتباره أكبر حاكم مسلم فى شرق

إفريقيا ، لا سيما وأن سعيدا لم يكن يتدخل فى الإدارة المحلية أو فى العلاقات بين رؤساء الموانى وبين القبائل الصومالية . وإنما كان يعنيه فقط أن يشرف على العلاقات بينهم وبين التجار الأوربيين[١] . وقد ذكرنا كيف أن مقديشيو أكبر البنادر الصومالية قد أعلنت ولاءها لسعيد منذ سنة ١٨٢٨ . ومع ذلك لم يستطع إخضاع ساحل الصومال لنظامه الاقتصادى إلا فى سنة ١٨٤٢ حين أرسل مندوبا للاشراف على جمارك البنادر ولم يعين حكاما إداريين إلا فى براوة . ولكن القبائل الصومالية كانت تغير على الموانى وتعتدى على السكان وتنهب الأموال واشتركت معها قبائل الجالا التى تسكن قرب حدود الحبشة . والتى بدأت تتسلل فى ذلك الوقت إلى سهل نهر الجب . وكثيرا ما شكا التجار الإنجليز والأمريكيون من أن سعيدا لا يستطيع تنفيذ شروط معاهداته التجارية معهم فى ساحل الصومال ولهذا السبب أرسل همرتون القنصل البريطانى تقريرا إلى حكومته فى سنة ١٨٤٣ ذكر فيه أن ممتلكات السيد سعيد تحتل مناطق شاسعة أكثر مما تحتمله قدرة الإمام على إدارتها . وأضاف أن حكم سعيد المترنح قد يذهب إلى حيث ذهبت جزيرة نوسيبى[١] . (يشير إلى احتلال الفرنسيين لهذه الجزيرة الواقعة قرب مدغشقر والتى كان سعيد يعتبرها جزءا من السلطنة) .

ونتيجة لهذا التنبيه عين سعيد حاكما من قبله لمقديشيو فى سنة ١٨٤٣ وأرسل بعض الحاميات لتعسكر فى البنادر وارتدت القبائل الصومالية إلى الداخل . كما اهتم برفع علم السلطنة على بنادر الصومال . وربما كان هذا التنبيه هو الحافز لسعيد أيضا على تجهيز عدة حملات لإخضاع باته ورغم هذا فإن نفوذ السلطنة فى الصومال ظل قاصرا على البنادر وما حولها إلى مسافات قريبة .

---

(١) Guillain, vol. 2 Page, 527 Rapport de Hamerton 1-5-1842 F. O. 55.

وإذا كان ساحل الصومال لم يرتبط بالحكومة المركزية إلا بوشائج ضعيفة فلا شك أن ادعاء سعيد للسيادة على جزر الكومور لم يكن يستند على أى قوة فعلية تؤيد هذا الادعاء . وكان هناك عاملان يقربان ما بين تلك الجزر وبين سلطنة زنجبار . وهما اعتناق سكان الجزر للإسلام وتكلمهم باللغة السواحلية . ولكن العامل الجغرافى جعل هذه الجزر أشد تأثرا بجزيرة مدغشقر فإذا قامت بها دولة قوية لم يكن بوسع السلاطين أن يحموا أنفسهم منها لاسيما وأن كل جزيرة من الجزر الأربع التى تكون أرخبيل الكومور كان يستقل بها سلطان صغير[1] . وفى سنة ١٨٢٧ التجأ حاكم مايوتا أدريان سولى إلى السيد سعيد كى يعينه على استرجاع حكمه من يد أخيه فاشترط سعيد أن يتنازل له عن بعض الامتيازات الاقتصادية فى الجزيرة وأن يتحمل نفقات الحملة . ويدعى جيان أن أهل الجزيرة خشوا من هذه الشروط فوفقوا ما بين سولى وأخيه وعاد الحاكم من زنجبار دون أن يتنازل عن شىء للإمام . ولكن يلاحظ أن جيان وهو ضابط فى البحرية الفرنسية كان يهمه إنكار وجود أى مظهر من مظاهر السيادة للسيد سعيد فى تلك المنطقة التى هى محل أطماع التوسعيين الفرنسيين[2] . ولكن لم يكن بوسعه أن ينفى وجود تلك السيادة على جزيرة أخرى هى جزيرة نوسيبى بالرغم من أنها أقرب إلى مدغشقر ويسكنها ملجاش غير مسلمين .

ذلك أنه بعد أن تغلب الهوفا على السكلاف بعثت ملكة هذا الجنس المغلوب على أمره بعد أن استقرت فى الجزيرة الصغيرة تطلب إلى السيد سعيد

---

(١) هذه الجزر هى أنجوان والكومور الكبرى وموهللى ومايوتا .

(٢) تناول جيان هذه المسألة فى كتاب خاص بمدغشقر وهو غير الكتاب الذى نشير إليه مرارا والذى خصصه لشرق إفريقيا .

C F. Documents Sur ...: La Partie occidentale de Madgascare Page, 114. S. Q.

أن يضعها تحت حمايته . وفى نوفمبر سنة ١٨٣٨ تم عقد اتفاق بجعل الجزيرة تحت سيادة السلطان على أن تدفع له جزية سنوية مقدارها ٣٠٠٠ دولار[١] . وبناء على هذا الاتفاق أرسلت سفينة حربية إلى نوسيبي حاملة معها بعض الجند. وقد استطاع العرب أن يردوا هجمات الهوفا عنها كما شيدوا فيها الحصون التى لم يكن الملجاش قد تعودوا على مواجهتها . ومن ثم كان لسعيد الحق فى الاعتراض على تدخل الفرنسيين فيما بعد فى هذه الجزيرة ثم احتلالها .

إن دولة تتكون من سواحل طويلة وجزر متناثرة مثل سلطنة مسقط وزنجبار لابد وأن تعتمد أساسا على قوتها البحرية . وقد اهتم سعيد فعلا بإنشاء أسطول حربى على الطراز الحديث . وكان يضم ثلاث فرقاطات كبيرة هى شاه علم — وكارولينا — وفكتوريا — هذا عدا السفينة ليفربول التى أهداها إلى ملك انجلترا فى سنة ١٨٣٥ . وكل هذه الفرقاطات كانت تحمل مايتراوح بين ٤٠ ، ٧٥ مدفعا . وعلاوة على هذا ضم أسطول السيد سعيد الحربى نحو ٣٥ سفينة من الأحجام الصغرى . وكانت هذه السفن الصغيرة تستخدم فى الأعمال التجارية لأن سعيدا كما رأينا لم يكن من هواة الحروب . ويعتبر أسطول السيد سعيد أكبر أسطول محلى تملكه دولة آسيوية أو إفريقية على سواحل المحيط الهندى . وقد انتقد جيان[٢] احتفاظ سعيد بهذا الأسطول الضخم الذى هو فى غير حاجة إليه . وقرر أن كثيرا من السفن لحقها العطب من جراء وقوفها مددا طويلة فى الموانى دون استعمال . وهو يعزو اهتمام سعيد بامتلاك عدد ضخم من السفن إلى إغراء الإنجليز الذين يريدون تشغيل مصانع بناء السفن فى بومباى . ولانعتقد أن سذاجة السيد سعيد قد بلغت إلى هذا المدى . وقد أشرنا إلى أنه استخدم السفن الحربية فى الأعمال التجارية فى الأوقات التى لم يكن بحاجة إلى استخدامها فى الحرب .

---

(١) أبلغت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية فى مايو سنة ١٨٤٢ .

(٢) Guillain, Vol. 2 Page , 238 — 250.

على أن الإنجليز لم يكونوا مجردين من الغرض حين شجعوا سعيدا على إنشاء هذا الأسطول. وقد عبر الرحالة الإنجليزى ولستد[1] عن هذا حين قال « إن خير سياسة تتبعها بريطانيا فى صلاتها مع سعيد هى أن تجعله فى صف أمراء الهند. فتستخدم أسطوله فى مناوراتها بالمحيط الهندى. كما تستخدم جيوش الأمراء البرية فى الهند، وبذا توفر كثيرا من النفقات. ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بملاحين أوربيين، فإذا سقطت حكومة عمان فى يد شخص آخر غير السيد سعيد فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول فى الوقت الذى قد تواجه فيه عدوا خطيرا فى المنطقة ». وستبين الحوادث حقيقة ما يهدف إليه الإنجليز حين يضطر السلطان ما جد إلى بيع أسطوله لهم. على أنه لا ينبغى أن نبالغ فى تصور قوة سعيد البحرية بمثل تلك الصورة التى أوردها لنا روبرتس - التاجر والمفوض الأمريكى فى زنجبار - وذلك فى التقرير الذى أعده لحكومته فى عام ١٨٣٤. وكان مما ذكره فيه أن سعيدا يمتلك أسطولا بحريا أكثر قوة من تلك الأساطيل التى يملكها جميع الأمراء الوطنيين من رأس الرجاء الصالح إلى اليابان، وأن ممتلكاته تمتد من رأس دلجادو إلى جردفون، ومن خليج عدن إلى رأس الحساد بالإضافة إلى موانى وجزر الخليج العربى وشرق إفريقيا[2]. فلا شك أن ذلك التقرير يحوى الكثير من المغالاة ولعل روبرتس كان يحاول أن يبرز لحكومته مقدار النجاح الذى حازه بإبرام معاهدة ١٨٣٣ بما جاء فيها من امتيازات للأمريكيين مع أمير يتمتع بذلك القدر من السطوة والنفوذ. فمن الواضح أن القوة البحرية لم يكن لها اعتبار كبير فى نظر سعيد وخاصة فى النصف الثانى من حكمه، وإن كان قد حرص على تلك القوة فى سنوات حكمه الأولى لتوطيد حكمه فى مقاطعاته. ويتضح لنا من رسالة بعث

---

(١) Wellsted, Travels in Arabia, Vol. I. P. 403.

(٢) Miller, Vol. 3. Treaties and international Acts of U. S. A, Page, 802, 803.

بها اتكنز همرتون إلى بالمرستون يعرض فيها لقوة سعيد البحرية مبلغ ضعفه فيقول « لقد كان لدى عظمة الإمام بكل تأكيد عدد من السفن الحربية إلا أنه لم يكن لديه أى بحارة لقيادتها ولا أى رجل واحد فى خدمته عنده أية فكرة عن استعمال المدافع أو تسيير سفينة حربية . »

ويرجح أن يكون همرتون محقا بعض الشيء فى تقريره هذا ، إذا عرفنا أن تلك الرسالة التى كتبها كانت فى السنوات الأخيرة من حكم سعيد ، حيث كان ضعفه البحرى والعسكرى واضحا غاية الوضوح ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها سعيد إلى محمد على والى مصر فى عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بالحاح سرعة إرسال أحد المدفعيين ، لأن « المدفعى الوحيد الذى كان عنده قد مات »[1] .

ب — النظم الاقتصادية :

لم يجد سعيد غضاضة فى التصريح بأن الثروة تعنيه أكثر من الحكم ، أو على حد قوله للرحالة الفرنسى جوبينو إننى تاجر قبل أن أكون سلطانا . ولم يخف إعجابه بالإنجليز الذين يشتهرون بالنشاط التجارى ، فشبه بريطانيا بالشركة التجارية الكبيرة ودولته بأنها أحد فروع هذه الشركة . وقد رأينا كيف أن عرب عمان قد تخصصوا فى حمل تجارة شرق إفريقيا إلى جميع أنحاء العالم الخارجى منذ العصور الوسطى .

أما فى عهد سعيد فقد أضيف إلى ذلك صورة جـــديدة من الاستغلال الاقتصادى وهى استثمار أراضى زنجبار وبمبه والساحل فى الزراعة . كما تطورت صورة أخرى كانت موجودة قبل السيد سعيد . وهى تردد القوافل التجارية

---

١ — وثائق عابدين — محفظة رقم ٢٦٩ وثيقة رقم ٣٨ أصلية ، ٢٧ حمراء ١١ ذو القعدة ١٢٥٥ .

العربية على داخل إفريقيا ، فنظمت رحلات القوافل وعينت لها الطرق وامتد توغلها فى داخل القارة وسنتناول فيما يلى الأسس الرئيسية الثلاثة لذلك الاستغلال الاقتصادى .

وكان ينتظر للتجارة البحرية العربية أن تزدهر بفضل تطور وسائل الاستغلال الأخرى ، وفعلا أخذ سعيد يعين وكلاء له فى بومباى وكلكتا وغيرها من موانى المحيط الهنـــدى . وشاهد جوبينو تجار مسقط فى موانى الصين . ولوحظ أن موارد الجرك تزداد باضطراد ، وأصبحت زنجبار مستودعا هائلا للتجارة تخزن فيها البضائع التى تأتى من أنحاء إفريقيا ، ومنها توزع على التجار العرب الذين يحملونها إلى سواحل شبه الجزيرة أو إلى الهند . والتجار الأوربيون والأمريكيون الذين يحملونها إلى بلادهم .

على أن هذا الرخاء المستمد من نقل التجارة لم يكن ليستمر طويلا ، وقد بلغ ذروته فى أواخر حكم السيد سعيد . ثم أخذت التجارة تنتقل إلى يد الأوربيين تدريجيا . وقد توقع جيان هذا المصير للتجارة العربية منذ تردده على شرق إفريقيا فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر ، فقال « من المحتمل أنه لن يمض زمن طويل حتى تدمر منافسة التجار الأوربيين والأمريكيين نظام التجارة الذى يستخدمه العرب والبانيان ، والذى يقوم على الاحتكار والربا وذلك بفضل رخص الأسعار وتنوع السلع وجودتها»[1] .

ويمكن تعليل خطر المنافسة الأوربية بأمرين . أولهما كثرة تردد السفن التجارية الأوربية على المحيط الهندى وخاصة بعد استخدام البخار . وثانيا . فتح موانى الساحل الإفريقى للتجارة والملاحة الأوربية طبقا للمعاهدات التجارية ، التى عقدها السيد سعيد مع معظم الدول الكبرى . ثم تردد التجار الهنود على زنجبار بعد أن أصبحوا يستمتعون بجميع الامتيازات التى منحت

للرعايا البريطانيين. على أن العرب ظلوا مسيطرين حتى بعد سعيد على التجارة المحلية بين موانى إفريقيا من جهة ، ثم التجارة الخارجية ، بين إفريقيا وبين أنحاء العالم الإسلامى من جهة أخرى . فنى شتاء كل عام كانت نحو ١٧٠ سفينة تغادر سواحل بلاد العرب متجهة إلى شرق إفريقيا ، ومنها نحو ٥٠ يملكها أهل مسقط ومشيخات الخليج . وكانت تتوقف بنحو ١٢ ميناء وتقوم فيها بأعمال التبادل التجارى قبل أن تصل إلى زنجبار . وكان سعيد يساهم لحسابه الخاص بجزء من هذه التجارة . بل إن طموحه بلغ حد التفكير فى إرسال سفنه إلى أوربا والولايات المتحدة . وفى سنة ١٨٤٩ طافت السفينة كارولينا بموانى فرنسا وانجلترا، وعندما وصلت إلى مرسيليا فوجئت الحكومة الفرنسية بمواجهة حالة لم تكن تتوقعها . وهى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لتجارة سلطنة زنجبار فى المـــوانى الفرنسية . ومن المعروف أن الدول الكبرى حين تعقد معاهدات من هذا النوع مع دولة صغيرة ، لا تتوقع أن تتحمل نتائج النصوص التى تضر بمصالحها . لكن لم يكن أمام الحكومة الفرنسية مخرج من تطبيق المعاهدة على مضض ، وذلك بأخذ ضريبة ٥٪ على الواردات[1] . لاسيما وأن السفينة كانت تحمل بعض الخيول هدية للأمير رئيس الجمهورية[2] . على أن سعيدا لم يستطع الاستمرار فى إرسال سفنه إلى تلك الرحلات البعيدة، لأن ملاحى مسقط فى ذلك الوقت لم تكن لديهم الخبرة الكافية بطرق الملاحة فى جميع مناطق العالم . ويبدو أن سعيدا لم يشأ استخدام ملاحين أوربيين لتدريب الملاحين العرب على الأقل توفيراً للنفقات .

---

(١) A . A . E . Zan . Vol. 2 . Lettre du ministere â la chambre du commerce de Marseille 12 - 9 - 1849 .

(٢) كان هذا لقب نابليون الثالث عند انتخابه رئيسا للجمهورية الثانية وقبل إعلانه للنظام الإمبراطورى .

ولم تكن الأعمال التجارية هى المورد الأساسى الذى اعتمد عليه سعيد فى دخل الدولة من التجارة ، مع ملاحظة أنه لم يكن هناك تمييز بين خزانة الدولة وخزانة الإمام الخاصة . وإنما استفاد سعيد من النشاط التجارى بصورة رئيسية من موردين ، أولهما : الضريبة الجمركية — فقد فرضت على جميع أنحاء السلطنة ضريبة موحدة على الواردات مقدارها ٥ ٪ وارتاح الأوربيون إلى هذا النظام ، لأنه يجنبهم أهواء أى حاكم مستقل قد يظهر فى الساحل ويفرض على التجارة الأجنبية ضريبة تعسفية . وعلاوة على هذا أعفيت الصادرات من أى ضريبة جمركية . ورغم هذا كان التجار الأوربيون يشكون أحيانا من أن الإمام يأخذ ضرائب بصفة غير رسمية من التجار العرب قبل أن ينقلوا بضائعهم إلى زنجبار ، فيقع عبؤها على التاجر الأوربى حين يأتى لشرائها من هذا المستودع الكبير . ولكن ليس من الثابت أنه كان يأخذ ضريبة على السلع الأخرى الآتية من إفريقيا . وحتى يجنب سعيد نفسه مشقة الإشراف على تفصيلات حسابات الجمارك العديدة لجأ إلى نظام الالتزام فعهد إلى جيرام سوجى وهو أحد الهنود الذين اشتهروا بخبرتهم الحسابية بتحصيل إيرادات الجمرك فى شرق إفريقيا كلها باستثناء بمبة والمنطقة الخاضعة لنظام الاحتكار ، على أن يؤدى مبلغا سنويا مقداره ١٧٥٠٠٠ قرش[١] . وسيزاد هذا المبلغ عندما تتسع تجارة زنجبار . المورد الثانى : هو احتكار تجارة العاج والصمغ وهما سلعتان أساسيتان لحساب السلطان . ولما كانت هاتان السلعتان تصدران فى الغالب من الموانى الجنوبية ، فقد أقفلت المنطقة الواقعة بين كلوة وبنجانى فى وجه الملاحة الأجنبية ، وتعرف هذه المنطقة بالمريمة . وأصبح سعيد يتحكم فى أسعار هاتين السلعتين عند بيعها للتجار الأجانب فى زنجبار .

---

(١) Guillain, vol .3 Page, 354.

من الصعب تحديد قيمة العملة فى ذلك الوقت لأنها تختلف عن العملات الحاضرة من

ولا شك أن تزايد التبادل التجارى فى الساحل قد شجع على التجارة الداخلية . فكثر عدد القوافل التى تتردد على داخل القارة لاجتلاب الرقيق والعاج والصمغ . وقد رأينا كيف أن العرب عرفوا داخل إفريقيا منذ أزمنة بعيدة . ولكن فى عهد سعيد وخاصة منذ سنة ١٨٤٠ نظمت الرحلات الدورية للقوافل ووصل نشاطها إلى البحيرات ، وشاهد ليفنجستون المراكب العربية تجوب بحيرات إفريقيا الوسطى مثل بحيرة فكتوريا وتنجانيقا ونياسا . كما أنشئت محطات عربية على بعض الجزر وسط تلك البحيرات وسواحلها مثل يوجيجى وكازانجى .

ومن أهم الطرق التى اتبعها العرب لسير القوافل هى الطريق الذى يبدأ عند بجمويو فى مواجهة جزيرة زنجبار ويتجه جنوبا ، ثم ينحنى فى اتجاه شمالى شرقى لتجنب المرتفعات ، وتقع عليه أكبر المستعمرات العربية ، تابوره على بعد ٦٠٠ ميل من الساحل . وينتهى هذا الطريق عند بحيرة تنجانيقا . ومما يسترعى الانتباه أن الألمان أنشئوا الخط الحديدى الرئيسى فى ممتلكاتهم الإفريقية ، على أساس طريق القوافل العربى . وأصبحت مدينة تابوره عقدة المواصلات الداخلية . وإلى الجنوب من ذلك يبدأ طريقا آخر من كلوة وينتهى عند بحيرة نياسا ويتفرع منه طريق بمحاذاة سهل روفا بين الممتلكات العربية والبرتغالية(١) . ومن أطول هذه الطرق ذلك الذى يبدأ بميناء طنجه ويمر حول مرتفعات كلمنجارو ويلتقى فى تابوره بالطريق الأول ثم يستمر فى الاتجاه شمالا حتى بحيرة فيكتوريا . وقد تردد التجار العرب على عاصمة مملكة بوغنده . وأصبحوا على مقربة من التجار العرب الذين يأتون إلى هذه المناطق من السودان . وكان من الممكن حدوث اتصال بين الفريقين ، لولا أن ملك بوغنده كان يمنع عرب الساحل من المرور بمملكته . ولما أنشئت المراكز العربية فى الداخل ، اتخذت كنقط انطلاق جديدة تخرج منها القوافل

(١) Livingistone, The last Journal, chap. 4.

فتتمكن من التوغل إلى مسافات أعظم داخل القارة . وقد شاهد الرحالة الأوربيون فى العقد السابع هذه القوافل تتوغل غرب بحيرة تنجانيقا إلى مسافة مائة ميل ، وفى القسم الشرقى من حوض الكنغو . ولكن هذا التوغل بدأ على مايبدو فى نهاية حكم سعيد أو بعده بقليل[1] .

وتتكون القوافل العربية التى كانت تخرج من الموانى من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ شخص وتصل أحيانا إلى ألف وفى الجنوب حيث كان التوغل أعمق ، وكانت القوافل تشتغل بتجارة الرقيق وكان عددها يتجاوز الألف . ويقودها نحو ٥٠ من العرب أو السواحلية . أما غالبية القافلة فمن الأفارقة الخلص . وكانت القوافل تصادف مشقات هائلة فى أثناء الرحلة . إذ كان عليها أن تخترق منطقة من الأشجار الشوكية قرب الساحل والغابات الوعرة فى الداخل . هـــذا علاوة على شدة الرطوبة وكثرة الأمطار . ولذلك كانت الرحلة تتم فى الفصل الأقل رطوبة نسبيا من إبريل إلى نوفمبر . وفى أحيان كثيرة لم تكن هذه المدة كافية لإتمام الرحلة ذهابا وإيابا . فتتوقف القافلة حتى العام التالى فى إحدى المناطق الملائمة للحياة . ومن ثم لزم إنشاء المحطات الثابتة للقوافل التى تحولت إلى مدن عربية صغيرة داخل القارة ، مثل يوجيجى وكنتجه عند مناجم النحاس فى وسط تنجانيقا ، وفى يوروه بإفريقيا الوسطى . ولا شك أن أهم هذه المدن هى تابوره . فقد كانت تسكنها نحو ٢٥ أسرة عربية وسواحلية ، مع ملاحظة أن مفهوم الأسرة عند العرب أوسع بكثير من مفهومها فى عصرنا الحاضر . ويتبع كل أسرة عدة مئات من الرقيق ، ولكن يبدو أن العرب لم يتدخلوا فى شئون القبائل الإفريقية أو فى الصراع فيما بينها . ومع ذلك يذكر رويش أن بعض القبائل الإفريقية قبلت أن يترأسها أحد هؤلاء العرب المستوطنين بإفريقيا مثل قبيلة وشمبا فى أوزامبارا وأوجوجو فى تنجانيقا الوسطى ونياموىزى فى غرب تنجانيقا .

ولا شك أن وجود هذه القرى العربية وسط محيط إفريقى كان يجعلها أشد تمسكا بالتبعية لسلطان زنجبار ، لا سيما وأن هـذه التبعية لم تـكن تـكلف سكانها شيئا من الناحية المادية ، اللهم إلا بعض الهدايا التى يحملها وجهاؤهم إلى الإمام حينما يذهبون إلى العاصمة فيما وراء الساحل . ومن هنا أشاع الرحالة الأوربى « كربف » العبارة « إذا وقع صفير فى زنجبار رقص الناس على البحيرات » .

«when one pipes in Zanzibar they dance on the lakes»

رأينا إذن صورتين من صور النشاط الاقتصادى لشرق إفريقيا وهو نشاط لا يعدو الناحية التجارية . ولذلك انتقد الـكتاب الأوربيون الدولة العربية لإهمالها الإنتاج الزراعى والحيوانى . ولم يفـكر العرب فى استغلال المرتفعات الخصبة فى كينيا كما سيفعل المستوطنون الأوربيون فيما بعـد . ولـكن ليس صحيحا أن العرب أهملوا الاستغلال الزراعى تماما . فإلى عهد السيد سعيد يرجع إدخال زراعة القرنفـــل إلى جزيرتى بمبه وزنجبار فى سنة ١٨٣٠ . ثم تطور هذه الزراعة إلى حد أن الجزيرتين أصبحتا تنتجان ⅘ المحصول العالمى من القرنفل . والموطن الأصلى لهذا النبات هو جزيرة مالقا فى أندونيسيا ، وفى سنة ١٧٧٠ أدخل أحد الفرنسيين زراعته إلى جزيرة موريس فأحرز فيها نجاحاً . ولـكن عند ما نقله السيد سعيد من موريس إلى بمبة وزنجبار كان نجاحه أعظم . لأن من خصائص القرنفل أنه ينبت فى تربة معينة . ولا يكفى تشابه المناخ حتى تـكون البيئة صالحة لنموه ، وكان سعيد يمتلك بصفة خاصة مزارع شاسعة للقرنفل ، قدر جيان إنتاجها بما قيمته ٥٠٠٠٠ قرش . وذهب فى تحمسه لهـذه الزراعة إلى حد أنه أمر بمصادرة المحصولات الأخرى ، حتى يجبر الملاك العرب الذين توافدوا على زنجبار فى عهده وامتلكوا أراضى الجزيرتين على زراعة القرنفل . كذلك اهتم سعيد بتشجيع زراعة أشجار السمسم وجوز الهند على الساحل . وكثر استيرادها من زنجبار لاستخراج زيوتها . كما اهتم بتطوير زراعة أشجار

الفصل السادس

العلاقات الخارجية

١ — الولايات المتحدة الأمريكية .

من الأمور التى تسترعى الانتباه أن تكون سلطنة مسقط وزنجبار هى أول دولة عربية تعقد معاهدة رسمية مع الولايات المتحدة . ولعل تفسير ذلك هو أن بقية أنحاء العالم العربى كانت خاضعة للدولة العثمانية من الناحية الدولية على الأقل . أما تلك السلطنة الواقعة على حواف العالم العربى فكان استقلالها معترفا به دون ريب من الناحية الدولية .

ويزيد من أمر العلاقات بين أمريكا وبين السيد سعيد أهمية أن الولايات المتحدة حين عقدت معه المعاهدة ، كان يعنيها القسم الإفريقى من ممتلكاته فقط . ويرجع النشاط التجارى الأمريكى فى البحار الشرقية إلى السنين الأولى من قيام دولة الاتحاد المستقلة . وتقاسم هذا النشاط ميناءان هما ميناء بوستن وسالم . واختص تجار الميناء الأول بالتجارة مع الصين ، ودول جنوب شرق آسيا . وتجار الميناء الثانى بالهند ، وإفريقيا الشرقية . وكانت هذه المناطق تحتل المرتبة الثانية فى التجارة الأمريكية بعد الجزر البريطانية نفسها[1] . وقد اهتم التجار الأمريكيون فى بداية علاقاتهم مع القسم الغربى من المحيط الهندى بأمرين :

أولا : استيراد حبوب البن من اليمن .

---

(١) Coupland. Page , 370. S . Q .

وثانيا : صيد الحيتان لاستخراج زيوتها وقد ظهرت المراكب الأمريكية أمام دلجاد وفى شرق إفريقيا منذ سنة ١٧٩٨ .

وفى سنة ١٨١٢ بدأ تجار الرقيق الأمريكيون يترددون على الساحل الشرقى لإفريقيا ، فى الوقت الذى بدأ الإنجليز يكافحون فيه تجارة الرقيق ، ويضعون العراقيل أمام السفن الأمريكية التى تحملهم من الشاطىء الغربى ، الذى ظل المورد الأساسى للأمريكيين . ويبدو أن الحرب الإنجليزية الأمريكية (١٨١٢ — ١٨١٤) قد أوقفت مؤقتا نشاط الملاحة الأمريكية فى المحيط الهندى ، ولم يمض زمن طويل على استئنافها ، حتى كانت بريطانيا قد عقدت مع سعيد معاهدة سنة ١٨٢٢ التى تنص على تحريم تجارة الرقيق بين السلطنة العربية وبين الدول المسيحية . ولذلك لم تتح للولايات المتحدة فرصة لتوثيق علاقاتها التجارية مع السلطنة على أساس التوسع فى تجارة الرقيق التى تهم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى .

ومنذ سنة ١٨٢٦ أخذت السفن الأمريكية تتردد بكثرة على شرق إفريقيا الإسلامية ، لصيد الحيتان أساسا . ولكن إلى جانب هذا كانت تتم عمليات عديدة للتبادل مع الموانى الإفريقية التابعة للسلطنة . فيبيع الأمريكيون الأسلحة والذخيرة والمنسوجات القطنية ويشترون العاج والصمغ والجلود وصدف السلحفاة . والراجح أن بعض التجار الأمريكيون كان يجد صعوبات فى معاملاته التجارية نظرا لعدم وجود إجراءات منظمة . ولاحظ هؤلاء التجار أن زملاءهم من الرعايا الإنجليز يتمتعون بامتيازات كثيرة كالإعفاء من رسوم الميناء ، وعدم إلزامهم ببيع البضائع إلى وكلاء السلطان وغير ذلك . وكان أدموند روبرتس Ebmond Roberts أحد هؤلاء التجار الذين وكل إليهم الرئيس الأمريكى اندروجاكسون رئاسة بعثة أمريكية فى سنة ١٨٣٣ لدراسة تنمية التجارة الأمريكية بدول الشرق . وقد احتلت سلطنة مسقط

وزنجبار مكاناً رئيسيا من اهتمام هذه البعثة [١] . فبعد أن طاف رئيس البعثة الأمريكية بدولتى الكوشنسين وسيام ، وصل إلى مسقط فى سبتمبر سنة ١٨٣٣ . ويبدو أن سعيدا هو الذى أشار على روبرتس بفكرة عقد معاهدة كخير وسيلة لضمان تفوق التجار الأمريكيين . والراجح أنه كان يبغى من وراء ذلك تحقيق هدفين :

الأول : تقوية مركزه الدولى عن طريق الارتباط مع دولة كبيرة بمعاهدة رسمية . والثانى : الاستفادة من معونة الولايات المتحدة فى الحرب التى كان يخوضها ضد المزروعيين كما رأينا .

وعلى أثر المصادقة على هذه المعاهدة فى سنة ١٨٣٥ أنشئت أول قنصلية أجنبية فى زنجبار ، وتولى أعمالها التاجر الأمريكى ريتشارد واترز [٢] . ولما كانت هذه المعاهدة هى الأولى من نوعها فقد اتخذت نصوصها نموذجا صيغت على أساسه المعاهدات التى ستعقدها فيما بعد الدول الأخرى مع تلك السلطنة . وخصصت معظم مواد هذه المعاهدة لتأكيد حرية التجارة والإعفاء من الضرائب الجمركية باستثناء ٥ ٪ تفرض على الواردات فقط . ونصت صراحة على أنه لا يجوز لحكومة زنجبار التدخل بتحديد أسعار البيع والشراء بين التجار من رعايا السلطان وبين الأمريكيين . واعترفت الولايات المتحدة بحق الدولة الأولى بالرعاية . كما نصت على أنه يجوز للولايات المتحدة تعيين قناصل فى جميع موانى السلطنة التى يكون للأمريكيين فيها مصالح تجارية . وقد أدخلت هذه المعاهدة نظام الامتيازات المعمول به فى الدولة العثمانية فى أنحاء السلطنة . فاعترف للقناصل الأمريكيين بأنهم السلطة القضائية التى تختص بالفصل فى المنازعات بين الرعايا الأمريكيين فيما بينهم ، أو مع رعايا السلطنة . على أن السيد سعيد لم يشعر بخطورة هذا المبدأ

(١) Roberts, Chap, 7

(٢) F. O. Zanzibar P. 41.

بالنسبة للأمريكيين ، لعدم وجود جالية أمريكية فى ممتلكاته . ولكن عندما ضمن هذا المبدأ فى نصوص المعاهدة الإنجليزية ، أفلت كثير من الهنود المقيمين فى السلطنة من سلطة الحكومة المحلية ، وأدرك سعيد مساوئ هذا النظام .

ويلاحظ أن المعاهدة الأمريكية اختلفت عن معاهدات سعيد مع الدول الأخرى فى أمر هام ، وهو عدم استثناء العاج والصمغ ومنطقة المريمة من التجارة والملاحة الحرة . ويمكن تعليل ذلك بأمرين : فإما أن سعيدا لم يكن فى سنة ١٨٣٣ قد طبق بعد نظامه الاقتصادى الموحد على شرق إفريقيا ، لأنه لم يتم إخضاعها فى ذلك الوقت . وإما أنه كان يطمع فى استيراد كميات كبيرة من الأسلحة من الأمريكيين . فلم يشأ إغضابهم بفرض أى نوع من أنواع الاحتكار ، وقد أشرنا إلى أن الولايات المتحدة لم تلب رغبة سعيد فى مسألة المعونة العسكرية . وكل ما احتوته المعاهدة فى هذا الشأن هو إشارة فى المادة الثانية إلى أنه لا يجوز للحكومة الأمريكية بيع الأسلحة والذخيرة لغير السلطان . ويبدو أن الحكومة الأمريكية قد حددت تجارة الأسلحة مع زنجبار إلى أقصى حد ، إرضاء لخاطر الإنجليز ، ومع ذلك فقد وجدت بعض الأسلحة الأمريكية فى مسقط حتى أواخر القرن التاسع عشر (١) ، كما عبر كربف عن استيائه من وجود الأسلحة الأمريكية فى أيدى القبائل الإفريقية ، بما قد يضر بمصلحة التبشير .

وكان من الطبيعى أن يستاء الإنجليز من وجود هذه العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وبين دولة يعتبرونها منطقة نفوذهم الخاصة . وكان الارتياب أعظم فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، لأن الإشاعات جرت بأن الأمريكيين يسعون للحصول على ميناء فى إفريقيا ، وأنه يخشى فى هذه

---

(١) Ruete, Page, 122 — 129.

الحالة أن يسلحوا القبائل الإفريقية عند وقوع أول صدام مع الإنجليز . وبناء على المخاوف التى عبر عنها المبشرون الإنجليز فى ناتال والذين كان يهمهم استسلام القبائل الإفريقية ، أرسل كامبل حاكم مستعمرة الرأس إلى لندن يقول « إن الأمريكيين يرغبون فى إنشاء مستعمرة فى خليج دلجادو . . وأن فرقاطة أمريكية ينتظر مجيئها فى هذا العام لتحقيق هذه الخطة» . وقد حول بالمرستون هذه الرسالة إلى مكتب الهند باعتباره الهيئة المختصة بسلطنة زنجبار . ولكنه أضاف إليها رأيه الخاص فى الموضوع وهو عدم الاقتناع بتلك الشكوك التى ساورت أهل مستعمرة جنوب إفريقيا ، لأنه توجد لدى الأمريكيين أراضى شاسعة لم تستغل بعد ، فليس من مصلحتهم إذن إنشاء مستعمرة بعيدة (١) .

وقبل أن يتلقى مكتب الهند خطاب بالمرستون ، كانت حكومة بومباى قد استوثقت بنفسها من حقيقة نية سعيد بعد عقد المعاهدة مع أمريكا فقد جاءت شهادة الكابتن هارت الذى أرسل لهذا الغرض سنة ١٨٣٤ مطمئنة للغاية . حيث يقول مانصه « إن سعيدا ينظر دائما إلى الإنجليز على أنهم خير الأصدقاء ، وهو يشعر بالسعادة حين يظهر لهم فى جميع الأوقات كل ما يستطيعه من علامات الود . وينظر إليهم على أنهم إخوان له وهو مستعد لأن يعطيهم بلاده عن طيب خاطر» (٢) . ولكن تقرير هارت كشف من جهة أخرى عن أهمية التجارة الأمريكية فى زنجبار ، حيث سجل أنه من بين ٤٣ سفينة أجنبية مرت بزنجبار فى المدة من سبتمبر سنة ١٨٣٢ إلى مايو سنة ١٨٣٤ توجد ٣٢ سفينة أمريكية . ورغم هذا ظل أصحاب المصالح الإنجليز يرددون الإشاعات بالأطماع الأمريكية فى زنجبار حتى يحفزوا حكومتهم على الاهتمام ببسط نفوذها فى شرق إفريقيا . هكذا فعل كوجن فى تقريره إلى وزارة الخارجية سنة ١٨٣٨ . وكان الأمريكيون يجيبون عن هذه

---

(١) Palmerston to C. O. 29—7—1835. C. O. 8o Vol.173

(٢) S . B . R. Page , 247—277

الإشاعات بأنه لا يوجد عشرة فى الولايات المتحدة يعرفون موقع زنجبار من خريطة العالم.

والواقع أن التجارة الأمريكية فى شرق إفريقيا ظلت محتكرة لنحو ثلاثة بيوت تنتمى كلها إلى ميناء سالم. إلى حد أن تجار هذا الميناء منعوا القنصل الأمريكى واترز من نشر الدعوه التى وجهها سعيد للتجار الأمريكيين فى ماساشوستس، حيث يقوم الميناء المنافس فى تجارة البحار الشرقية وهو ميناء بوستن. واحتج تجار سالم بأنهم سيفقدون تجارتهم. وقد اختير ستة قناصل أمريكيين على التوالى لتمثيل بلادهم فى زنجبار منذ بدء العلاقات القنصلية فى سنة ١٨٣٥[١].

ويبدو أن هذا الاحتكار لم يدم لأن جيان شاهد أربع سفن من بوستن فى زنجبار سنة ١٨٤٣ بجانب ٥ سفن من سالم[٢]. وتسجل التقارير العديدة عن أحوال زنجبار الاقتصادية تصاعدا مستمرا فى قيمة التجارة الأمريكية من سنة ١٨٢٩ حتى بلغت الذروة فى سنة ١٨٥٩. فبلغ نصيب الولايات المتحدة من تجارة زنجبار ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مجموع تجارتها الخارجية فى هذا العام الذى بلغ نحو مليون و ٣٠٠٠٠٠ جنيه. وكان استيراد المنسوجات القطنية الأمريكية هو العامـــل الرئيسى لزيادة التبادل. فبلغت قيمة المستورد منه ٩٤٠٠٠ جنيه مقابل ٥٤٠٠٠ للقطن الهندى و ٣٨٠٠٠ للمنسوجات القطنية الواردة من الجزر البريطانية. وانتشرت الملابس القطنية الأمريكية بين سكان إفريقيا الوسطى بعد أن حملها التجار العرب إلى هذه المنطقة.

على أن العلاقات بين الولايات المتحدة وسلطنة زنجبار لم تلبث أن تعرضت

---

(١) Burton, II. Page, 313.

(٢) Guillain, Tome, 3. Page, 367.

لبعض الأزمات . فني عام ١٨٥١ عقدت الولايات المتحدة مع فارس معاهدة، نصت فى إحدى موادها على مساعدة أمريكا لفارس على استرداد ميناء بندر عباس التابع لإمامة مسقط . وبالطبع أثر ذلك على إحساس سعيد فى علاقاته مع الأمريكيين . ورغم أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ إلا أنه من المحتمل أن يكون الإنجليز قد استغلوا هذه الأزمة للاستئثار بصداقة سعيد . وسرعان ما ظهر أثر هذا على تصرفاته مع التجار الأمريكيين . يدل على ذلك الرسالة التى بعث بها رئيس الولايات المتحدة فيللمور إلى السيد سعيد فى عام ١٨٥١ ، والتى ذكر فيها « سوف نرحب فى جميع موانينا بجميع السفن التى تحمل علم بلادكم ، وبالتالى سوف نبعث بسفننا إلى موانيكم . ولكن ينبغى أن تلاقى الرعاية التى كفلتها لنا نصوص المعاهدة المبرمة سابقا »[1] ولكن الأزمة لم تطل بدليل أن التجارة الأمريكية استمرت فى التصاعد إلى سنة ١٨٥٩ كما رأينا .

ولكن منذ سنة ١٨٦١ بدأ تدهور ملحوظ فى التجارة الأمريكية بشرق إفريقيا ويعزى ذلك إلى قيام الحرب الأهلية بالولايات المتحدة فى هذا العام . ولكن حتى بعد انتهاء الحرب استمرت التجارة الأمريكية فى التضاؤل حتى أصبحت فى الدرجة الثالثة بعد بريطانيا وألمانيا . وكانت تحتل الدرجة الأولى قبل عام ١٨٦٠ . ولم تتخذ العلاقات الأمريكية مع زنجبار شكلا سياسيا أو استعماريا ، ولذلك كانت أقل إزعاجا من الإنجليز أو الفرنسيين بالنسبة للسيد سعيد . فالأوائل كانوا يتدخلون فى شئونه الداخلية بحجة مكافحة تجارة الرقيق . والآخرون كانت لهم أطماع إقليمية فى ممتلكاته . ويدل على نوع تلك العلاقة بين أمريكا وبين زنجبار ، ما حدث من تنازل الولايات المتحدة عن حقها المنصوص عليه فى المعاهدة ، وخضوعها مثل انجلترا وفرنسا لتقييد حرية التجارة فى العاج والصمغ وعدم دخول سفنها إلى منطقة المريمة . وكان سعيد

قد طلب إليها هـذا التنازل فى سنة ١٨٤٠ حتى لا يثير احتجاجات الدول الأخرى التى طالبت بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل .

ب — العلاقات مع بريطانيا

تصادف قيام حكم سعيد فى أوائل القرن التاسع عشر ، مع تزايد للنفوذ البريطانى فى غرب المحيط الهندى . وذلك بسبب انتزاع الإنجليز لمستعمرة رأس الرجاء الصالح من يد الهولنديين وجزيرة موريس من يد الفرنسيين . ومع ذلك لم يبد الإنجليز أى اهتمام بساحل شرق إفريقية الإسلامية ، حتى عقدوا معاهدة إلغاء تجارة الرقيق مع سعيد فى سنة ١٨٢٢ . فأصبح من حق أسطولهم أن يقوم بأعمال التفتيش فى مياه شرق إفريقيا[1] .

ويمكن وصف المرحلة التى سبقت عقد هذه المعاهدة بأنها فترة الاستكشاف والتعرف إلى أحوال الساحل بواسطة بعض البعثات العابرة . فزيارة بعثة بيفر لكلوة فى سنة ١٨١١ لم تكن مقصودة لذاتها . وإنما كانت البعثة قد أرسلت بناء على طلب سلطان جوهانا أحد حكام جزر الكومور إلى كرادوك حاكم مستعمرة رأس الرجاء الصالح كى ينقذه من هجمات الملجاش. فبعث إليه ببعض الأسلحة فى سفينة حربية يقودها الضابط بيفر ويرافقه جيمس بريير الذى ترك لنا وصفا لهذه الرحلة وقد قذفت الريح بالسفينة إلى شاطئ كلوة ، فقام الضباط الإنجليز بدراسة أحوال المنطقة . وانتهى بيفر إلى اقتراح وضع المدينة تحت حماية بريطانيا، ولكن دون استعمارها كما اقترح أحد الفرنسيين فى القرن الثامن عشر .

وقد جاء فى تقرير بيفر « ولو سألتنى ماذا نفعل بكلوة فإننى أقترح بأن

---

(١) انظر الفصل الحادى عشر من كتاب الاستعمار فى الخليج العربى .

ترسل خمسة أو ٦ من عرب مسقط إلى السيد سعيد كى يخبروه بأن يوسف (حا كم كلوة) قد ارتبط بصداقة الإنجليز . وأنهم لن يتركوا أحدا يعتدى على استقلاله ، فحينئذ لن يجرؤ الإمام على إرسال حا كم آخر للمدينة . وفى مقابل هذا يقدم السلطان لبريطانيا كميات من الخشب[1] » .

وقبل هذه الزيارة بقليل قام إنجليزيان آخران هما اسمى وسميث برحلة أخرى من بومباى لأغراض استكشافية فى شرق إفريقيا . وكان عليهما أن يبحثا إمكانيات التجارة مع داخل القارة عبر الأنهار التى تصب فى المحيط ، وخاصة نهر الجب الذى كان يظن أنه يتصل بمنابع النيل . ومن بين أهداف تلك الرحلة تلمس أخبار رحالتين أوربيين اختفيا فى مجاهل إفريقيا بعد أن قاما برحلة عبر نهر النيجر إلى السودان .

ولم يكن تقرير الرحالتين مشجعا لبريطانيا على توجيه اهتمامها إلى شرق إفريقيا فميناء باته سيء المرسى ولا أهمية له . وفى زنجبار أساء الحا كم استقبال الرحالة الإنجليز ، لأنه كان آسفا على سقوط موريس فى أيديهم . ومع أن زنجبار تستورد كميات لا بأس بها من النسيج والفخار والصينى والسكر والحديد ، إلا أنه لا ينتظر للتجارة البريطانية أن تنتعش كثيرا هناك . لأن السلع التى يقدمها العرب فى شرق إفريقيا للمقايضة على تلك المستوردات لاتهم بريطانيا كثيرا . إذ تتكون فى الغالب من الرقيق والعاج وأصداف السلحفاة . ويعتقد اسمى أن هناك أمرين يستحقان اهتمام بريطانيا فى شرق إفريقيا . الأول : هو وجود عدد من التجار الهنود الذين على بريطانيا أن تحميهم من ظلم الإمام . وهم لا يدفعون ضريبة محددة بل يخضعون لتعسف الحا كم . وتصادف عند زيارة الرحالتين بزنجبار أن طلب الإمام من الحا كم مبلغا معينا من المال ، فأجبر التجار الهنود على دفع ٢٠٪ من قيمة بضائعهم حتى يسد حاجة الإمام .

---

(١) Prior , Page , 80 .

والثانى: هو انتشار تجارة الرقيق وقد بدأت بريطانيا فى هذا الوقت بالذات تتزعم حملة لمكافحته فى جميع أنحاء العالم . ويقدر عدد الرءوس التى كانت تصدر سنويا من ٦ إلى ١٠ آلاف معظمها إلى مسقط والهند . ولكن الرحالة يضيف «أن العرب مشهورون بحسن معاملة العبيد ، فهم لا يرهقونهم بالعمل ويسمحون لهم بالعيش معهم داخل بيوتهم والأكل على موائدهم ، وهم يبدون سعداء فى حياتهم»(١) .

وتحقق ما توقعه اسمى لشرق إفريقيا . فبحجة مكافحة تجارة الرقيق ، بدأت بريطانيا تنشر نفوذها فى المنطقة . ولاسيما بعد عقد معاهدة سنة ١٨٢٢ مع مسقط . وقد أراد أحد الضباط البحريين الإنجليز أن يستغل هذه المسألة ، لوضع حماية بريطانيا لا على شرق إفريقيا الإسلامية فحسب بل على موزمبيق وجزر الكومور أيضا . وقد أشرنا إلى مساومات هذا الضابط وهو وليم أوين مع المزروعيين فى هذا الشأن . ولكن مشروعاته سبقت زمانها ببضع عشرات السنين . ولذلك لم تصادف تأييدا من حكومة لندن . ومع ذلك فمن المفيد أن نتوقف قليلا عند أول مشروع استعمارى بريطانى لشرق إفريقيا .

برر أوين مشروعه بأن خير وسيلة لمكافحة تجارة الرقيق هى وضع تلك المناطق تحت حماية بريطانيا وليس عقد المعاهدات مع حكومة كحكومة مسقط لا تمتلك السلطة الكافية لتنفيذها إذا كانت عندها نية التنفيذ فعلا . وهو مايشك فيه أوين كثيرا . فقد حاول أن يثبت تردد السفن الفرنسية والبرتغالية على الموانى الإسلامية بقصد استيراد الرقيق . وذكر أنها حولت اتجاهها من زنجبار وكلوة إلى موانى أقل أهمية لتختفى عن الأنظار . كما أن السفن العربية لم تكف عن حمل الرقيق إلى بوربون وموزمبيق . وبذا تكون معاهدة سنة ١٨٢٢ حبرا على ورق . وحتى هذه المعاهدة رفضها أوين من حيث المبدأ ،

---

(١) Transactions of the Bomhay Geographical Society 1844, Vol. 5 . Page , 32 —61 .

عندما زار السيد سعيد فى مسقط سنة ١٨٢٤ ، حاول من تلقاء نفسه أن يقنعه بضرورة التجاوز عن هذه المعاهدة التى تحرم تجارة الرقيق مع الدول المسيحية فقط . فقال له بأن الطريقة الوحيدة بالاحتفاظ بصداقة بريطانيا ولتحقيق حلمه بإنشاء إمبراطورية فى شرق إفريقيا ، هو أن يقبل إلغاء تجارة الرقيق بالنسبة للمسلمين والمسيحيين معا فى ظرف ثلاث سنوات . فإذا لم يقبل هذا العرض هدده أوين بأنه سيكون مضطرا إلى قبول دعوة المزروعيين له بوضع الحماية البريطانية على بلادهم . فأجابه سعيد بأنه سيكون مسرورا بأن يرى الممتلكات البريطانية تمتد من مشرق الشمس إلى مغربها ولكنه صمت عن مسألة إلغاء تجارة الرقيق[1] .

لهذا اعتقد أوين أنه أصبح ملزما خلقيا بوضع الحماية البريطانية على ممبسة وتوابعها . وعقد مع المزروعيين معاهدة الحماية كما أشرنا إلى ذلك فى الفصل الرابع . ولم تحـــدد الاتفاقية كما رأينا طبيعة العلاقات بين الإنجليز وبين المزروعيين . وفى مناقشة دارت بين مبارك المزروعى وبين كول حاكم موريس أظهر الأول استعداده لقبول احتلال قلعة يسوع بواسطة الإنجليز ، وإشراف الممثل البريطانى على الإدارة وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ العدالة لأن أوين أراد أن يعطى مشروعه مظهرا إنسانيا قدر ما يستطيع . بل أن مندوب المزروعيين لم يعارض فى سيادة الإنجليز العليا على بلاده . والراجح أن هذه المفهومات القانونية لم تكن واضحة فى ذهن أحد من العرب أو السواحلية فى شرق إفريقيا . واتضح فيما بعد أن المزروعين كانوا مدفوعين فقط برغبة ملحة لاستعادة ممتلكاتهم من السيد سعيد . ولذلك ما كاد يبتعد خطر الغزو العمانى عن ممبسة حتى ضعف تحمس المزروعيين للحماية البريطانية . وكان هذا من بين الأسباب التى جعلت بت هيرست وزير المستعمرات يجيب على توصيات كول بالرفض ، لأن قائد الأسطول البريطانى كان قد أسرع بإرسال معلوماته

عن موقف المزروعيين بمجرد ترك أوين لممبسة ، فقال إنهم يريدون استخدام العلم البريطانى فقط لتحقيق أهدافهم فحسب وربما كانوا مستعدين لدفع جزء من موارد الجمرك ولا أكثر من هذا [١] .

وعندما وصل رد وزارة المستعمرات برفض مشروع الحماية إلى موريس كان أوين ما يزال بالجزيرة ، فأهاب بكول أن يراجع حكومة لندن وأن يستبقى إمرى فى ممبسة لحماية مؤسسة العبيد المحررين على الأقل.

ذلك أنه من أهم المغريات التى أراد أوين أن يضيفها على مشروعه هو إنشاء مستعمرة ليعمل بها العبيد المحررون طبقا للمعاهـــدة التى عقدها مع المزروعيين . وقد سبقت الحكومة البريطانية إلى إنشاء مثل هـذه المستعمرة تحت ضغط جمعيات مكافحة الرقيق فى سيراليون بغرب إفريقيا . ومن الواضح أن هذا النظام كان يعود بالفائدة الاقتصادية على بريطانيا ، لأن هذه المزارع التى يعمل بها العبيد المحررون كانت تئول ملكيتها إلى أفراد أو شركات بريطانية . ويستغل أصحابها اليد العاملة الإفريقية مقابل أجور زهيدة . وذلك فى نظير تحريرهم من الرق فى اعتقاد الإنجليز . ولكن المزروعيين لم يشاركوا الإنجليز فى هـذه التبريرات المثالية . وإذا كان السيد سعيد قد قبل إلغاء تجارة الرقيق لمجرد إرضاء الإنجليز وهو الذى قيل بأنه كان يطلع على صحف أوربا ، فمن باب أولى أن ينظر المزروعيون إلى تدخل الإنجليز فى مسألة الرقيق على أنه تعسف لا مبرر له . ولعل هـذا كان من بين الأسباب التى صرفتهم عن مشروع الحماية البريطانية .

وبعد سنتين من أخذ ورد بين لندن وموريس وبومباى ، جاء أمر نهائى من لندن فى أوائل سنة ١٨٢٦ بضرورة سحب الوكيل البريطانى والحامية الصغيرة التى تخلفت فى ممبسة . ذلك أن السيد سعيد وجد كما رأينا نصيرا قويا

---

(١) C . O - 168—8 . Buthurst à Cole 9—11—24.

لوجهة نظره فى حكومة بومباى التى كان يهمها وجود صديق لهـا فى منطقة الخليج العربى بخلاف شرق إفريقيا التى ليس لمستعمرة الهند فيها أية مصلحة . وقد أبرزت حكومة بومباى فى مراسلاتها مع لنـدن قيمة تعاون السيد سعيد مع الإنجليز فى مكافحة القرصنة بالخليج العربى ، ومدى التضحيات التى قدمها بقبوله إلغاء تجارة الرقيق جزئيا فى معاهدة سنة ١٨٢٢[١] .

وهكذا تغلبت وجهة نظر بومباى على موريس . ولـكن حتى بعد مجىء أمر لندن بإخلاء ممبسة تردد كرستيان قائد الأسطول البريطانى بالمحيط الهندى فى تنفيذ الأمر ، وراجع حـكومته قائلا بأن ترك ممبسة يعنى تشجيع تجارة الرقيق وانتقام السيد سعيد ولـكى يقطع عليـه بت هرست هذه الحجة أمره بنقل العبيد المحررين إلى رأس الرجاء الصالح و تنفيذ الجلاء فورا[٢] .

وقد أشرنا فى فصل سابق إلى كيفية خروج إمرى من ممبسة . وكيف أن مشروع أوين كان محكوما عليه بالفشل . ومع ذلك لم يكن أول أوآخر مشروع بريطانى لوضع الحماية على ممبسة وسيعاود أوين نفسه الـكرة فى سنة ١٨٣٤ . ولـكن الحـكومة البريطانية ظلت فترة طويلة متمسكة بالنسبة للهند وماحولها من مناطق (بسياسة عدم التوسع) ، إلى أن دفعها على تغيير هذه السياسة قيام تنافس مع الدول الاستعمارية الآخرى فى شرق إفريقيا .

أراد أوين أن يتخذ من عقد معاهدة سنة ١٨٣٣ مع الولايات المتحدة وسيلة لإقناع الحـكومة البريطانية بأهمية شرق إفريقيا لها من الناحية السياسية. بل إنه حاول أن يثبت ارتباط مصالح السيد سعيد التجارية ببريطانيا بالرغم من أنه لم توجد فى ذلك الوقت علاقات تذكر بين شرق إفريقيا وبريطانيا

---

(١) G . B . 15 — 7 — 24 . B . P . C . 1824. Vol. 6.

(٢) Cristian à la Amirauté, 1—5—1826 , Adm Rec . I-2270 et Reponse de Buthurst 22—11—1826, C. O—168- 10.

مباشرة . وإنما كانت الهند وحدها هى التى تمارس نشاطا كبيرا فى زنجبار ولذلك لم ترحب وزارة الخارجية البريطانية بمشروع أوين الثانى الذى قدمه فى سنة ١٨٣٤ وأيدتها فى ذلك حكومة الهند كما رفضت تعيينه ممثلا لبريطانيا فى زنجبار نظرا لعدم أهميتها[١] .

والواقع أنه حتى ذلك الوقت لم تثر شرق إفريقيا اهتمام بريطانيا إلا من زاوية تجارة الرقيق . ولذلك وجد مشروع أوين صدى لدى بوكستون الذى خلف ولبرفورس فى تزعم حركة مكافحة تجارة الرقيق . ووضع بوكستون مشروعا ضخما لمكافحة هذه التجارة فى إفريقيا ، ولكنه يؤدى فى نفس الوقت إلى سيطرة بريطانيا على سواحل القارة بأسرها . فهو يقترح إنشاء سلسلة من المراكز التجارية على طول سواحل القارة يكون هدفها توزيع المنتجات البريطانية والمقايضة عليها بالمواد الإفريقية الخام ، كالعاج وتراب الذهب . وبذا يتحقق هدفان أولهما نشر أدوات الحضارة بين الإفريقيين ، وثانيا صرف جهودهم إلى استخراج الثروة الطبيعية لبلادهم حين يروا أن البضاعة البشرية أصبحت غير مقبولة للتبادل التجارى . ولكن هذا المشروع كان من الطموح بحيث لا تتحمله إمكانيات وزارة المستعمرات البريطانية .

على أن سعيدا بعد عقده للمعاهدة الأمريكية اتخذ موقف المبادرة نحو إنشاء علاقات منظمة مع بريطانيا كى يثبت لها حسن نياته نحوها . فى سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ، ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها فى أوربا فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولى الملكة فكتوريا عرش انجلترا ، انتهز سعيد الفرصة فعاود الكرة بإرسال بعثة للتهنئة . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان ، لينوب عنه فى هذه المناسبة . وطلب إلى

F.O . 54 Vol . 1-Owen à F.O. 8—9—1834. et reponse 27—9—1834 (١)

الحكومة البريطانية بأن تقبله ممثلا دائما للإمام فى لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد المواطنين الإنجليز ، إلا أنها استمعت فى هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لا سيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية ، نظرا للظروف التى طرأت على الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربى . منها معاودة محمد على تأمين الإدارة المصرية فى بلاد العرب . ومنها تجدد النزاع البريطانى الروسى على النفوذ فى إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحى المنتظم للسفن البخارية من مرسيليا إلى الإسكندرية ، وإكماله بخط من بومباى إلى السويس سنة ١٨٣٧ ونتيجة لهذا أخذ الإنجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر . فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ ثم اضطروا للجلاء عنها فى العام التالى لأسباب مناخية إلى أن استقروا فى عدن سنة ١٨٣٩ .

ويلخص التقرير الذى وضعه كوجان النواحى التى يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة فى الأمور الآتية :

أولا — استخدام أسطول السيد سعيد الضخم فى حالة وقوع نزاع مع القراصنة أو مع دولة كبرى فى منطقة الخليج العربى .

ثانيا — الارتكاز على إحدى جزر الخليج أو سواحله التى يمكن أن يتنازل عنها السيد سعيد وذلك فى حالة نشوب نزاع مع روسيا .

ثالثا — فتح ممتلكات مسقط الإفريقيه للتجارة البريطانية وذلك حتى لا يستأثر بها الأمريكيون[1] .

---

(1) F. O. 54, Vol. 2. Mémoir de Cogan 1838.

ومن هنا نتبين أن اهتمام بريطانيا بالسلطنة العربية الكبيرة ظل مركزاً فى القسم الأسيوى منها . وإن كان فتح طريق البحر الأحمر الملاحة المنتظمة قد قرب خطوط تلك الملاحة من القسم الإفريقى . وانتهى كوجان فى مذكرته إلى اقتراح عقد معاهدة دفاعية هجومية مع السيد سعيد على أن يستثنى منها أحوال المنازعات الداخلية حتى لا تشتبك بريطانيا فى المشاغبات القبلية داخل بلاد العرب ومع ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح، ولكنها قبلت تعيين كوجان مندوبا عنها لمفاوضة السيد سعيد بشأن عقد معاهدة تجارية فقط .

وفى ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ تم عقد المعاهدة البريطانية على نمط المعاهدة مع الولايات المتحدة وإن اختلفت عنها فى بعض نقط تفصيلية[١] ، مثل استثناء منطقة المريمة من الخضوع لنظام التجارة الحرة ومد سلطات القنصل البريطانى القضائية بحيث تشمل الفصل فى القضايا بين رعايا السلطان والرعايا البريطانيين . كما نصت المعاهدة أنه فى حالة قيام حرب ضد بريطانيا أو مسقط يجب أن يمتنع رعية الدولتين عن حمل معدات الحرب من أسلحة وغيرها إلى الدولة المعادية ، كما خصصت مادة لتأكيد معاهدة سنة ١٨٢٢ بشأن تجارة الرقيق[٢] . وبناء على عقد هذه المعاهدة بعث سعيد يطلب تعيين مندوب دائم لبريطانيا فى السلطنة على أن يكون إنجليزيا خالصاً . ولعله كان يريد من وراء ذلك أن يتجنب تعيين أحد الهنود مندوبا عن شركة الهند الشرقية . لأن سعيدا كان يأمل فى إنشاء علاقات مباشرة مع الخارجية البريطانية اعتقاداً منه بأن ذلك يدل على علو مكانته الدولية . وفى سنة ١٨٤٠ استجابت بريطانيا لهذا الاقتراح ، فاختارت أحد موظفى الشركة السابقين

---

(١) انظر الاستعمار فى الخليج الفارسى الفصل الثامن .

(٢) Aitchison, vol. 7 P. 93—97.

وهو أتكنز همرتون لتمثيلها فى مسقط . ولكن أثيرت مسألتان بصدد إنشاء العلاقات القنصلية الجديدة مع السلطنة العربية . الأولى تتعلق بالجهة التى سيمثلها همرتون ، أهى وزارة الخارجية ؟ أم مكتب الهند ؟ . وقد احتج مكتب الهند بأنه هو المشرف على العلاقات بين الإنجليز وبين سعيد منذ زمن بعيد . فيجب أن يكون القنصل البريطانى تابعا له . وإرضاء لسعيد حلت المسألة حلا وسطا فأصبح همرتون مندوبا لمكتب الهندوالخارجية البريطانية فى نفس الوقت . ولكن هذا التمثيل الثنائى عقد مهمة همرتون لأن سياسة لندن لم تكن تتفق دائما مع سياسة الهند . فالأولى كانت مسألة تجارة الرقيق تعنيها قبل كل شىء ، أما الثانية فكانت العلاقات التجارية تأتى فى الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لها . لذلك كان يضايقها تدخل حكومة لندن فى حرية زنجبار مما يضر بمصالح الرعايا الهنود الذين يتبعونها[١] .

أما المسألة الثانية فتتعلق بمقر القنصل البريطانى . وطبقا لما أشرنا إليه من اهتمام بريطانيا بالقسم الآسيوى من السلطنة كان مفهوما حتى تعيين همرتون سنة ١٨٤٠ أنه سيستقر بمسقط ، ولكن جاءه الأمر فى يناير سنة ١٨٤١ بأن ينتقل إلى زنجبار ليكون بجوار الإمام . تلك هى الحجة الظاهرية للحكومة البريطانية . ولكن فى خطاب سرى من مكتب الهند إلى بومباى ، عللت بريطانيا هذا الانتقال بوجود أطماع فرنسية فى شرق إفريقيا . وكان يهم بريطانيا أن تراقب نشاط فرنسا عن كثب[٢] .

ظل همرتون يشغل منصب القنصل البريطانى فى زنجبار مدة ١٦ سنة حتى وفاته سنة ١٨٥٧ . أى بعد وفاة سعيد بسنة واحدة ، وأخذ نفوذه خلال هذه المدة يتزايد باطراد فكان الإمام يستشيره فى جميع الشئون الهامة بل إنه كثيرا ما كان يعهد إليه بالإشراف على الحكم فى زنجبار مع ابنه خالد لدى قيامه

---

(١) Colomb, pp. 382-384.

(٢) S. L. B. Vol. 13 B. G. à Hamerton 13-1-1841.

بتفقد شئون ممتلكاته فى عمان . ويروى أن سعيدا عند وفاته كان ينادى على همرتون لأنه أراد الإفضاء إليه بوصيته .

ذلك أن سياسة همرتون كانت تهدف إلى تقوية نفوذ بريطانيا السياسى عن طريق تأييد السيد سعيد فى بناء إمبراطوريته الإفريقية ، وإبعاد كل نفوذ أجنبى عنها . ولم يكترث بالاستفادة من الامتيازات الاقتصادية حتى لا تصطدم بمصالح الإنجليز بالتجار العرب فلم يرهق الإمام بالاحتجاجات على احتكار تجارة العاج والصمغ أو تحديد أسعار تبادل النقد كما كان يفعل القنصل الفرنسى مثلا . بل إنه سر لإقفال الشركات البريطانية التى كان يديرها كوجان فى زنجبار سنة ١٨٤٧[١] . وكان يود لو منع سعيد تردد المبشرين والرحالة الأجانب على داخل إفريقيا حتى لا تمس هيبته هناك . وكثيرا ما استحث سعيدا على أن يبدى عناية أكبر بتثبيت سلطته فى جميع المناطق التى كان يدعى السيادة عليها . ولعله هو الذى اقترح تقسيم السلطنة إلى قسمين إداريين سنة ١٨٤٤ . وكان سعيد يشعر بقيمة هذا التأييد البريطانى نظرا لظهور أطماع إقليمية فرنسية فى ممتلكاته منذ سنة ١٨٤٠ . وحينما استولى الفرنسيون مثلا على نوسيبى لم يجد سعيد سوى الحكومة البريطانية يستنجد بها . وإذا كانت بريطانيا قد أهملت مساعدته فى القسم الآسيوى فإن ذلك على كل حال أقل أهمية بالنسبة لسعيد .

ولم تمنع هذه السياسة من نشوب بعض الخلافات بخصوص مسائل تجارية بين سعيد وبين الإنجليز . وكما استاء الفرنسيون عندما أرسل سعيد سفنه إلى مرسيليا ، كذلك فعل التجار الإنجليز إزاء تسيير السفن العربية إلى بلادهم . كما رفضت حكومة الهند تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للتجار

(١) F. O. 54 Vol. 9 Hamerton à Palmerston—25-3.1847.

العرب الذين يذهبون إلى الهند . وكان مفروضا ألا تزيد للضريبة الجركية بالنسبة لهم على ٥ ٪ . واحتجت بالمـــادة ١٦ من المعاهدة التى تقول باستمرار النظام المعمول به بالنسبة للتجار العرب . وهـذا يدلنا على كيفية تطبيق المعاهدات التى تعقد بين دول صغرى وأخرى كبيرة .

على أن صداقة الإنجليز قد كلفت سـعيداً تضحيات أخرى هائلة ، فمنذ عقد معاهدة سنة ١٨٣٩ ، والإنجليز يسعون لتعديل معاهدة سنة ١٨٢٢ ، بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائيا ، وتزيد بالتالى سلطات بريطانيا فى مراقبة الساحل وحق تفتيش السفن العربية . وكان رأى كوجان عند عقد المعاهـدة أن تتبـع بريطانيا سياسة الإلغاء التـدريجى مع سلطنة مسقط حتى لا تصاب بانهيار اقتصادى إذا ألغيت تجارة الرقيق دفعة واحدة . وتطبيقا لهذه السياسة اكتفى كوجان بتعديل معاهدة سنة ١٨٢٢ بحيث تضيق المنطقة التى يجوز للسفن العمانية الملاحة فيها حاملة الرقيق ، ولـكن أخذت السلطات البريطانية فى منطقة الخليج تشـكو من اتساع هـذه التجارة ومن كثرة المخالفات التى يرتـكبها التجار العرب ببيـع الرقيق فى مناطق خاضعة لبريطانيا غرب الهند . وكان هنل بعد تعيينه مقيما عاما فى الخليج يتبـع التقرير تلو الآخر عن اتساع تجارة الرقيق بواسطة المراكب العمانية[١] ، فقدر عدد الرقيق الذين يوردون من شرق إفريقيا إلى فارس وبلاد العرب بثلاثة آلاف . أما الذين يذهبون إلى البصرة فيزيدن على ذلك بكثير . وبين أن خير وسيلة لعلاج هذه المشكلة هو مكافحة تلك التجارة عند الأماكن التى تصدرمنها ويعنى بذلك ساحل إفريقيا الشرقى حيث ما تزال السفن البريطانية قليلة الظهور . واقترح ضرب الحصار على هذا الساحل . وبوصول همرتون إلى زنجبار أصبح هناك موظف بريطانى آخر يلح على حكومته لاتخاذ موقف حاسم مع السلطنة العربية الإفريقية . مما جعل

---

(١) S. Q. .. S. B. R. Page, 640

بالمرستون يطالب السيد سعيد بوضع حد نهائى لتجارة الرقيق . فكتب إليه فى سنة ١٨٤١ يقول « يجب أن تعلم أن الأمة البريطانية تنظر باهتمام بالغ إلى إلغاء تجارة الرقيق . وأن بريطانيا مستعدة لدفع تعويض للإمام لمدة ثلاث سنوات مقداره ألفا جنيه . لتحل محل الضرائب التى يأخذها عن تجارة الرقيق ، وإلى أن يتعود رعاياه على الاتجار فى سلع أخرى»[١] .

انزعج سعيد لهذا الخطاب الشديد اللهجة . وساءت علاقات همرتون بالأرستقراطية العربية فى زنجبار . حتى إن الناس أصبحوا يتساءلون ما إذا كان همرتون قد جاء خصيصا لحرمانهم من مورد رئيسى . من موارد تجارتهم ؟ رأى سعيد أن يرسل بعثة خاصة تستعطف الحكومة البريطانية حتى لا تدمر نظام دولته الاقتصادى . وفى التعليمات التى أرسلها مع مندوبه على بن ناصر حاول سعيد أن يبين الخسائر التى ستلحقه من جراء إلغاء تجارة الرقيق على النحو الآتى : إذا لم يكن هناك رقيق يستورد من إفريقيا فلن يكون هناك عاج لأن قوافل الرقيق هى التى تحمل العاج معها . وإذا لم يكن هناك رقيق فلن يأتى التجار من بلاد العرب ، ومن فارس ، ومن تركيا ليحملوا إلى شرق إفريقيا منتجات هذه البلاد ، لأنهم لن يجدوا ما يبادلون به بضاعتهم ، بل إن شراء القطن من الهند ومن أوروبا سيتوقف . فإذا سألك الوزير الأعظم ماذا يمكن أن يعوض سعيدا ، فقل له أنت الذى تقدر ذلك . ولكن إذا لم يكن لديك مانع فأعنه على استعادة جزر البحرين[٢] » . وطالب سعيد فى نفس الوقت بأن تعترف بريطانيا بسلطته على ساحل الصومال الشمالى من رأس جردفون حتى بربره ، وهى منطقة لم يكن لسلطان مسقط أى نفوذ ولو اسميا فيها .

ويؤكد لنا هذا الخطاب الحقيقة التى أشرنا إليها من قبل ، وهى ان سعيدا

---

(١) Palmerston à Said 5-7-1841 F. O. 84 Vol. 410,

(٢) F.O.84 Vol. 425 Instructions Pour Ben Naceur, 1—1—1842.

كان يتحمل التدخل البريطانى فى مسألة الرقيق على أمل أن تساعده بريطانيا على تحقيق أطماعه السياسية من بناء إمبراطورية كبيرة فى شرق إفريقيا .

على أن سعيدا صادف فى هذه المرة إصرارا من بريطانيا إلى حد أنه سعى مرآ لتوثيق صلته بالفرنسيين ، ولكنه لم يكن واثقا بقدرتهم على مساعدته. ولهذا فضل أن يساير الحكومة البريطانية على أن ينقذ ما يستطيع إنقاذه ، فاقترح حلا وسطا ، وهى استمرار تجارة الرقيق بين الموانى الإفريقية التابعة له على الأقل . وقبل أن يتخذ أبردين وزير الخارجية البريطانية حينذاك قرارا بهذا الشأن، طلب إلى همرتون أن يجرى بحثا عن مسألة الرق فى شرق إفريقيا . وانتهى همرتون فى تقريره إلى أن إلغاء تجارة الرقيق كلية لن يؤثر على النشاط التجارى للدولة فحسب ، بل على نظامها الزراعى أيضا لأن زراعة القرنفل والسكر التى بدأت فى زنجبار تقوم على أيدى عاملة من الرقيق . وأن الحياة الاجتماعية فى هذه المنطقة مبنية على نظام الرق . فتبلغ نسبة الرقيق فى زنجبار وبمبة مثلا ٤/٥ السكان الذين قدرهم همرتون بـ ٤٣٠٠٠٠ [١] .

وبناء على هذا التقرير قبلت بريطانيا بقاء التجارة بين الموانى الإفريقية كما طلب السيد سعيد فى معاهدة سنة ١٨٤٥ بتحريم تجارة الرقيق بين إفريقيا والدول الإسلامية فى آسيا . ولكن دون أن يحقق سعيد أى كسب إقليمى يعوض الخسارة الاقتصادية التى ترتبت على هذه المعاهدة ، بل على العكس بدأ سعيد يفقد هيبته ، لأن السفن البريطانية منذ عقد المعاهدة نشطت فى إجراء دوريات الحراسة والتفتيش على السفن العمانية حتى فى زنجبار نفسها . ذلك أن همرتون أظهر للحكومة البريطانية عدم جدوى الاعتماد على أوامر سعيد ، فهو لن يطاع من رعاياه . ولن تكون هناك وسيلة لقمع التجار العرب

---

(١) S. P. V 33, PP. 674-679 Rapport de Hamerton.

إلا بتشديد الحراسة والتفتيش . لا بواسطة السفن الحربية البريطانية فقط ، بل بواسطة السفن التجارية أيضاً .

وكان طبيعياً أن تسوء العلاقات بين سعيد وهمرتون فى هذه الفترة الأولى إلى حد أنه طالب بعزله . ولكن يبدو أن الأخطار الداخلية التى هددت دولته فى جميع المناطق ، فارس ، بلاد العرب ، شرق إفريقيا ، جعلته يستسلم للأوامر البريطانية . إلى حد أنه قبل فى سنة ١٨٥١ مد حق التفتيش للسفن البريطانية إلى أنهار شرق إفريقيا . فكان ذلك بداية تسلل النفوذ البريطانى إلى شرق إفريقيا وحلوله محل النفوذ العربى . وربما وجد سعيد فى زيادة موارد الجمرك بسبب النشاط التجارى المتصاعد فى زنجبار تعويضا جزئيا عزاه عن الخسائر التى ترتبت على تحديد تجارة الرقيق .

ويبدو أن سعيدا كان كلما اقترب من الشيخوخة زاد استسلامه للانجليز . مع ملاحظة أنه فى فترة شبابه كان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أطماعه التوسعية . أما فى فترة الشيخوخة فكان كل مايرجوه من الإنجليز هو أن يضمنوا له تماسك دولته واستمرار الوراثة فى عقبه . وسنرى كيف أن الإنجليز كانوا على عكس مارجا منهم . فهم الذين عملوا على تفتيت السلطنة بعد وفاته . وحتى قبيل وفاة السيد سعيد ظهرت الأطماع البريطانية فى شتات هذه الدولة البحرية . ففى سنة ١٨٥٣ زار أحد ضباط البحرية البريطانية «الكابتن أورد» جزر كوريا موريا ، وهى أربع جزر صغيرة تقع على بعد ٢٥ ميلا من شبه الجزيرة العربية وعلى الطريق بين مسقط وعدن على بعد ٥٠٠ ميل من الأولى ، ٨٠٠ ميل من الثانية وقد اكتشف أورد فى تلك الجزر وجود نوع معين من السماد يتكون من ذرق الطيور وأبرز أهميتها لبريطانيا . وبعد أن ثبتت مصلحة بريطانيا فى امتلاك تلك الجزر ، طلب كلارندون وزير الخارجية إلى همرتون أن يجرى تحقيقا عن وضع الجزر السياسى . وانتهى القنصل البريطانى إلى تقرير أن تلك الجزر تابعة لإمام مسقط وأظهر حقيقة جديدة كانت

تجهلها الحكومة البريطانية، وهى أن الفرنسيين كانوا يترددون على تلك الجزر لشراء السماد وأنهم حاولوا الحصول على تنازل عنها من السيد سعيد [١] .

وإزاء هذا التقرير أسرعت الحكومة البريطانية بإرسال فريمنتل ليتفاوض معه بشأن التنازل عن تلك الجزر فى نظير تعويض مالى . ولكن أخذت سعيد غمرة من الكرم فقرر منح تلك الجزر لبريطانيا دون مقابل فى ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤ قائلا « إنه إذا احتاجت جلالة الملكة إلى أى قسم آخر أو إلى ممتلكاتى بأكملها سواء فى جزيرة العرب أو فى إفريقيا فإننى على أتم الاستعداد لأن أتخلى عنها » . ولعله كان يرجو من وراء هذا العمل أن يستحث بريطانيا على مساعدته لوقف ضغط الفرس على إحدى موانيه بندر عباس . ولكن بريطانيا لم تحقق له شيئا من هذه المساعدة وكانت النتيجة أن تفتت دولته قطعة بعد قطعة ، وتقاسمتها دول أوروبا على نحو ماسنرى .

ج — العلاقات مع فرنسا

فقدت فرنسا مستعمراتها بالمحيط الهندى خلال حروب نابليون . لكن عندما عقدت معاهدة الصلح رد الإنجليز جزيرة بوربون [٢] لفرنسا واحتفظوا بالجزيرة الكبرى المجاورة ، وهى مستعمرة موريس التى سبق ذكرها مرارا . وبواسطة جزيرة بوربون أمكن للفرنسيين فتح باب الصلات التجارية من جديد بينهم وبين شرق إفريقيا . ولكن على نطاق أضيق نظرا إلى ضآلة تلك المستعمرة بالنسبة للمتلكات الفرنسية السابقة قبل الحرب . فكانت جزيرة

---

(١) F. O. 54, V. 16. Hamerton à Clarendon 15—2—1854

(٢) أصبحت هذه الجزيرة تعرف باسم ريئيون Réunion وذلك منذ إعلان الجمهورية الثانية فى فرنسا فى سنة ١٨٤٨ .

موريس أيام حكم الفرنسيين تعتمد على التجار العرب لتموينها بالمواد الغذائية وبالخيل إلى حد كبير . أما جزيرة بوربون فقد كانت تريد أساسا استيراد الرقيق للعمل فى مزارع الفرنسيين ثم التوسط فى شراء العاج والصمغ لبيعه إلى فرنسا فيما بعد . ومن جهة أخرى لم يكف المستوطنون الفرنسيون فى موريس عن متابعة تعاملهم مع السلطنة العربية . وكانوا يرغبون فى التوسع فى شراء الرقيق من السلطنة لولا أن الحكومة البريطانية كانت تحرم عليهم هذا النوع من التجارة ، طبقا للقوانين البريطانية التى لم يقتنع بها سكان موريس لأنهم ظلوا محتفظين بثقافتهم الفرنسية الخاصة وبديانتهم الكاثوليكية .

ويمكن القول بأن العلاقات بين فرنسا وبين حكومة السيد سعيد قد مرت بمرحلتين .

الأولى : منذ تسلم السلطات الفرنسية لجزيرة بوربون فى سنة ١٨١٧ . وخلال هذه المرحلة لم تتجاوز الصلات بين البلدين حدود التبادل التجارى أما المشروعات الاستعمارية التى نجدها من وقت لآخر فى وثائق وزارة المستعمرات بالنسبة لزنجبار وشرق إفريقيا ، فهى لا تعدو أن تكون اقتراحات فردية .

والمرحلة الثانية : وتتميز بازدياد ملحوظ فى السياسة الاستعمارية الفرنسية وكان لهذه السياسة بالطبع صداها فى زنجبار .

وفى المرحلة الأولى كانت تحدو الطرفين رغبة صادقة فى توثيق العلاقات التجارية ، إلى حد أن السلطات الفرنسية فى بوربون وقعت اتفاقية مع سلطنة مسقط فى ٣ مارس سنة ١٨٢٢ وهى تنص على حرية الملاحة العربية فى موانى بوربون وتعطى التجار العرب امتيازات جمركية كبيرة فتسوى بينهم وبين الفرنسيين أنفسهم . وفى حالة ما إذا كانوا يحملون خيولا يدفعون نصف الرسوم التى

يدفعها الفرنسيون[١] .

ويبدو أن هذه الاتفاقية لم تؤد النتائج المرجوة ، لأنه بعد عقدها بقليل وقعت السلطنة العربية اتفاق إلغاء تجارة الرقيق بينها وبين الدول المسيحية . وكان مفروضا أن يكون توريد الرقيق من إفريقيا إلى بوربون هو الأساس فى التعامل التجارى. ولهذا عدل حاكم بوربون سنة ١٨٢٧ عن إعفاء العرب[٢] من الضرائب الجمركية حين لاحظ أنهم يحملون إلى الجزيرة سلعا لا تختلف كثيرا عن منتجاتها المحلية . ويدلنا على ضعف هذه الصلات التجارية أن وزارة التجارة الفرنسية عندما طلب إليها وضع تقرير عن أهمية العلاقات التجارية مع زنجبار تمهيدا لعقد معاهدة مع السيد سعيد سنة ١٨٤٤ ، أشارت إلى عدم أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية وذكرت أن أهميتها ترجع أولا إلى الناحيتين السياسية والاستراتيجية . وهذا يجعلنا نعتقد أن ادعاءات أوين من وجود خطر من توسع فرنسى فى شرق إفريقيا ، إنما كان وهما لا أساس له . بل إن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية تثبت عكس هذا ، ففى سنة ١٨٢٦ بعث سعيد بأحد أتباعه ، ناصر بن مرشد إلى بوربون ليتعرف على موقف الفرنسيين من النزاع القائم بينه وبين المزروعيين فى ممبسة . فكان جواب الحاكم ، دى لاشيفونتين ، هو أن فرنسا لا يمكن أن تؤيد ثورة من العصاة ضد حكامهم الشرعيين[٣] .

نعم قدم أحد المستوطنين فى بوربون سنة ١٨٣٣ مشروعاً بشراء جزيرة ممبة من المزروعيين بمائة ألف فرنك ولكن الحكومة الملكية التالية لسقوط نابليون فى فرنسا ما كانت لتلتفت إلى مثل هذه المشروعات التوسعية بعيدة المدى ، والتى من شأنها أن تغضب الحكومة البريطانية وفى سنة ١٨٣٤ تفاوض سعيد مع قائد إحدى السفن الفرنسية التى مرت بزنجبار ، بشأن عقد اتفاق عسكرى

---

(١) A. A. E. Zanzibar, V. I, Annexe au Traite 1844,
(٢) Ibid, Rapport de la Marine, 18 — 8 — 1842,
(٣) Ibid, Rapport de la Chifon'aine à Said 10—6—1827.

مع فرنسا يضمن له المساعدة ضد خصومه فى إفريقيا وفى بلاد العرب . وفى نظير هذا منح الفرنسيين تسهيلات للاستيطان فى زنجبار واستغلال مزارعها بالطرق الحديثة . ومما يسترعى الانتباه أن سعيدا حين استشار حكومة بومباى بشأن هذا المشروع ، لم تبد أى اعتراض عليه[١] . وإنما كان الفرنسيون فى بوربون هم الذين اعترضوا على فكرة الهجرة إلى زنجبار دون أن تكون لهم امتيازات قضائية وسياسية تحول دون خضوعهم لسلطة « الإمام العربى » . والأرجح أن سعيدا كان يهدف من وراء هذه الاستشارة أن يستحث همة الحكومة البريطانية لتكون هى السابقة إلى تقديم المساعدة حتى لا يضطر للبحث عن حلفاء بين دول أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا . ولذلك عندما توطدت صلاته بالإنجليز سنة ١٨٣٩ وتمكن من القضاء على خصومه فى شرق إفريقيا ، وأصبح فى غير حاجة إلى معونة أجنبية . اتخذ سعيد موقفا معاديا يختلف تماما عن موقفه من الفرنسيين فى الفترة السابقة . ذلك أن فرنسا كما رأينا أخذت منذ سنة ١٨٤٠ تتبع سياسة توسعية فى المحيط الهندى ، وكان محرك هذه السياسة هو القومندان شارل جيان الذى سيصبح فيما بعد قائدا لمحطة بوربون البحرية . وهو صاحب مؤلف قيم عن شرق إفريقيا يعتبر حجة فى هذا الموضوع .

وكان من رأى جيان أنه يمكن لفرنسا أن تنشئ مستودعا لتجارة شرق إفريقيا وذلك بالاستيلاء على إحدى جزر الكومور . وبدل أن تسعى للحصول على تسهيلات لتجارتها فى سلطنة زنجبار تصبح منافسة لها فى فتح أسواق شرق إفريقيا للتجارة العالمية . واقترح لهذا الغرض ضم جزيرة مايوتا التى يمكن استخدام سكانها للتجارة داخل إفريقيا كما يفعل العرب من أتباع السيد سعيد . وحينئذ ستتغلب فرنسا على السيد سعيد وعلى نظامه الاحتكارى[٢] . وفى الوقت الذى قررت فيه فرنسا تعيين قنصل لها فى زنجبار سنة ١٨٣٩ أرسلت جيان على رأس بعثة استكشافية سياسية فى شرق إفريقيا . وكان

(١) B. P C. V. 8. 24 — 8 — 1824.

(٢) Guillian, Vol. 2. P. 17.

عليها أن تطوف بجزر الكومور وبسواحل مدغشقر ، ثم تتجه إلى البحر الأحمر وتتوقف عند جميع الموانى الواقعة على الساحل الشرقى ، ابتداء من زيلع حتى ممبسة ، وأن تدرس أحوال هذه المناطق السياسية وتفاوض الرؤساء المحليين لمنح فرنسا بعض امتيازات اقتصادية فى أراضيهم . وكان على جيان أيضا أن ينقل دى نويل قنصل فرنسا الجديد فى زنجبار إلى مقر عمله ، ويعتمد أوراقه لدى السيد سعيد[١] .

كان طبيعيا إذن أن يتلقى سعيد البعثة الفرنسية بكثير من التردد والحذر ، ولعله لم يكن يعلم بالضبط تعليمات جيان بشأن الطواف بساحل إفريقيا الشرقى .

وقبل أن يصل جيان لمقابلة الإمام فى زنجبار توقف عند جزيرة نوسيبى وحصل من حاكمها على تنازل عن سيادة الجزيرة لفرنسا فى يونيو سنة ١٨٤٠. وعندما وصل إلى زنجبار لم يجد الإمام هناك فاستأنف سيره إلى مسقط وهناك أمضى نحو أسبوعين من ٣٠ أغسطس حتى ١٥ سبتمبر يحاول دون جدوى إقناع سعيد باعتماد دى نويل قنصلا لفرنسا لديه .

اعتذر سعيد أولا بأن الأوراق التى يحملها دى نويل ليست ممضاة من الملك نفسه واقترح أن يحكم القنصل البريطانى فى صحة هذه الأوراق . وعلى هذا الاعتذار أجاب جيان بصورة ساخرة ، فقال «وهل نحن حرمنا العرب من تجارة كانت تدر عليهم خمسين ألف قرش سنويا ؟ ، وهل نحن أيدنا الثوار فى ممبسة ؟ » فرد سعيد بعبارة لها مغزاها قال « ولكن معاملاتنا مع الإنجليز فى الهند هائلة . وأسطولهم فى هذه البحار عظيم ، والسياسة تحتم علينا صداقتهم[٢] » .

---

(١) A. C. O. I. N. 6, Iustructions à Guillain. 12—9—1829.

(٢) يوجد محضر هذه المفاوضات فى تقرير دى نويل

A.A. E. Zanzibar, Vol. I. Fevrie, 1841.

يستنتج من هذه العبارة إذن أن سعيدا إنما كان يحالف الإنجليز خوفا منهم ، وهو ما رجحه دى نويل ، ولكننا نعتقد بأنه أطلق هذه العبارة لمجاملة البعثة الفرنسية . ولعل أهم اعتراض قدمه سعيد لرفض اعتماد القنصل هو أنه كان يجب أن يسبق تعيينه عقد معاهدة صداقة مع فرنسا أسوة بما حدث مع بريطانيا أو الولايات المتحدة ، لأنه كان يخشى من وجود القنصل دون أن تكون هناك نصوص تحدد اختصاصاته وإن كان جيان قد أجاب على هذا الاعتراض بأن القانون الدولى كفيل بتحديد هذه الاختصاصات . وذكر سعيدا بأنه هو الذى طلب إليه شخصيا سنة ١٨٣٥ إرسال قنصل من فرنسا إلى بلاده فنفى سعيد أن يكون قد فعل هذا .

وعلى كل فقد أبحرت البعثة الفرنسية دون أن تنجح فى تعيين القنصل ، وكل ما حصلت عليه ، هو اتفاقية بشأن منح منطقة من أراضى زنجبار للمهاجرين الفرنسيين من بوربون الذين يريدون الاستيطان فى السلطنة ، واستغلال هذه الأراضى زراعيا ، ولم يقيض لهذه الاتفاقية التنفيذ .

ومما يدل على إيثار سعيد للإنجليز ، أنه أسرع بإرسال جميع وثائق المفاوضات إلى حكومة بومباى ، واستشارها فى الموقف الذى يجب اتخاذه ، فكان جوابها فى هذه المرة مشجعا لسعيد لكى يتخذ موقفا حاسما من الفرنسيين[١] . ولا شك أن اشتداد التوتر بين فرنسا وانجلترا بشأن الأزمة المصرية التركية فى هذا الوقت قد حفز الإنجليز وبالتالى السيد سعيد على اتخاذ هذا الموقف . ونتيجة لهذا أوصى دى نويل بعد عودته باتباع سياسة

---

(١) جمعت أوراق المفاوضات بين سعيد وبين الفرنسيين فى وثائق بومباى السرية . S . L. B. Vol . 12, 30—9—1840.

انتقامية نحو السلطنة العربية . فاقترح الاستيلاء على جزيرة نوسيبى وإثارة عرب إفريقيا على السلطان وهم مستعدون للثورة بسبب خنوع سعيد لأوامر الإنجليز مما كلفهم خسائر فادحة . ولذلك فهم يرحبون بربط عرى الصداقة مع الفرنسيين وحتى بدون توصية نويل كانت الحكومة الفرنسية قد نقضت خطتها لاحتلال تلك الجزيرة الصغيرة المتاخمة لمدغشقر وربما لم تكن لنوسيبى أهمية تذكر لذاتها ولكن أراد الفرنسيون أن يتخذوا منها قاعدة لبسط نفوذهم فى المستقبل على الجزيرة الكبرى . وقد عرفت الأطماع الفرنسية فى مدغشقر منذ أن انتشر بها المبشرون الكاثوليك فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، وتصادف أنه قبل رسم الخطة الفرنسية بسنين كانت ملكة السكلاف قد طلبت إلى السيد سعيد وضع تلك الجزيرة تحت حمايته ، وأن يعتبر رعاياها مثل رعاياه . فلما احتلتها القوات الفرنسية فى أوائل سنة ١٨٤١ بعثت هذه الملكة بشكوى إلى سعيد قالت فيها « أما الفرنسيون الذين تقول إنهم معنا فنحن لا نريدهم ونحن نأسف إذا اضطررنا لأن نسمح لهم بالبقاء لأن أحدا من طرفك لم يأت إلى هنا » وقد بعث سعيد بهذا الخطاب وبنص معاهدة الحماية إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبا أن تحمى أراضيه من اعتداء الفرنسيين[1] . فاكتفت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية عبرت فيها عن خشيتها من أن يكون احتلال نوسيبى هو عمل انتقامى ضد السطان . اما إن كان ذلك لخدمة مصالح فرنسا الاستعمارية « فلابأس » . ويبدو أن بريطانيا لم تكن تسلم للسيد سعيد بحق وضع حمايته على منطقة بعيدة كتلك الجزيرة التى تختلف عن بلاده فى الجنس واللغة والدين . لأن ذلك يعنى أن دولته قد أصبحت دولة عظمى فى المحيط الهندى .

---

(١) يشك همرتون فى صحة خطاب الملكة المؤرخ فى محرم سنة ١٢٥٧ هـ أما معاهدة الحماية فتوجد بنصها العربى فى وثائق وزارة الخارجية مع جميع الخطابات المتعلقة بهذا الموضوع . F. O. 54. V. 4

أما بالنسبة لجزر الكومور فكانت بريطانيا أميل إلى تأييد سعيد لأن سلطته على هذه الجزر مستمدة من اعتراف حكامها له بالسيادة وليس من معاهدة حماية عقدت فى وقت قريب جداً ، ولهذا عندما احتل الفرنسيون جزيرة مايوتا وأخذوا يحومون حول جزيرة موهللى اتخذت بريطانيا موقفاً أقل تساهلا فعندما عاود سعيد الكرة ورفع شكوى إلى بالمرستون فى سنة ١٨٤٦ بشأن الاعتداءات الفرنسية على ممتلكاته . أجابه بالمرستون بأن بريطانيا قد قررت تعيين قنصل لها فى الكومور ليراقب نشاط الفرنسيين ويرعى مصالحه هناك(١) . ولكن القنصل البريطانى أخذ يفرض سلطة حكومته بحجة مكافحة تجارة الرقيق فى تلك الجزر . وهكذا أدت السياسة الانجليزية إلى زيادة إضعاف سلطنة سعيد فى الكومور على عكس ما كان يرجى منها .

ورغم توتر العلاقات بين فرنسا وبين سعيد خلال سنتى ١٨٤٠ ، ١٨٤١ فإن حاجة بوربون إلى الأيدى العاملة كانت ملحة لاسيما بعد أن قررت الحكومة البريطانية منع هجرة الهنود إلى المستعمرات غير البريطانية فى سنة ١٨٤١، لذلك قرر حاكم بوربون الأميرال بازوش إرسال ضابط فرنسى ليفاوض السيد سعيد فى كيفية إرسال « العمال الأحرار » من ممتلكاته الإفريقية إلى المستعمرة الفرنسية . ونظام العمال الأحرار يشبه نظام المكاتبة المنصوص عليه فى الشريعة الإسلامية ، وهو أن يدفع التاجر الفرنسى مبلغاً من المال إلى المالك العربى أو السواحلى يعتبر بمثابة ثمن للعبد ، ثم يحمل العبد إلى المستعمرة ليعمل بها مدة ما بدون أجر إلى أن يستوفى المبلغ الذى دفعه الفرنسى فيكون له حق العمل بأجر بعد هذا . ولا شك أن هذا النظام ليس إلا مجرد حيلة قانونية لتبرير تجارة الرقيق ، وقد فكر أحد الإنجليز فى استخدامه فى الهند سنة ١٨٢٧ كما أراد كوجان استخدامه فى مزارع قصب السكر التى أنشأها

---

(١) F. O. 54, V: 12. Palmerston à Said 28-1-184.1

بزنجبار . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق عليه[١] ، إلا أن الرأى العام فى بوربون كان يعتقد بأن بريطانيا تريد بهذا التشدد مجرد إماتة المستعمرة الفرنسية اقتصاديا .

تردد الضابط الفرنسى البحرى دى كرديدال على زنجبار عدة مرات خلال سنتى ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٣ وضع مشروع اتفاق مع سعيد بخصوص كيفية نقل « العمال الأحرار » إلى بوربون . وقبل أن يوقع هذا الاتفاق طلب سعيد تعديله بحيث تحدد المدة التى يجوز للمزارع الفرنسى خلالها استخدام العامل بعشر سنوات على أن يعود بعدها إلى بلاده[٢] .

والواقع أن سعيدا لم يكن متحمسا لهذا النوع من التعامل لأنه لا يأخذ على العمال الأحرار ضريبة الرأس التى اعتاد أخذها فى نظام الرق الصريح . ومن جهة أخرى لم يكن يرغب فى إغضاب الإنجليز دون أن يكون له أى مصلحة اقتصادية من إدخال هذا النظام . ورأى أنه من الأفضل تنشيط التجارة العادية مع فرنسا ، وذلك بعقد معاهدة معها على نمط المعاهدات الأخرى مع الدول الكبرى . فإن هذا يعود على دخل الجمرك بالفائدة ولهذا طلب إلى كرديدال فى زيارته الثالثة أواخر سنة ١٨٤٣ أن تبعث فرنسا بأحد مندوبيها لعقد معاهدة مع السلطنة . وكان سعيد مستعدا لإعفاء فرنسا من نظام الاحتكار المضروب على منطقة المريمة ، لولا أن بريطانيا التى استشيرت بالطبع فى عقد المعاهدة اعترضت بأن فتح المريمة لفرنسا دون بريطانيا يعد مخالفا للمعاهدة التى تنص على استمتاع بريطانيا بحقوق الدولة الأولى بالرعاية ، وفى هذه الحالة ستطالب بريطانيا بمبدأ المعاملة بالمثل .

وعلى هذا الأساس عقدت معاهدة الصداقة والتجارة مع فرنسا

---

(١) F. O. 84. 540 Aberdeen à Hamerton 29-9-1844.

(٢) A. C. O. I. N. 12. Rapports de Mauf De Kerdual. 19-5-1843

فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٤٤ دون أن تمنح لفرنسا امتيازا خاصا ، فهى لاتختلف عن المعاهدات الأخرى إلا فى أمرين الأمر الأول هو ما نصت عليه المادة الرابعة من أن رعايا الإمام الذين يعملون فى خدمة الفرنسيين يستمتعون بمثل حقوقهم[١] . وبناء على هذه المادة أخذ كثير من العرب يعطون لسفنهم الجنسية الفرنسية تحت ستار حيل قانونية عدة ، أهمها أنهم أناس بحريون لايستقرون فى بلد معين ومن ثم يمكن الادعاء بسهولة بالانتماء إلى جزيرة مايوتا وهى مستعمرة فرنسية منذ سنة ١٨٤٣ . وقد كان لحمل السفن العربية الجنسية الفرنسية أسوأ الأثر بالنسبة للبحرية البريطانية ، لأن ذلك يعوقها عن ممارسة حق التفتيش وقدرت هذه السفن العربية بنحو ٧٠ سفينة فى سنة ١٨٧٣[٢] . والأمر الثانى هو ما نصت عليه المادة ١٧ التى صيغت على النحو الآتى « يكون للفرنسيين الحق فى إنشاء مستودعات ومخازن تموين من أى نوع كانت فى زنجبار أو غيرها من أنحاء السلطنة » . وكان رد الفعل لدى الحكومة البريطانية أشد بالنسبة لهذه المادة . فقد نبه أبردين الإمام إلى خشيته من أن تفسر كلمة مستودعات أو مخازن بالمؤسسات الحربية . وبالتالى فإما أن يضيف الإمام مذكرة تفسيرية تحدد معنى المستودعات ، وإما أن يسمح لبريطانيا بإنشاء مستودعات مثلها . ولم يكتف أبردين بهذا بل طلب تفسيراً إلى جيزو رئيس الحكومة الفرنسية وحصل منه على تأكيد بأن فرنسا ليست لديها أية نية لإستخدام هذه المادة كى تنشىء مستودعات حربية فى السلطنة .

لم تسفر هذه المعاهدة عن نتائج اقتصادية لفرنسا فى زنجبار فلم تؤسس القنصلية إلا فى سنة ١٨٤٧ ، وإن كان قد تبعها إنشاء فروع لبيتين تجاريين

---

(١) Guillain, Vol. 3. P. 459.

(٢) A. C. O. I. N. 34. Note de la Marine, 1872.

شهيرين فى مارسيليا هما رابو وفيدال . فقد صادفت التجارة الفرنسية صعوبة فى منافسة البضائع الأمريكية . ومن ثم كان على فرنسا أن تدفع مستورداتها من زنجبار نقدا ، وكانت تشترى منها على وجه الخصوص الزيوت وجوز الهند والسمسم وكان مفروضا أن تبادلها بالقطن لولا أن الأقطان الأمريكية كانت أرخص ثمنا[١] .

كذلك لم يكف الفرنسيون بعد عقد هذه المعاهدة عن مخادعة السيد سعيد وإثارة حكام شرق إفريقيا ضده ففى سنة ١٨٤٦ اتصل جيان بحكام براوة ولامو وأظهر استعداد بلاده لتأييدهما إذا ما أعلنوا استقلالهما عن السيد سعيد ، وقد منيت محاولته بالفشل . واضطر سعيد إلى إرسال شكوى إلى جيزو من أعمال جيان العدوانية . وقد أصبحت مسألة استيراد العمال خلسة من إفريقيا محل خصومة شديدة بين سعيد وبين السلطات الفرنسية فى بوربون. ولهذا السبب أمر سعيد فى سنة ١٨٤٩ با قبض على إحدى السفن الفرنسية فى كلوة وبرر عمله بأن السفينة كانت تتجر فى الرقيق خلافا للمعاهدة[٢] ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إرسال نائب الأميرال لاجير فى سنة ١٨٥٣ على ظهر سفينة حربية ليظهر قوة فرنسا أمام السلطان[٣] . ولكن سعيدا ومن ورائه همرتون القنصل البريطانى اعتبر هذه البعثة تهديدا سافرا لإجبار حكومة زنجبار على الاستمرار فى تجارة الرقيق غير الشرعية . ومن ثم نتبين كيف أن سعيدا أصبح بحق يعارض سياسة التوسع فى إرسال « العمال الأحرار » خارج بلاده لأنه لا يستفيد من هذا النظام على الأقل ، ولكن تجار الرقيق من رعاياه كانوا يستفيدون من هذا النظام فأصبح هناك تناقض فى

---

(١) F. O. 54 V. 7. Aberdeen à Guizot et Reponse 7—3—1845

(٢) A. C. O. I. N. 12. Note de la Marine, 12—1—1846

(٣) A. A. E. Said à Napeleon.

المصالح بين الحاكم وبين رعاياه إزاء العلاقات مع فرنسا . وهذا يفسر لنا كيف أنه وجد فى زنجبار جماعات عدة تؤيد التقرب من الفرنسيين . ولاحظ همرتون قوة هذه الجماعات منذ سنة ١٨٤٢ . فقال فى إحدى رسائله « يوجد هنا حزب قوى ميال إلى الفرنسيين ويتزعم هذا الحزب سالم بن أحمد حاكم بمبة وينتمى إليهم خالد بن الإمام . وهذه الجماعات على صلة دائمة بالفرنسيين ولا شك أنهم سيسعون إلى الاستعانة بهم عند موت الإمام[١] » . وفعلا أوشك ما توقعه همرتون أن يتحقق فى الأزمة التى تلت موت السيد سعيد ، وإن كنا نعتقد بأن التقارير البريطانية بالغت كثيرا فى تصوير المؤمرات الفرنسية فى زنجبار ووصفها بأنها كانت تهدف فقط إلى إحياء تجارة الرقيق .

* * *

رأينا فيما سبق كيف اتسعت علاقات سلطنة زنجبار مع معظم الدول الأوربية ، ومن الطريف أن هذه العلاقات تجاوزت النواحى الاقتصادية والسياسية بحيث أصبح سعيد شخصية معروفة فى المجتمعات الدولية . ولا يسعنا بعد أن درسنا سلطنة زنجبار فى عهد سعيد من النواحى الداخلية والخارجية إلا أن نضيف تحليلا لتلك الشخصية العربية غير المعتادة فى هذا الزمن وفى هذه الاماكن . وقد أطنب كثير من المؤرخين فى الحديث عن شخصية سعيد فحدثتنا ابنته سلمى بأنه كان رجلا مستنيرا له مهابة تبعث على الاحترام وقد عرف بأصالته وتواضعه ، فكان يقوم بزيارات خاصة لأتباعه ويشاركهم فى محنهم أو فى مناسباتهم . كما امتاز بحبه للعدالة فكان يعد القضاء أهم الأشياء فى نظره وفيه كان لا يعرف فرقا بين أحب أبنائه أو أحقر أتباعه . وتحدث الرحالة ولستد عن سعيد فقال إنه يحتفظ بكثير من الصفات البدوية الأصيلة فهو لا يتحلى بجواهر وملابسه لا تختلف كثيرا عن ملابس مواطنيه . وكان يحب الظهور فى المناسبات بدون صخب أو ضجيج كما كان يحرص على زيارة

---

(١) F . O . 54 . V . 4 . 5—1—1843 .

والدته يوميا ليقدم لها فروض الطاعة[1] . وقد أبدى شبرد إعجابه بحاشية السيد سعيد ، كما أعجب على وجه الخصوص بأحد أفراد تلك الحاشية ويدعى «حمودبن خميس » فقال عنه إنه رجل متحرر يمتلك مكتبة كبيرة تحوى مختلف الكتب فى العلوم والفنون والتاريخ[2]. كما أشاد بخصال سعيد الطيبة جميع الرحالة الذين زاروا زنجبار فى عهده . فقالوا إنه كان يستقبلهم بحرارة بالغة تترك أثرا كبيرا فى نفوسهم ، ويحدثنا أحد أولئك الرحالة ويدعى شابوى أنه فى زيارته لزنجبار فى عام ١٨٤٦ والتى استغرقت خمسة وثلاثين يوما لقى فيها أطيب الرعاية والعطف من السيد سعيد . وحرص شابوى أن يؤكد لنا مدى تواضعه ، فذكر أنه عندما دخل عليه فى قصره وجده جالسا على بساط مربعا ساقيه على مخدتين « ولكنى ما كدت أدخل على الإمام حتى نهض واقفا بتواضع جميل ليستقبلنى بحفاوة بالغة . فأمسك بيدى وشد عليها حوالى دقيقة ، وقد لمست فى أثناء إقامتى فى زنجبار مدى شعبية سعيد ، فقد كان الرعية يعتبرونه أبا لهم قبل أن يكون سلطانا عليهم وكان قصره مفتوحا لهم فى كل وقت » .

وكان سعيد يحرص على الاستفادة من الرحالة الذين يفدون على بلاده ليناقشهم ويطلب منهم أن يحدثوه عما يجرى فى البلاد التى سافروا إليها . ويذكر لنا شابوى أن الإمام سأله عن كيفية الحكم فى بلاده وتعجب كثيراً عن عدم وجود سلطان بها . ولما أجابه بأنها تحكم بواسطة مجلس انتخابى قال أستغفر الله ! وقد حرص سعيد أن يسأل شابوى عن أعياد تركيا ومصر وحفلات الزفاف السلطانى فى البوسفور وعن الحرب الروسية التركية وكان يطلب منه أن يسترسل فى ذكر تلك الأحاديث وخاصة عما يفعله محمد على فى مصر وعن قوة أسطوله واستحكاماته فى الإسكندرية[3] .

---

(١) wellested, Vol. I. pp. 5—7.

(٢) Shepherd, pp. 61—64.

(٣) Chappuais, pp. 329—333.

وكان سعيد يعمل على تشجيع الرحالة والمبشرين للقيام بنشاطهم فى بلاده وكان يعطيهم خطابات توصية لرؤساء المقاطعات الخاضعة له يطلب فيها منهم أن يعاملوا الوافدين عليهم بالرعاية اللازمة . ومن المؤكد أن السيد سعيد كانت تسيطر عليه الرغبة فى الظهور فى المجتمع الخارجى ، ولعله ضحى بكثير من مصالحه لتحقيق تلك الرغبة . فقد رشحته الحكومة البريطانية ليكون عضو شرف فى الجمعية الآسيوية الملكية سنة ١٨٣٥ اعترافا بوقوفه معها فى إلغاء تجارة الرقيق وتقديرا للجهود التى يبذلها لإدخال الحضارة فى بلاده[١] .

وقد تزوج سعيد عدة مرات كانت المرة الأولى من ابنة عمه (موزة بنت الإمام) فى عام ١٨٢٧ ، ولكنه انفصل عنها وتزوج من حفيدة شاه الفرس «فتح على شاه» وأتى بها إلى زنجبار فى عام ١٨٤٩ وبنى لها الحمامات على الطراز الفارسى ولكنها كانت مكروهة من عرب عمان بسبب غطرستها وكبريائها . وقد مات سعيد عن خمسة وستين عاما قضى منها أكثر من خمسين عاما فى الحكم .

---

(٢) Ruete, Page, 146.

الفصل السابع

انفصال زنجبار

(١٨٥٦ — ١٨٦١)

تبين لنا مما سبق إلى أى حد واجه سعيد صعوبة فى المحافظة على تماسك الدولة إبان حياته ، فمن باب أولى أن تتعرض الدولة لأخطار التفكك بعد اختفاء شخصية المؤسس . ومن المحتمل أن يكون سعيد حين قسم الدولة إداريا بين اثنين من أبنائه إنما كان يريد أن يسهل لهما مهمة إدارتها ، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبة سعيد فى تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين كما ستفسرها الحكومة البريطانية فيما بعد . والأرجح أنه كان يعتقد أن بقاء إقليمى السلطنة الآسيوية والإفريقية خاضعين لأسرته حتى فى حالة تقسيمهما خير من أن يتعرضا للتفكك الكامل على أيدى قوم غرباء عن الأسرة أو معادين لها وهو أمر لم يكن بعيد الاحتمال . على أن سعيداً لم يحدد بصورة واضحة كيفية وراثة العرش من بعده وإنما مات تاركا أكبر أبنائه ثوينى — حاكما على مسقط وماجدا حاكما على زنجبار ولكن من الذى سيخلفه على عرش السلطنة ؟ وهل ينبغى أن يكون هنالك حاكم واحد تعلو سلطته على أملاكه جمعاء ؟ أو أن الوضع يقتضى أن يكون لكل إقليم حاكمه المستقل ؟ .

ومن المحتمل أن تكون رغبة سعيد فى تقسيم ممتلكاته قد راودته عقب نقل عاصمته من مسقط وإقامته الدائمة فى زنجبار فى عام ١٨٤٠ . ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها فى عام ١٨٤٤ إلى اللورد أبردين يقول فيها « عند وفاتنا استقر تنظيمنا الذى وضعناه لدولتنا على تعيين ابننا السيد

خالد حاكما على ممتلكاتنا فى إفريقيا وتعيين السيد ثوينى حاكما على جميع ممتلكاتنا فى عمان والخليج العربى . وإن شاء الله يحافظ ولدانا على ذلك ويتصرفان طبقا لمشورة الحكومة البريطانية . ونحن نأمل أن تكون راضية عنهما ، وألا تسحب ثقتها منهما»[١] وقد حدث أن توفى السيد خالد فى حياة أبيه فى عام ١٨٥٤ ، فعين سعيد ابنه ماجداً حاكما على الأقاليم الإفريقية . وقد تعرض حكم ماجد لعدة أخطار قبل أن يثبته الإنجليز بتحكيمهم فى عام ١٨٦١ ، ومن هذه الأخطار :

أولا : استياء قبيلة الحارث ، وهى أكبر الأسر العربية فى زنجبار ، وكانت تحكم بعض مقاطعاتها قبل عهد السيد سعيد ، وكانت تعتمد على اليد العاملة من الرقيق فى مزارعها الخاصة . ولذلك أملت بعد وفاة سعيد فى أن تتخلص من القيود التى فرضتها بريطانيا على تلك التجارة . فوجدت أن ماجدا قد أصبح أشد خضوعا للإنجليز ، لأنه إذا كان سعيد قد استسلم لهم مقابل المحافظة على أملاكه فى شرق إفريقيا فمن باب أولى كان ماجد محتاجا لمعونتهم لبقائه فى الحكم .

ثانياً : رغبة ثوينى فى توحيد السلطنة تحت حكمه ، وكان أمامه من المبررات ما يستطيع بها أن ينازع ماجدا شرعية حكمه فى زنجبار ، فهو أكبر أبناء السلطان الراحل ، وهو الذى يحكم فى أقاليم الوطن الأم ، ويستمد من بيعة القبائل العربية له هيبة أدبية .

ولم تكن القسمة عادلة ، فموارد القسم الإفريقى تبلغ ضعف موارد القسم الآسيوى . ولعل ماجدا اقتنع بهذه الحقيقة إذ يقال إنه حتى قبل أن يفرض عليه تحكيم الإنجليز دفع جزية سنوية لمسقط قبل مبدأ دفع التعويض لأخيه

---

(١) F.O. 54 . Vol . 6 . Said à Aberdeen, 23 —7— 1844.

دفعا لادعاءاته (١) . على أنه قد نشأت مشكلة عما إذا كان هذا الدفع يعتبر نوعا من الجزية من أمير غير مستقل إلى متبوعه ، أو أنه بمثابة تبرع من أخ غنى إلى أخ فقير ، ويبدو أن إصرار ثوينى على اعتبار الأمر الأول هو الذى دفع ماجدا إلى الامتناع عن الدفع عند ما احتدمت المشكلة . وكان هذا من أهم الأسباب التى دفعت ثوينى للجوء إلى الحرب . واستطاع ثوينى أن يستميل إليه أحد إخوته برغش الذى كان يعمل من ناحيته على خلع ماجد ليحل محله فى الحكم . وقد حاول أن يقوم بإحداث ذلك الانقلاب عند وفاة أبيه ، فأخفى نبأ وفاته ، ولكنه فشل فى حركته هذه . ومن ثم أظهر استعدادا لمحالفة أخيه ثوينى ضد ماجد . ونجح ثوينى بالتعاون مع برغش فى تأليب القبائل المعارضة لحكم ماجد فى الشرق الإفريقى وأهمها قبيلة الحارث كما سبق أن ذكرنا . كما سعى لنيل التأييد الأجنبى لأطماعه ، وقد وجد ضالته المنشودة فى الفرنسيين الذين كانوا جاهدين فى ذلك الوقت فى توطيد نفوذهم فى شرق إفريقيا . وكانوا يعارضون السياسة البريطانية التى تقف إلى جانب ماجد وتصر على تعيينه حاكما على زنجبار — ولذلك كان اتجاه ثوينى إلى قبيلة الحارث ، أو إلى الفرنسيين مزعجا للسياسة البريطانية ، فأصرت على التدخل فى الأمر . وقد بدأ همرتون القنصل البريطانى فى زنجبار بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى رئيس قبيلة الحارث (عبدالله بن سالم) بأنه إذا ما راودته فكرة إحداث أى قلب فى الأوضاع بالتعاون مع ثوينى ، فسوف يدفع حياته ثمناً لذلك (٢) . على أن ذلك الإنذار لم يقض على أطماع تلك القبيلة التى وجدت الفرصة سانحة أمامها لكى تعلن ثورتها على ماجد منتهزة فرصة الهجوم العمانى الذى كان يدبره ثوينى على زنجبار فى منتصف يناير سنة ١٨٥٩ . ولا يفهم من ذلك أن قبيلة الحارث كانت مخلصة فى تحالفها مع ثوينى ، وإنما كانت تستغل النزاع بين الأخوين لتحقيق مصالحها الخاصة . وكما استعان ثوينى

---

(١) Colomb pp. 118—119.

(٢) Coupland, II . pp. 16 — 17.

برغش استعان ماجد بأخيـه تركى ، فشجعه على الثورة ضد أخيه بصحار فى إقليم عمان .

ويهمنا أن نعرف موقف انجلترا وفرنسا فى ذلك النزاع الناشب بين أبناء سعيد.

كانت انجلترا تؤيد تقسيم سلطنة عمان و تعارض ضم ممتلـكات ثوينى لممتلكات أخيه فوقفت إلى جانبه متذرعة بأن وقوع أية حرب بين الأخوين يشكل خطراً على مصالحها فى الطريق البحرى الموصل لإمبراطوريتها . ولذلك أسرعت السلطات البريطانية فى الهند بإرسال الـكولونيل رسل — أحد ضباط البحرية الهندية — لـكى يوقف الحملة التى كان ينظمها ثوينى ضد زنجبار فى عام ١٨٥٩ ، واستطاع رسل أن يصل فى الوقت المناسب مما اضطر ثوينى للتراجع إلى مسقط بعد أن ووجه بالأسطول البريطانى يقطع عليه الطريق عند رأس الحاد. ولم يجد ثوينى بعد تلك المغامرة الفاشلة إلا أن يقدم اعتذاره للحكومة البريطانية ورغبته فى كسب صداقتها . فـكتب إلى المقيم البريطانى فى الخليج العربى يقول « لقد آثرت التراجع إلى مسقط رغبة منى فى استمرار تأكيد إخلاصى وصداقتى للحكومة البريطانية»[١] ولعل ثوينى قد أدرك أن نجاح أخيه إنمـا يرجع إلى تأييد الإنجليز له ، فيروى أنه قال « فليساعدنى الله تجاه رجل يعتمد فى خلاصه على تأييد الإنجليز له»، وإن كان هو نفسه لا يقل عن أخيه رغبة فى نيل تأييد الإنجليز أو غيرهم . فكان قد سبق له أن كتب إلى نابليون الثالث فى عام ١٨٥٧ يعبر عن رغبته فى رؤية السفن الفرنسية تتردد على ميناء مسقط . كما طالب بنقل القنصلية الفرنسية من زنجبار إلى عاصمة السلطنة الحقيقية[٢] ، ولـكن لم يصل الأمر إلى حد تنظيم هجوم مسلح بالتعاون مع الفرنسيين على زنجبار كما استنتج رجبى حين ربط بين حملة ثوينى

---

(١) I. O. Range 396 No. 3256 & 3429.

(٢) A.A.E. Zanzibar, Vol. 2. Thuwain à Napeleon, III,30-3-1857.

فى يناير سنة ١٨٥٩ ووصول إحدى السفن الحربية الفرنسية فى الشهر التالى وربما كان اتصال برغش بالفرنسيين أوضح كما تدل على ذلك المراسلات التى تبادلها مع القنصل الفرنسى فى زنجبار . ويرجع اتصال برغش بالفرنسيين إلى ما قبل وفاة أبيه حين اتفق مع «فريد را و — ممثل شركة رابو بمرسيليا — على بعض الأمور التجارية ، وذلك فى أثناء زيارة الأخير لزنجبار فى عام ١٨٥٤ — ١٨٥٥[١] . ولكن بعد وقوع أزمة وراثة العرش اتخذت هذه الصلات شكلا سياسيا . وشجع برغش على خطة الاستعانة بالفرنسيين للثورة على ماجد وجود القنصل الفرنسى «لادسلاسى كوشيه» الذى عين فى زنجبار فى عام ١٨٥٦ ، وكان مثلا لكثير من القناصل الأوربيين الذين يرسلون إلى دويلات بعيدة فى الخارج فيثيرون حولهم الضجة بالتدخل فى المنازعات الداخلية والتهويل من خطورتها ، حتى يكسبوا وظائفهم أهمية فى نظر أنفسهم وفى نظر حكوماتهم . فقد أخذ «لادسلاسى كوشيه» منذ تعيينه يستحث حكومته على إرسال السفن الحربية من وقت لآخر ظنا منه أن ذلك يقوى نفوذ فرنسا فى تلك المنطقة ويبعث الخوف فى نفس السلطان[٢] . وليس معنى هذا أن الفرنسيين هم الذين دفعوا برغش على القيام بالثورة فإن أهدافه كما اتضح من رسالة بعث بها إلى كوشيه كانت أقرب ما تكون إلى ثورة وطنية فى حدود المفهوم الدينى للقومية فى ذلك الوقت . « إن رغبة أخى ماجد هو أن يعطى بلادنا للإنجليز أما نحن فلا نريد إعطاءها لا للإنجليز ولا للفرنسيين ولا للأمريكيين ولا لأى أحد آخر . ولكن إذا اضطررنا لبيعها فلن نفعل ذلك إلا بعد دفع دمائنا ثمنا لها[٣] » . ومع ذلك فقد استفسر برغش قبل قيامه بالثورة عن موقف الفرنسيين فبعث إلى كوشيه يسأله « ما رأيك لو أتينا لمهاجمة ماجد والتقينا بالإنجليز فهل تساعدنا فى حركتنا هذه ؟ » ويبدو أن

---

(١) Rabaud, Zanzibar, Page, 2.

(٢) A. A. E. Zanzibar 2. Chaucher 29—7—1856.

(٣) R. S. T. pp. 80-81

الحكومة الفرنسية لم تساير قنصلها فى سياسة التدخل السافر واكتفت بالاحتجاج على تدخل انجلترا . ولكن كوشيه كان كثيرا ما يصرح بأن برغش فى حماية الفرنسيين ، وأنه يجب أن يعامل بعناية خاصة ولا ينبغى لماجد أن يرتكن على الإنجليز لأنهم لايملكون حقا فى النزاع القائم بين مسقط وزنجبار . كما أظهر عداءه الصريح لماجد وأخذ يصفه بأقذع العبارات ويقول إنه فرخ لم ينبت ريشه بعد وإن أحدا لن يطلق رصاصة من أجله[١].

أعلن برغش الثورة المسلحة فى زنجبار فى أكتوبر من عام ١٨٥٩ فتحصن بمزرعته وجمع حوله جميع الساخطين فى زنجبار على خضوع ماجد للإنجليز واستطاع ماجد أن يقمع تلك الثورة بفضل المساعدة الإنجليزية فزوده رجبى بالنصائح والأسلحة ، كما استطاع رجبى أن يقنع الفرنسيين بخطورة السياسة التى يتبعونها بتأييد الثوار الوطنيين وذلك فى أثناء مقابلته لقائد محطة بوربون الذى تصادف مروره بزنجبار فى أكتوبر من عام ١٨٥٩ . وبعد أن نجح ماجد فى قمع تلك الثورة انتهز هذه الفرصة لكى يتخلص من خصومه رؤساء قبيلة الحارث بينما تولى الإنجليز إنزال العقوبة ببرغش فحملوه منفيا إلى بومباى ولم يسمحوا له بالعودة إلا بعد صدور التحكيم فى عام ١٨٦١ .

وتبالغ التقارير البريطانية فى مسئولية فرنسا عن هذه الأزمة وتعلل ذلك بأمرين :

الأمر الأول : أن فرنسا كانت تريد أن تحصل من ثوينى أو من برغش على تنازل عن بعض الأراضى فى شرق إفريقيا مثل ممبسة أو براوة مقابل مساعدتها لهما ضد ماجد

والأمر الثانى : رغبة فرنسا فى إحياء تجارة الرقيق تحت ستار « نظام

---

(١) Russel, pp. 178—179.

العمال الأحرار ، نظرا لحاجتها إلى العمال الإفريقيين فى المستعمرات التى ضمتها حديثا مثل نوسيبى ومايوتا علاوة على مستعمرة ريونيون لأن البيض يعزفون عن العمل فى المناطق الحارة . واستدلت بريطانيا على ذلك من خطاب وجهه حاكم ريونيون إلى ماجد وصف فيه تحسن أحوال هؤلاء العمال حينما يذهبون إلى تلك المستعمرات حيث يجدون المأكل والمسكن والملبس وعلاوة على ذلك يقبضون أجورهم ثم يعودون إلى بلادهم بعد أن يكونوا قد اكتسبوا خبرة عظيمة[١] .

ولكن يجب أن نضيف سببا آخر دعى فرنسا إلى الاهتمام بزنجبار خلال هذه الفترة ، وهو ازدياد التبادل التجارى فى الستينات . على أن التبادل التجارى كان آخذا فى الازدياد منذ أنشأت شركتى فيدال ورابو فروعا لها للتبادل التجارى مع زنجبار . وقد بلغت التجارة الفرنسية ذروتها فى عام ١٨٥٧ فتقدمت فى هذا العام على تجارة الولايات المتحدة وإن لم تستمر زمنا طويلا على هذا النشاط إذ عادت فتناقصت تدريجيا منذ عام ١٨٥٨ . وربما كان تدخل فرنسا فى الأزمات السياسية من بين الأسباب التى قضت على مركزها الاقتصادى . ومن النتائج الهامة التى ترتبت على السياسة الفرنسية فى زنجبار أن ازداد ماجد تقربا للإنجليز واستسلاما لهم ، فيروى أنه فى الفترة التى انقضت بين وفاة همرتون فى يوليو ١٨٥٧ ومجىء رجبى فى يوليو من العام التالى كان ماجد يسأل التجار الذين يأتون من الهند أو عدن ما إذا كانوا يعرفون متى يصل القنصل البريطانى . وكان يقول «متى أرى من جديد علم بريطانيا يخفق ها هنا»[٢] ، مشيرا إلى مقر القنصلية . كذلك أدت هذه السياسة إلى أن يرحب ماجد بفكرة التحكيم البريطانى فى النزاع بينه وبين ثوينى . ذلك أن بريطانيا بعد أن أدركت خطورة هذا النزاع على مصالحها فى المحيط الهندى لارتباطه بالمؤامرات الفرنسية ، رأت أن تسرع بتسوية المشكلة مستخدمة نفوذها المتصاعد فى الخليج للضغط على ثوينى واتفاق مصالح ماجد معها فأرسل اللورد كاننج حاكم الهند العام بعثة للتحقيق . وعهد برئاسة هذه البعثة إلى كوجلان المقيم السياسى فى عدن . وكان من ضمن أعضائها

(١) Russe I, pp. 159—160

(٢) Ibid. p. 106.

الدكتور بادجر وهو مستشرق متخصص فى تاريخ عمان . وفى نفس الوقت أخذ كانج تعهدا من ثوينى فى مسقط ثم من ماجد بقبول الحكم الذى يقتضيه على ضوء تحقيقات البعثة .

وصلت البعثة أولا إلى مسقط فى شهر يونيو من عام ١٨٦٠ ، ثم انتقلت إلى زنجبار فى سبتمبر من نفس العام . وانتهت إلى تأييد فكرة فصل السلطنتين فصلا تاما ، وعللت ذلك بأن الطريقة التى يتولى بها الحكم أعضاء الأسرة الحاكمة ، وهى أسرة آل أبى سعيد يقوم على أساس الانتخاب . وأنه عقب وفاة سعيد بن سلطان انتخب أهالى زنجبار وملحقاتها ابنه ماجدا حاكما عليهم . وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالبة ثوينى بضم ممتلكات أخيه . وينبغى إذن أن يبقى كل منهما سلطانا فى مكانه .

على أن ذلك التعليل الذى بنت عليه اللجنة استنتاجها بضرورة تقسيم السلطنة فاسد من بعض الوجوه . فإن نظام انتخاب الإمام الذى يقتضيه المذهب الإباضى — وهو المذهب السائد فى عمان — لم يطبق فى عهد أسرة آل أبى سعيد ، وإنما كان الحكم عادة يئول إلى الأقوى من أعضاء أسرة الحاكم المتوفى . وعلى أى حال فقد أعدت البعثة تقريرها وضمنته الاقتراحات التى على أساسها ينتهى النزاع بين مسقط وزنجبار . وسنورد فيما يلى أهم الأسباب التى استند عليها كوجلان رئيس البعثة فى اقتراحه بضرورة تقسيم السلطنة ، وهى [١] : —

١ — المحافظة على الأمن فى السلطنة ، فذكر التقرير أن سعيدا رغم الهيبة التى كان يتمتع بها لم يستطع تجنيب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة فى عمان ، وإذا انتقل لإخمادها

---

(١) R. S. .T pp. 172—I77

تعرضت إفريقيا للقلاقل ، ومن باب أولى لا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية

٢ ــ إن المستعمرات العربيـة بإفريقيا فى بداية عهد سعيد كانت مجرد (حضانات) لتربية الرقيق . أما الآن فقد أصبحت مدنا كبيرة ، تفوق فى أهميتها بلاد عمان نفسها . واتبـع ذلك بمقارنة طريفة فقال إنه كما استقل الأنجلوسكسون والأسبان الذين هاجروا إلى أمريكا بعد أن كونوا أمما كبيرة فى المهجر فـكذلك يحق للشعب العربى فى شرق إفريقيا أن ينفصل عن عمان . وهذا فى مصلحة الحضارة الإفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم لنشر الحضارة فى إفريقيا .

٣ ــ تسهيل مكافحة تجارة الرقيق ، فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخضعون لأوامر التحكيم . وقد سجل رجبى ازدياد نشاطهم خـلال الأزمة فى زنجبار .

٤ ــ الاعتراف الدولى الذى حصل عليه ماجد فعلا من الدول الـكبرى بما فى ذلك فرنسا نفسها بدليل وجود خطاب وجهه نابليون الثالث إلى ماجد للعزاء فى أبيه ، وكذلك انتخاب القبائل له فى زنجبار . وكان على كوجلان أن يضيف سـببا سياسيا آخر ، ألا وهو مصلحة بريطانيا فى ألا تقوم دولة محلية كبيرة فى المحيط الهندى . كما أن سياسة التقسيم من شأنها أن تجعل كلا القسمين محتاجا إلى بريطانيا . القسم الآسيوى الذى سيتلقى الإعانة المالية سنويا بضمان من بريطانيا والقسم الإفريقى الذى سيصبح مدينا لها باستقلاله .

استند كاننج على تلك التوصيات فى إصدار تحكيمه المشهور فى عام ١٨٦١ ، وكتب إلى ثوينى[١] يقول له إن الذى دفع حكومة الهند للتدخل فى ذلك النزاع هو رغبة الحـكومة البريطانية التى تربطها صلات وثيقة بكل من البلدين فى ألا

---

(١) Aitchison, Vol. 12 , Canning à Thuwain P. 22ї

يقع أى خلاف بينهما . وبناء على قرارات كوجلان أضع أنا هذا التحكيم :

١ — يعين السيد ماجد حاكما على زنجبار والممتلكات الإفريقية ، خلفا للسيد سعيد .

٢ — يدفع حاكم زنجبار سنويا إلى حاكم مسقط ٤٠٠٠٠ ريال .

٣ — يدفع السيد ماجد للسيد ثوينى مبلغ ٨٠٠٠٠ ريال، وهو المتأخر عن سنوات سابقة .

٤ — لا ينبغى لحكام مسقط أو لقبائل عمان التدخل فى الشئون الداخلية لزنجبار .

وأوضح كاننج بأن المبلغ الذى يدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط لا يعنى أى تبعية من جانب زنجبار ، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين الميراثين حيث اعتبرت أراضى زنجبار أكثر غنى من أراضى مسقط فضلا عن أن مسقط اعتادت أن تدفع مبلغ عشرين ألف ريال سنويا إلى حكومة السعوديين بالرياض.

وكتب كاننج إلى كل من ثوينى وماجد يقول «إننى مقتنع بأن هذه الشروط عادلة وليس بها ما يخل بالشرف لواحد منكما . ولما كنتما قد قبلتما هذا التحكيم فإنى واثق بأنكما ستقومان بتنفيذ هذه الشروط دون أى تأخير أو اعتراض» . وقد وردت عدة اعتراضات على تحكيم كاننج من حيث مخالفته للقواعد المألوفة فى القانون الدولى العام ، فلم يكن التحكيم قائما أساسا بين دولتين مستقلتين . كما أن موافقة ثوينى وماجد على هذا التحكيم لم تحدث فى وقت واحد ، بالإضافة إلى أن كاننج لم تكن تتوفر فيه صفات الحكم المحايد لأنه قد سبق له أن عبر عن رأيه فى المشكلة وأيد فكرة التقسيم قبل أن يفوض إليه أمر التحكيم[1] .

والواقع أن بريطانيا ظلت متمسكة بنص هذا التحكيم واعتبرته من دعائم نفوذها فى شرق إفريقيا ، وهى التى أعطته قوة النفاذ مدة طويلة من الزمن .

(١) Firouz, P. 124.

الفصل الثامن

حكم السيد ماجد

(١٨٦١ — ١٨٧٠)

---

١ - بعد أن شعر ماجد باستقرار حكمه بناء على صدور تحكيم كاننج ، أصبحت أهداف سياسته الرئيسية تنحصر فى محاولة التخلص من آثاره . وكانت أول فرصة أتاحت له تنفيذ هذه السياسة هى مقتل أخيه ثوينى فى عام ١٨٦٥ . فعلى أثر وقوع هذا الحادث بعث إلى حكومة الهند يستأذنها فى أن تسمح له بتجهيز حملة إلى عمان للمطالبة بدم أخيه وإزالة حكم سالم الذى اتهم بقتـــله واغتصاب الحكم فى مسقط . وإلا فإنه يجب على الحكومة البريطانية على الأقل ألا تعترف بسلطة سالم وما يترتب عليها من ادعاءات مشيراً بذلك إلى الإعانة السنوية التى تدفع إلى مسقط . ولكن جون لورنس حاكم الهند العام تشبث بالتحكيم وأجاب بأن سالماً قـــد أصبح الحاكم الفعلى بمسقط ، وعلى ماجد أن يحترم التزاماته . فلم يكن أمام ماجد إلا أن يطيع هذه التعليمات ، ولكنه حفظا لماء الوجه قرر أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هى إيصاله إلى سالم إن أرادت . وأضاف فى جوابه إلى حاكم الهند « ولكن ذلك سيجلب علينا العار[١] » .

على أن ماجدا لم يكف بعد رفض حكومة الهند عن محاولات أخرى لدى الحكومة البريطانية نفسها للتخلص من آثار التحكيم . وكان رأى كيرك

---

(١) F.O. 84. Vol. 1276. Majid à Laurence, 14—8—1867 & 16—9—1867

القنصل البريطانى الجديد فى زنجبار ألا يجبر ماجدا على دفع المبلغ حتى يشجعه على اتخاذ إجراءات جديدة بشأن مكافحة تجارة الرقيق . كما أن إعفاءه من دفع المبلغ سيقوى من نفوذ بريطانيا فى شرق إفريقيا . وفى سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السلطان «محمد بن سالم» إلى لندن ليتفاوض مع الحكومة البريطانية فى إمكان قطع المعاش عن مسقط . ولم تحقق محاولة ماجد فى هذه المرة تماما . وفى الخطاب الذى أجابت به الملكة فكتوريا على بعثة السلطان قالت « نحن ننظر بعين الاعتبار إلى رغبات سموكم طالما أنها تتفق وتعهداتكم المبرمة معنا[1] » . ونتيجة لهذا المسعى سمحت حكومة لندن بإيقاف الدفع إلى أن تتخذ حكومة الهند قرارها فى هذا الشأن . وتصادف أن قامت ثورة فى عمان فى سنة ١٨٦٨ انتقل بعدها الحكم مؤقتا إلى عزان بن قيس وهو ينتمى إلى فرع آخر من فروع أسرة أبى سعيد ، غير الفرع الذى ينتمى إليه سعيد بن سلطان . فكان ذلك حجة قوية لماجد كى يقطع المعاش نهائيا ، خاصة وأن بريطانيا لم تعترف بعزان . ولكن عند ما استرد تركى بن السيد سعيد الحكم فى عمان سنة ١٨٧١ ، وكان يرغب فى إعادة توحيد السلطنة ، تدخلت بريطانيا لدى برغش سلطان زنجبار الذى خلف ماجد واضطرته إلى استئناف دفع المعاش السنوى إلى حكومة مسقط وذلك حتى تصرف تركى عن محاولات توحيد السلطنة . وهكذا بقى هذا المعاش السنوى فترة طويلة من الزمن ليذكر بوجود السلطنة العربية الإفريقية الكبيرة التى أنشأها السيد سعيد . ولكن هذا الرمز انقطع عند ما تحطمت سلطنة زنجبار بسبب التدخل الأوربى . وأصبحت دويلة صغرى لا يمكنها القيام بذاتها فضلا عن أداء معاش سنوى إلى حكومة أخرى شقيقة .

ويلاحظ أن الطابع الإفريقى قد أخذ يغلب على السلطنة فى عهد ماجد

---

(١) F . O . 84 Vol. 1298. Queen Victoria à Majid. 15 — 9 — 1868.

نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأم . وساعدت سياسة ماجد على تحقيق هذه النتيجة، فقد اتخذ بعض الإجراءات التى من شأنها أن تضعف الصلة الاجتماعية بين زنجبار وبين دولة الأصل فى عمان بعد أن قطعت الصلة السياسية بينهما . فنى سنة ١٨٦٤ منع سفن مسقط من الملاحة فى مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت أنها تتجر فى سلع شرعية ، وذلك بحجة المساهمة مع بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق . وكتب إلى مشايخ الخليج العربى الست بألا يرسلوا مراكبهم بعد ذلك إلى زنجبار . وحرم على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الذين يأتون من شبه الجزيرة . وأخيرا قطع الهدايا التقليدية التى كان يقدمها السلاطين لقبائل عمان مما يدل على انصرافه نهائيا عن فكرة (توحيد الوطن)، ولن تبرز هذه الفكرة إلا فى مناسبات قليلة مؤقتة كما حدث عندما خرج تركى بن سعيد من زنجبار فى عام ١٨٧١ ليسترد عمان .

ورغم أن ماجدا لم يكن يتمتع بالهيبة السياسية التى تمتع بها والده ، فإن انفصال زنجبار سياسيا عن مسقط قد أدى فعلا كما توقع رجبى إلى زيادة نفوذ العرب فى داخل إفريقيا . على أنه يجب أخذ ازدياد النفوذ بكثير من الاحتياط فإن التأثير كان متبادلا ، العرب يزيدون من نفوذهم السياسى والاقتصادى ولكنهم فى نفس الوقت يتعرضون للذوبان اجتماعيا وجنسيا فى البيئات الإفريقية. كذلك لا يعنى انتشار نفوذ العرب فى الداخل بالضرورة سيطرة الحكومة المركزية، لأن هذه الجاليات كانت تتصرف بحرية تامة . ولكنها كانت تستخدم على الأصح هيبة السلطان لتوطيد مركزها . ومن أشهر التجار الذين كونوا جاليات عربية فى داخل إفريقيا فى عهد السيد ماجد، سنان بن عامر، الذى كان يحتفظ بشبه حرس خاص قدر أفراده بستمائة شخص . وكان النفوذ العربى يظهر حول طرق التجارة بصفة خاصة فقد خضعت جميع القبائل المقيمة حول الطرق لحكومة زنجبار وإن اختلفت درجات هذا الخضوع . وقد عينت شخصيات عربية فى رئاسة بعض القبائل الإفريقية . وحين كان أحد الرحالة الأوربيين يتعرض لايذاء القبائل الإفريقية كانت الدول الأوربية تتجه إلى سلطان زنجبار مطالبة إياه بالتعويض

أو بإقرار الأمن ، وكثيراً ما كان السلطان يؤدى واجبه كحاكم مسئول عن شرق إفريقيا ما بين المحيط والبحيرات الداخلية . فمثلا حين قتل الرحالة الألمانى روشر أرسلت قبيلة كنجوبنج التى قتل الرحالة فى أراضيها الأشخاص المسئولين عن قتله إلى زنجبار احتراما لهيبة السلطان وكانت هذه القبيلة تقيم قرب بحيرة نياسا[١] . على أن الجاليات العربية فى داخل إفريقيا لم تكن تهتم بالسيطرة السياسية قدر اهتمامها بتأمين طرق التجارة ، فحينما أراد أحد رؤساء الإفريقيين قرب تابوره فرض الحواجز الجمركية على المنطقة الخاضعة له ، شهر العرب عليه حربا استمرت أربع سنوات من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ ولم تنته إلا حينما قتل رئيس القبيلة وأعيد حليف العرب الذى قبل الخضوع للاتفاقات المبرمة مع القبيلة .

وفى عهد ماجد تم ارتباط بنادر الصومال نهائيا بسلطنة زنجبار وكان اعترافها بالسيد سعيد غير شامل كما رأينا ، فدفعت براوة ومقديشيو وغيرها من بنادر الصومال الجزية السنوية إلى حكومة زنجبار ودعت الحاميات العربية فى أراضيها . كما تولى أسطول زنجبار الدفاع بحرا . وأنشئت مدينة عربية جديدة فى قسمايو جنوب نهر الجب . ولكن المنطقة الداخلية فى الصومال ظلت تخضع لسلاطين مسلمين مستقلين أشهرهم فى ذلك الوقت أحمد بن يوسف سلطان ويتو . وهو ينتمى إلى الأسرة النبهانية التى كانت تتوارث حكم بانه . وفى سنة ١٨٦٥ عزل ماجد أحمدا عن حكم هذه المدينة فانتقل إلى حوض التانا حيث أسس سلطنة قوية . واستطاع فى بعض الأحيان أن يفرض إتاوات على البنادر وإن اعترف بسيادة زنجبار فى أحيان أخرى . واستمرت سلطنة ويتو قائمة فى جنوب الصومال إلى أن قضى عليها الإنجليز فى عام ١٨٩٠ .

---

(١) Coupland, P. 66. S. Q.

وقد ظلت الرسوم الجمركية طوال عهد ماجد تشكل المورد الرئيسى للحكومة رغما عن تحديد تجارة الرقيق ، وذلك نتيجة لازدياد الاتصـــال بداخل إفريقيا وهذا من شأنه أن ينشط حركة تجارة الترانسيت التى تعتمد عليها زنجبار كمستودع لشرق إفريقيا . وبينما كان ملتزم الجمرك الهندى يدفع للسلطان ١١٠ ألف كورونة سنة ١٨٥٠ أصبح يدفع ٣١٠ ألف فى سنة ١٨٦٩ . وبالإضافة إلى ضريبة الرءوس وإنتاج مزارع القرنفل وصل دخل ماجد فى أواخر عهده إلى ٠٠٠ و ٣٤٥ كورونه (٠٠٠ و ٧٣ جنيه) مقابل ٠٠٠ ر ٤٣ جنيه سنة ١٨٥٩ . ولكن ماجدا كان مسرفا ، لذلك استولى على نصيب إخوته من تركة السيد سعيد واستدان من جيرام سوجى ملتزم الجمرك الهندى ، فبلغت ديونه عند وفاته نحو ٠٠٠ ر ٨٥٠ كورونه وهى تزيد على ثروته التى قدرت حينئذ بـ ٠٠٠ ر ٦١٠ كورونه[١] .

وفى الفترة الأولى من حكم ماجد شهدت زنجبار صراعا شديداً بين انجلترا وفرنسا على النفوذ فى شرق إفريقيا . ذلك الصراع الذى كان من أهم نتائجه فى علاقات زنجبار الخارجية صدور تصريح ثنائى انجليزى فرنسى تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال السلطنة . وقد بلغ هذا الصراع ذروته فى عام ١٨٥٩ فى أثناء ثورة برغش وصلت قطعتان بحريتان فرنسيتان بقيادة « فلوريودى لا نجل » إلى زنجبار ، فطلب رجبى إلى البحرية الملكية أن ترسل ثلاث سفن بريطانية لمواجهة الحالة وأوشك أن يحدث تصادم مسلح لولا أن اقتنع دى لانجل بعدم جدوى التدخل . ولعله أدرك أن فرنسا لا تقوى على مواجهة بريطانيا فى منطقة المحيط الهندى[٢] . ولكن فى العام التالى عاد « فلوريودى لا نجل » فى مارس سنة ١٨٦٠ وأنزل عدداً من الرهبان وبعض المعدات لبناء

---

(١) I. O. Range, 50. Vol. 48. Kirke à G. B. 30 — 1 — 1871.

(٢) Russel, PP. 398—383.

دار فسيحة فأزعج ذلك السلطات البريطانية . وحين استفسرت حكومة لندن عن هذا النشاط بواسطة سفيرها فى باريس . لم يكن توفنل وزير الخارجية الفرنسية على علم بمجريات الأمور فى زنجبار ، لأنه أجاب على النحو الآتى : « إن الفرنسيين على علاقات طيبة بالإمام الذى عبر كما نعلم عن مخاوفه من مشروعات التوسع البريطانية ، ولم تسمع عن وجود بناء كما ذكرتم » . وليس من المحتمل أن يكون هذا الجواب من باب التلاعب الدبلوماسى ، لأن توفنل عاد بعد عدة أيام وأخبر السفير البريطانى بما جد لديه من معلومات بخصوص المبنى « لقد أراد مطران ريونيون بتأييد من الحكومة الفرنسية أن ينشئ منظمة تبشيرية فى زنجبار فاستأجر دارا فسيحة لتكون فى نفس الوقت مستشفى للبحارة ومدرسة ومصنعا . وخصص جزءاً من هذا المبنى لكى يكون مستودعا للبحرية[1] » .

ولكن رجبى الذى عرف بعدائه للفرنسيين لم يقتنع بالأهداف السلمية لهذا النوع من النشاط وقال « إنه أشبه ما يكون بمعسكر محصن وإن التجارة الفرنسية فى تدهور فلا يمكن أن يكون الفرنسيون بحاجة إلى مثل هذه الدار الكبيرة » واتخذ رجبى كعادته من مسألة تجارة الرقيق وسيلة لمقاومة النشاط الفرنسى فى زنجبار[2]، وادعى بأن الفرنسيين منذ سنة ١٨٥٤ وهم يحاولون تسيير تلك التجارة تحت تهديد سفنهم الحربية وعزا زيارة الأميرال لاجير سنة ١٨٥٤ «وفلوريودى لانجل » سنة ١٨٥٩ إلى الرغبة فى تحقيق هذا الهدف . وحسب تقرير رجبى[3] فاقت تجارة الرقيق الفرنسية فى اتساعها تجارة العرب نظرا لكثرة موارد الفرنسيين . وقد بلغت هذه التجارة ذروتها سنة ١٨٥٨ . وكان فى زنجبار وكيل لشركة فيدال اسمه ماس تعهد بنقل ٢٥,٠٠٠

---

(١) A. A. E. Zan. Vol. 2. Thouvnel à Cowly. 72. 1861.

(٢) يلاحظ أن الجمهورية الثانية عند قيامها فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ألغت نظام الرق فى المستعمرات الفرنسية .

(٣) F. O, 84. Vol. 1220. Rapportep Regby, 16 — 4 — 1868.

عامل فى خلال سنتين إلى المستعمرات الفرنسية . وحين قابل رجبى دى لانجل فى أثناء زيارته لزنجبار ، لم يكن بوسع الضابط الفرنسى أن يؤيد القنصل كوشيه فى حمايته لماس ، لا سيما وأن جيروم نابليون عند توليه لوزارة المستعمرات سنة ١٨٥٩ أصدر أمراً بتحريم نظام العمال الأحرار فى المستعمرات الفرنسية . ولكن عندما ترك جيروم الوزارة فى العام التالى ، عاد الفرنسيون إلى سابق عهدهم فى تجارة الرقيق تحت ستار نظام « العمال الأحرار » ، وإن لم يبلغ القوة التى وصل إليها قبل سنة ١٨٥٩ . وقد نجح رجبى فى إثارة الضجة حول زميله القنصل الفرنسى كوشيه وتسبب هذا فى حمل الحكومة الفرنسية على إقالته سنة ١٨٦٠ ولكن هذا لم ينه حالة التنافس القائمة بين البلدين . فعندما وصلت أنباء الدار الكبيرة التى احتلها الفرنسيون فى زنجبار إلى لندن وجه راسل وزير الخارجية البريطانية خطابا شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية فى يونية ١٨٦١ « إن صلات وثيقة من الصداقة تربط بين زنجبار وبين الحكومة البريطانية منذ عهد سعيد . وقد عقدت عدة معاهدات بينها وبين زنجبار . وعلاوة على هذا يقوم رعايا جلالة الملكة الهنود بقسط كبير من تجارة زنجبار ، ولا تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تقف جامدة إزاء الحوادث التى من شأنها أن تهدد استقلال السلطان وتحويل سلطته إلى دولة أخرى » .

تأخر رد الحكومة الفرنسية على خطاب راسل حتى شهر أكتوبر ، ويعزو المؤرخ الإنجليزى كوبلند هذا التأخير ، إلى أن فرنسا حاولت فى أثناء تلك الفترة الحصول على تنازل من السلطان عن ميناء من موانى الساحل الإفريقى . فلما فشلت فى مسعاها قدم توفنل وزير الخارجية الفرنسية اقتراحه الهام الذى دعا فيه إلى أن تتعهد حكومتا انجلترا وفرنسا باحترام استقلال زنجبار . ويجرى الاقتراح على النحو الآتى : « إن فرنسا ليست أقل اهتماما من حكومة صاحبة الجلالة بالمحافظة على استقلال زنجبار ، وهى مستعدة لأن ترتبط فى هذا الشأن بالتعهد الذى ترى الحكومة البريطانية اقتراحه ، وأن تتعهد من جانبها بضمانه رسميا طالما أن مصالح بريطانيا لا تتجاوز الجانب

السلبى فى زنجبار ، أى منع الدول الأخرى من السيطرة عليها[١] » .

ولم ينس توفنل أن يرد فى خطابه على اتهامات رجبى لفرنسا باشتراكها فى تجارة الرقيق بشرق إفريقيا . فذكر أن العمال الأحرار الذين يستقدمون من جزر الكومور إلى مستعمرة مايوتا أو نوسبى ، لا يدخلون ضمن مفهوم تجارة الرقيق لأنه لم يحدث انتقال بين بلدين لأن تلك الجزر تكون أرخبيلا واحداً .

لم يتردد بالمرستون فى قبول الاقتراح الفرنسى . بل إنه لم يعارض فى أن يشمل التعهد إمارتى مسقط وزنجبار وذلك حينما أضاف أحد الكتبة خطأ عبارة (إمام مسقط) فى أثناء تبادل الرسائل مع فرنسا بخصوص زنجبار . وبناء على هذا الاقتراح ، صدر تصريح ثنائى من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ تعهدتا فيه باحترام استقلال كل من سلطنة مسقط وسلطنة زنجبار وسلامة أراضيهما[٢] ، وكان الاعتقاد السائد فى فرنسا هو أن هذا التصريح يعد نجاحا للسياسة الفرنسية . ولذلك لم يمض يومان على صدوره حتى أعلنت فرنسا اتفاقها السابق مع سلطان تاجوره الخاص بالتنازل لها عن ميناء أوبك . ومنطق الحكومة الفرنسية هو أن منطقة المحيط الهندى منطقة نفوذ بريطانية وبالتالى فإن التعهد بصيانة استقلال إحدى الإمارات المحلية الواقعة على الساحل يعرقل السياسة التوسعية البريطانية بصفة خاصة . ولكن يبدو أن الحكومة الفرنسية لن تدرك أن هذا المنطق لا ينطبق على سلطنة زنجبار أو مسقط لأن بريطانيا كانت قد ضمنت لنفسها النفوذ فى أشلاء سلطنة السيد سعيد منذ صدور تحكيم كاننج الذى لم تعترض عليه فرنسا رسمياً . ومع ذلك لم يخل هذا التصريح الثنائى من

---

(١) F. O. 84. Vol. 1143. Russel à Thouvné — 27 — 6 —1861 et Reponse 5 — 10 — 1861.

(٢) انظر نص التصريح الثنائى . Aitchi.son, Vol xll . p.226—227

فائدة لفرنسا حققتها فيما بعد . فحينما اتفقت بريطانيا وألمانيا على تقاسم سلطنة زنجبار أصبح من الضرورى إرضاء فرنسا بجزء من الغنيمة فى شرق إفريقيا ، لأن تقسيم السلطنة يتعارض مع هذا التصريح الثانى . ورغم أن نفوذ فرنسا أخذ يتضاءل تدريجيا فى زنجبار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية منذ صدور تحكيم كاننج ، فإن فرنسا ظلت محتفظة لنفسها بالدرجة الثالثة فى تجارة زنجبار طوال عهد السلطان ماجد ، ولم تنقطع مطالب القناصل الفرنسيين بخصوص تفسير معاهدة سنة ١٨٤٤ بحيث تحصل فرنسا من ورائها على أقصى ما يمكن الحصول عليه من امتيازات اقتصادية . فمثلا طالب درشيه بأن يطبق مبدأ الخمسة فى المائة على التجار الفرنسيين الذين يتجرون مع داخل الممتلكات الإفريقية مباشرة[1]، وليس فقط على الموانى الساحلية . ذلك أنه بعد اكتشاف الحديد فى حوض نهر الجب تسلل إلى داخل النهر كثير من التجار الأوربيين ورضخ ماجد لمطالبة القنصل الفرنسى . وترتب على هذا أن أصبح بعض التجار الهنود يرفعون العلم الفرنسى على مراكبهم التى تدخل أنهار شرق إفريقيا . لذلك احتج كيرك القنصل البريطانى بشدة وطالب بسحب هذا الامتياز . ولكن ماجدا رأى أن أيسر الأمرين هو منح نفس الامتياز لبريطانيا .

وبينما كان النفوذ الفرنسى يسير فى طريق التدهور حلت دولة أوربية أخرى فى حياة زنجبار . وأصبحت لها المكانة الثانية بعد بريطانيا وهذه الدولة هى اتحاد الولايات الألمانية الشمالية (عصبة الهنسا) التى عقدت معاهدة مع زنجبار سنة ١٨٥٩ شبيهة بمعاهدات الدول الأخرى . وظل نشاطها طوال حكم ماجد قاصراً على الناحية الاقتصادية ، ولكنه اتخذ فى عهد برغش شكلا سياسيا . وكان التدخل الألمانى حاسماً فى تاريخ المنطقة على نحو ما سنرى فى الفصول القادمة .

---

(١) A.A. E. Zanzibar, Vol.2. Rapport de Derchet, 14—3—1865.

ب — التبشير والاستكشاف :

كان لوجود دولة متحضرة على ساحل إفريقيا الشرقي مثل دولة زنجبار التى أنشأها السيد سعيد ، أعظم الأثر فى تمهيد الطريق أمام المبشرين والمستكشفين الأوربيين للتوغل فى مجاهل القارة الداخلية . فقد اتبع هؤلاء طرق القوافل التى تتردد عليها قوافل التجار العرب واسترشدوا بأدلاء منهم ومن السواحلية. ومما يسترعى الانتباه أن تكون دولة زنجبار الإسلامية هى التى فتحت للمبشرين الأوربيين أبواب شرق إفريقيا وسهلت لهم سبل الإقامة فيها . ذلك أن المبشرين كانوا هم الرواد الأول لحركة الاستكشاف الأوربى فى إفريقيا عموما . ويبدو أن الوازع الدينى هو الذى حفزهم على خوض المخاطر وسط أحراش إفريقيا . وقد ظهر هؤلاء المبشرون المستكشفون فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح الهولندية منذ القرن الثامن عشر . ولوحظ أن معظمهم من الألمان . كذلك كان أول رحالة توغل داخل منطقة نفوذ زنجبار فى إفريقيا هو المبشر الألمانى لويس كربف . وكان كربف مثل معظم مواطنيه من الألمان يعمل لحساب جمعيات تبشيرية إنجليزية إما لأن البروستينية تجمع بين الإنجليز والألمان وإما لأن المبشرين ارتفعوا بمهمتهم الروحية عن مستوى العمل القومى البحت . ويرجع اتصال كريف بشرق إفريقيا إلى سنة ١٨٤٤ أى إلى عهد السيد سعيد وقد لقى من هذا السلطان جميع مظاهر الترحيب فحصل منه على توصية رقيقة غاية ما تكون فى الثناء أوصى فيها سعيد أتباعه فى إفريقيا بهذا الرجل الطيب الذى جاء يدعو لله[١] . ولا شك أن سعيداً إذ ساعد المبشرين إنما كان يعتقد بأن المبشر الأوربى قد جاء ليهدى القبائل الوثنية لا ليكافح انتشار الإسلام . أو لعله تصرف هكذا إرضاء للحكومة البريطانية لأن كربف كان يحمل توصية من أبردين ، وزير الخارجية

---

(١) Krapf, P. 127.

البريطانية . ولكن كربف حينما بدأ بزيارة الصومال ود لو ركز نشاطه التبشيرى بين قبائل الجالا الجنوبيين الذين يسكنون جنوب نهر الجب وذلك حتى يوقف خطر انتشار الإسلام الذى تغلغل بين القسم الشمالى من هذه القبائل . ولكن حاكم لامو نصحه بأن يترك بلاد الصومال محافظة على حياته . وأن يعمل بين قبائل أقل شراسة وبغضاً للأجنبى ، فوقع اختياره على قبيلة الوانيكا وهى قبيلة وثنية من قبائل البانتو تسكن وراء ممبسة قرب الساحل ، وتخضع مباشرة لسلطة حكومة زنجبار . ولكنه لم يفقد الأمل فى أن تتخذ من هذه المنطقة وسيلة للاتصال بتجار الجالا الذين يترددون على قبيلة الوانيكا. ويمكن مقارنة هذه التصرفات من جانب كربف بموقف قاضى لامو المسلم الذى ساعد المبشر الألمانى على ترجمة الكتب المقدسة إلى اللغة السواحلية[1] . ومما يذكر بهذه المناسبة أن للمبشرين ميزة تفوقوا بها على غيرهم من الرحالة المستكشفين وتلك هى المثابرة على دراسة لغات القبائل الإفريقية ولهجاتها . ومن ثم أصبحوا الأداة الفعالة التى تستعين بها الحكومات المدنية الأوربية حتى وقتنا الحاضر فى شئون التعليم فى المستعمرات الإفريقية . فيوجد فى كينيا وتنجانيقا حاليا نحو عشرين إرسالية تسيطر على تسعة أعشار المدارس فى تلك البلاد .

ولم تطل إقامة كربف فى هذه المرة بإفريقيا ، ولكن حين عاد إلى بريطانيا سنة ١٨٤٨ تحمست له جمعية لندن الإرسالية ، فزودته بعدد من القسس والخدم والمعدات العلمية اللازمة للبحث والاستكشاف . إلا أن كثيرا من هؤلاء الأتباع تخلف عن الرحلة قبل الوصول إلى إفريقيا . ومن أشهر الذين عاونوا كربف فى إفريقيا جوهان ريبمان الذى استمر نحو ثلاثين سنة يمارس نشاطه التبشيرى فى شرق إفريقيا ، أى حتى سنة ١٨٧٥ ، أى بعد أن غادر

---

(١) Krapf, P. 132.

كربف إفريقيا بمدة طويلة . واشتهر ريبمان بأنه أول من حدد موقع جبال كليمنجارو فى تنجانيقا . واتسع فى عهده المركز التبشيرى الذى أنشأه مع كربف فى راباى بأرض الوانيكا ، ومع ذلك يعترف كربف بأن هذه القبيلة مثل غيرها من القبائل الإفريقية لا تكترث بالأديان كثيرا وتقبل على من يمنحها كمية أكبر من الحبوب . ويلاحظ أن أكثر ما أصاب المبشرون من نجاح كان بين الإفريقيين المنسلخين عن قبائلهم ، أو الرقيق المحررين ، وكل هؤلاء يحتاجون للحماية .

ولم يقتصر نشاط كربف على الناحية التبشيرية البحتة ، فمن المعروف أن للمبشرين فى إفريقيا مهمة اجتماعية وسياسية ، لخدمة مصالح الدول الأوربية بجانب العمل الروحى . وكما أشرنا من قبل اهتم كربف بدولة أوزمبارا الإفريقية وحاول أن يقضى على نفوذ التجار والمستشارين العرب الذين كان كويرى حاكم هذه الدولة الكبيرة نسبيا يعتمد عليهم ، ويدعى كربف أنه لقى نجاحاً فى هذا الأمر ، لأن كويرى رأى أنه من مصلحته موازنة النفوذ العربى باستخدام مستشارين ورجال دين ينتمون إلى دولة أخرى غير دولة زنجبار التى قد تهدد استقلاله يوما ما ، وعلى حد تعبير كربف « لقد كنت شوكة فى جنب العرب[1] » .

ولم يكن كويرى مهتم بأن يعتنق رعاياه دين السواحلية أو دين الأوربيين فترك بعض أولاده يعتنق المسيحية ، والبعض الآخر يعتنق الإسلام ، ولكن السواحلية أكدوا له أن الأوربيين إذا دخلوا بلدا وضعوا أيديهم عليه . فهددهم كربف بأن همرتون يستطيع أن يلقنهم درسا قاسيا . والواقع أن همرتون آزر كربف فى بداية الأمر وقدم له كثيرا من المساعدات ، ولكنه بعد أن لاحظ اشتغاله بالمؤامرات السياسية ورغبته فى تقويض نفوذ حكومة زنجبار استاء منه ، خاصة حين علم بأن كربف اتصل بالقنصل الفرنسى فى أثناء

---

(١) Krapf, p.404.

غيابه مع السلطان فى مسقط وعرفه بحقيقة ضعف سلطة السيد سعيد جنوب نهر بنجانى ، وهذا من شأنه إثارة أطماع الفرنسيين . على أن المبشرين والمستكشفين لم يصلوا بصورة جماعية إلا فى عهد ماجد ، وكان معظمهم من الإنجليز والألمان . وفى سنة ١٨٥٦ كان دافيد لفنجستون قد أتم أعظم رحلة استكشافية فى إفريقيا حين عبرها عرضا من الغرب إلى الشرق ١٨٥٤ / ١٨٥٦ . وكان لهذه الرحلة دوى كبير فى بريطانيا ، فعلى أثر عودته منحه بالمرستون ٥٠٠٠ جنيه ليقوم باكتشاف حوض الزمبيزى . ومنذ ذلك الوقت أصبح نشاط لفنجستون ألصق بشرق إفريقيا . ولم تحقق رحلته الأولى لهذه المنطقة سنة ١٨٥٨ الهدف الذى رسمت من أجله أصلا . فقد اصطدم لفنجستون بمساقط كبراسا التى تعوق الملاحة فى نهر الزمبيزى . فاتخذت رحلته اتجاها آخر نحو حوض نهر شارى فبحيرة نياسا ، فكان لفنجستون أول من نبه بريطانيا إلى إمكان اتخاذ نياسالاند مستعمرة للاستغلال الزراعى[1]. ولكن تنبيهه لم يسفر فى ذلك الوقت إلا عن إقامة مركز تبشيرى فى شارى سنة ١٨٦١ : أما استعمار نياسالاند فلم يبدأ إلا بعد انقضاء جيل آخر[2] .

والواقع أن لفنجستون كرس رحلاته التالية فى شرق إفريقيا لخدمة مصالح أوربا بصفة عامة ، وبريطانيا بصفة خاصة وإن كان قد حاول تبرير هذه المصالح بأهداف إنسانية . فأدلى بدلوه فى مكافحة تجارة الرقيق ، وألقى على العرب تبعة ضآلة السكان فى شرق إفريقيا ، معتقدا بأن تصدير الرقيق إلى العالم الخارجى قد استنزف موارد البلاد البشرية .

ولم يخف لفنجستون المنافع الاقتصادية التى ستعود على بريطانيا لو أنها

---

(١) Livingstone. Voyages a travers de Continent de saint Paul de Loanda a I l'ambouchire du Zâmbeze

(٢) Livingstone, p-620 S Q

وضعت يدها على البلاد . لذلك تتضح كتاباته عن شرق إفريقيا بالحديث عن ثرواتها الطبيعية ، وعن إمكان تحويلها إلى أسواق للمنتجات البريطانية[1]. وفى رحلته الثانية التى وصل فيها إلى البحيرات سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٦٦ بعث يطلب إرسال أحد التجار الهنود مع كميات هائلة من البضائع حتى يجرب بنفسه فتح هذا السوق الجديد للبضائع البريطانية .

ومن هنا أصبح التجار العرب يدركون خطر نشاط لفنجستون على مصالحهم ، وقويت روح العداء التى تميز بها شعور لفنجسون نحو العرب والسواحلية فى شرق إفريقيا . ومع ذلك فهو لم يستطع أن ينكر فضل العرب عليه فى أعماله الاستكشافية . ولا غرو فنى أثناء رحلته الثالثة سنة ١٨٦٩ ، أوشك لفنجستون على الهلاك حين وقع فى يد إحدى القبائل الإفريقية لولا أن أنقذه أحد التجار العرب المشهورين ، وهو « تيبو تيب » الذى سهل له أمر الرحلة ، فمكنه من التوغل غرب البحيرات . واستطاع أن يكتشف بحيرة استوائية جديدة هى بحيرة بنجولو . وكانت الإشاعات قد وصلت إلى زنجبار بأن لفنجستون قد مات . فأرسلت إحدى الصحف البريطانية مندوباً عنها هو استانلى ليتحقق من أخباره . وقد عثر عليه حيا عند بحيرة يوجيجى . ومنذ ذلك الوقت أبدى لفنجستون رغبته فى البقاء فى إفريقيا لينشر الحضارة بين هذه الشعوب التى ادعى بأنه أحبها .

وعلى العكس من لفنجستون اشتهر رحالة إنجليزى آخر فى شرق إفريقيا هو رتشارد برتون بالإشادة بأعمال العرب فى هذه المنطقة ، واهتم بوصف المراكز العربية التى أقامها التجار المسلمون داخل القارة . ومما قاله فى وصف التجار العرب « إن هؤلاء التجار كما هو شأنهم فى كل مكان يبدون نحو الأجنبى كرماً حاراً وحسن ضيافة بما لم أشهده فى أى مكان

---

(١) Livingstone, what led to the discovery of the Zambizi

آخر »[1]. ويقترن اسم برتون بالرحالة جرانت سبيك الذى رافقه فى رحلته الأولى بشرق إفريقيا سنة ١٨٥٨ . وبينما اهتم برتون بمنطقة البحيرات الاستوائية الثلاث « نياسا وتنجانيقا ويوجيجى » ، فكان أول من حدد مواقعها ، وقضى على الخطأ الشائع باحتمال وجود بحر داخلى كبير فى القارة . اشتهر جون سبيك بأنه أول من وصل إلى منابع النيل عن طريق شرق إفريقيا . ففى سنة ١٨٦٠ أسندت إليه الجمعية الجغرافية الملكية بلندن مهمة اكتشاف منابع النيل . فاتخذ مثل معظم الرحالة فى ذلك الوقت من جزيرة زنجبار نقطة البداية لرحلته ، ولم يصل إلى بحيرة فكتوريا إلا فى صيف سنة ١٨٦١ . لأن رحلته تصادفت مع نشوب حرب بين عرب تابوره وقبيلة انياموېزى ، وقد زار سبيك فى رحلته « انيورو » ، وهى دولة إفريقية كبيرة نسبيا تقع شمال بحيرة فكتوريا ، واحتجزه الملك هناك شهرين . ولكنه استطاع أن يتابع رحلته شمالا بعد ذلك . وكانت الخطة تقضى بأن يواصل سبيك رحلته حتى غندكرو وهى آخر نقطة على النيل وصل إليها المستكشفون الأوربيون عن طريق السودان المصرى . ومن هؤلاء باترك تاجر العاج ، وصمويل بيكر الرحالة الذى سيصبح فيما بعد حاكما للمديرية الاستوائية فى السودان . وعند فااورو وجد سبيك مركبا تابعة للتاجر الإنجليزى باترك ، فحملته إلى غندكرو آخر حدود الإدارة المصرية فى السودان . ووصل إليها فى سنة ١٨٦٣ . وهكذا استطاع الرحالة الإنجليز أن يمهدوا لبلادهم طريق الإمبراطورية التى ستكون كتلة متصلة ما بين حوض النيل والمحيط الهندى .

نلاحظ مما سبق أن حركة الاستكشاف فى شرق إفريقيا تركزت فى القسم الأوسط من الممتلكات العربية ، ما بين المحيط الهندى والبحيرات الاستوائية. بينما اصطدم الاستكشاف فى الطرف الجنوبى بعقبات عدة لأن السلطات المحليه المحلية كانت تخشى من فتح المنطقة الواقعة بين كلوة ونياسالاند للرحالة

---

(١) Burton, Lake Regions of Central Africa, Vol. 1. P. 323.

الأوربيين ، فهى أولا منطقة احتكار الحكومة لتجارة العاج والصمغ ، ثم إن قوافل الرقيق تتردد عليها أكثر من أى منطقة أخرى . أما فى الطرف الشمالى فكانت الصعوبات من نوع آخر ، ذلك أن سكان الصومال عرفوا بكرههم للأجانب وحرصهم على حفظ بلادهم من حب الاستطلاع الذى توجسوا منه خيفة . ومع ذلك فقد غامر بعض الرحالة ولا سيما من الألمان بالتوغل فى بلاد الصومال ، ومن أشهر هؤلاء فون دردكن وهو أول من استخدم مركبا بخارية للملاحة فى أنهار إفريقيا . وقبل أن يتوغل فى الداخل قام برحلة سواحلية زار خلالها جزر الكومور ومدغشقر وسيشل . وفى سنة ١٨٦٤ قام على رأس تسعة من الأتباع برحلة فى نهر الجب وبدأ الاصطدام مع الصوماليين بمجرد توغل القافلة فى النهر ، فقتل أربعة من رفقاء دكن ثم احتجز هو فى برديرا وانقطعت أخباره فأرسلت أمه وهى إحدى الأميرات الألمانيات بعثة للبحث عنه . ومع أن هذه البعثة فشلت فى تحقيق هدفها الأساسى الذى أرسلت من أجله إذ لم تعثر على أى أثر لدكن فرجحت أنه قتل . إلا أن أحد أعضائها وهو برنر استغل تلك الظروف ليساهم فى أعمال الاستكشاف . وتشتهر رحلة برنر بالمغامرات السياسية فى سلطنة ويتو . تلك المغامرات التى لم يكشف الستار عنها إلا فى سنة ١٨٨٥ حين كشفت ألمانيا عن سياستها الاستعمارية فى شرق إفريقيا فكشف النقاب عن محادثات جرت بين برنر وبين أحمد سلطان ويتو فى أثناء رحلته المشار إليها سنة ١٨٦٧ . وفى تلك المحادثات طلب أحمد الأمير الطموح بوضع بلاده تحت الحماية الألمانية حتى يشعر باستقلاله عن زميله الأقوى سلطان زنجبار . ولكن الحكومة الألمانية فى ذلك الوقت أهملت الطلب . ويبدو أن أعمال الاستكشاف قد استهوت برنر فعاد إلى زنجبار فى سنة ١٨٧١ ، ليستأنف أعماله فى اكتشافات شرق إفريقيا ، واتجه فى هذه المرة إلى جبال كليمنجارو فكان أول من وصل إلى خط الثلج فى أعاليها وكشف لمواطنيه إمكانيات الاستيطان فى هذه البلاد المعتدلة المناخ . وبذا نتبين كيف مهد هؤلاء الرحالة الألمان لبلادهم طريق السياسة الاستعمارية فلم يترك لبريطانيا وحدها أمر الاهتمام بشرق إفريقيا .

الفصل التاسع

سلطنة زنجبار فى عهد برغش

---

(١) عند وفاة السلطان ماجد فى أوائل سنة ١٨٧٠ واجهت زنجبار المرة الأولى منذا انفصالها عن عمان مشكلة وراثة العرش. إذ لم يكن هناك تقليد يحدد طريقة تعاقب السلاطين. ومع ذلك فقد كان من البديهى أن يئول العرش إلى تركى باعتباره أرشد أبناء السيد سعيد. كما أن شخصيته القوية جعلت أمر توليه الحكم شديد الاحتمال لولا أن تدخل الإنجليز بصورة سافرة، فحالوا دونه وعرش زنجبار لأنه كان يطمع فى توحيد مملكة أبيه الآسيوية الإفريقية من جديد تحت حكمه. ومن المعروف أن الإنجليز تشبثوا بسياسة التقسيم فآثروا أن يمنحوا العرش لخصمهم القديم برغش على أن يخاطروا باحتمال إعادة توحيد السلطنة. وفى رأى القنصل البريطانى كيرك أن الفترة التى قضاها برغش معتقلا فى بومباى لا بد أن تكون قد ألانت عوده كما أن توليته بتأييد من بريطانيا سيجعله دائما معترفا لها بالجميل.

وسواء أكان برغش قد استسلم للسياسة الإنجليزية بناء على هذا الاعتراف أم أنه قد فعل ذلك مضطرا وهو ما نرجحه، فقد نجح كيرك فى توطيد النفوذ البريطانى تدريجيا طوال عهد برغش، حتى انتهى به الأمر إلى القضاء على آخر مظاهر استقلال السلطنة العربية الإفريقية وقسم أشلاءها بين الدول الأوربية. وقد جاء جون كيرك إلى شرق إفريقيا للمرة الأولى برفقة لفنجستون سنة ١٨٥٨، لدراسة نباتات إفريقيا باعتباره متخصصا فى علم النبات. وفى سنة ١٨٦٦ عين قنصلا لبريطانيا فى زنجبار واستمر فى هذا المنصب نحو عشرين عاما حتى أصبح اسمه مقرونا بشرق إفريقيا فى أذهان

الإنجليز . وقد كوفىء بعد عودته إلى بريطانيا بمنحة لقب سير ، وتعتبر أوراقه الخاصة التى طبعت وحفظت فى السجلات الرسمية مصدرا أساسيا لتاريخ شرق أفريقيا إبان الفترة التى خدم فيها هناك .

فاوض الإنجليز برغش فى الشروط التى يجب عليه تنفيذها نظير مساعدة الإنجليز له على تولى الحكم . فحصلوا منه على وعد باحترام التعهدات السابقة والسير على نفس السياسة التى كان يتبعها ماجد . وفسر تشرشل مبعوث حكومة الهند الخاص فى زنجبار هذا الوعد بأنه ينطبق على تقييد تجارة الرقيق بصورة مطردة ، كما كان يفعل ماجد والاستعداد لعقد اتفاقية جديدة فى هذا الشأن، وإن لم يكن الإنجليز قد أفصحوا لبرغش عن هذه النية بصراحة[1] . ولكن برغش كان ما يزال منذ ثورة سنة ١٨٥٩ زعيما لجماعة الوطنيين المحافظين الذين يتمثلون فى زنجبار فى طبقة الإباضية المتمسكين بعقيدتهم . ولذلك اعتمد برغش فى بداية حكمه على القضاة فمنحهم سلطات واسعة وقضى على الرشوة ، وكان هؤلاء الوطنيون المحافظون من أشد الناس معارضة للتدخل البريطانى فى تشريعات البلاد وتقاليدها الاجتماعية . وإلى جانب هذا وقعت حوادث ثانوية وسعت الهوة بين برغش وبين الإنجليز فى الأشهر الأولى من حكمه . منها قرار أصدره السلطان بمنع الهنود من تجارة القرنفل فى خارج ميناء زنجبار أو المساهمة فى زراعته خلافا لمعاهدة سنة ١٨٣٩ التى تنص على حرية التملك بالنسبة لرعايا الإنجليز فى أراضى السلطنة ، ومنها محاولة القبض على سليمان بن على ، أحد الشخصيات الكبيرة من أصدقاء الإنجليز .

ونتيجة لهذا هدد تشرشل برغش بسحب التأييد البريطانى له أو رحيل القنصل البريطانى عن زنجبار[2] . وفى هذه الأثناء وجه برغش طلبا سريا إلى شلس القنصل الألمانى فى زنجبار بأن تتولى ألمانيا حماية السلطنة من التدخل

---

(١) B.P.C.Churchill au GouverneurGeneral 8—2—1870. Vol. 3.

(٢) F. O. 84. Vol. 1325. Churchill à Bargash 14—10 1870.

البريطانى . ولاشك أن أخبار انتصارات ألمانيا كانت قد وصلت إلى زنجبار ، ولذلك عول السلطان على تأييد هذه الدولة الكبرى . ولكن وصل هذا الطلب فى غمرة انتصارات الحرب السبعينية ، فلم يلتفت إليه بسمارك وظل طى الكتمان حتى تحولت ألمانيا إلى دولة استعمارية فكشفت النقاب عنه . وحينئذ اعترف برغش بأنه كان قد طلب فعلا وضع بلاده تحت الحماية الألمانية .

ويبدو أن رفض ألمانيا لطلب برغش سنة ١٨٧٠ كان سبباهامافى استسلامه مرة أخرى للضغط البريطانى . وثمة سبب آخر هو اتجاه عواطف الإباضية نحو الزعيم الدينى الجديد الذى ظهر فى عمان وهو عزان بن قيس ، وأصبح خطرا يهدد استقلال زنجبار . وفعلا جاءت خطابات من عمان تعرض على برغش الاعتراف من جديد بسيادة سلطان مسقط عزان بن قيس وتعد بتثبيته على العرش ، وتطالبه بدفع الالتزامات المالية نحو الوطن الأم ، وإلا تعرضت بلاده للغزو . وهكذا عاد برغش إلى سياسة التفاهم مع الإنجليز إلى حد أنه قبل استئناف دفع المعونة المالية لمسقط حين استولى عليها أخوه تركى بتأييد من الإنجليز .

لقد كلفت سياسة الاستسلام للإنجليز السلطان خسارة أدبية عظمى ، فضاعت هيبته بين الشخصيات الإسلامية الكبيرة فى إفريقيا ، وبينما كان أسلافه يعتمدون فى إفريقيا على النفوذ الأدبى الذى تتمتع به أسرة آل أبى سعيد ، أصبح برغش يعتمد أساسا على حماية الإنجليز له ، لا فى الساحل فقط بل فى المناطق الداخلية أيضا . وقد رأينا كيف أن سعيدا اكتفى بقوته البحرية فلم يحتفظ بجيش برى كبير . كما أنه لم يتدخل فى شئون الإدارة المحلية واقتصرت مظاهر السلطة عنده على الخضوع للاتحاد الجمركى الخاص بدولة زنجبار ، والاعتراف بالسيادة العليا له وتعيين القضاة إذا شاء حكام الأقاليم ذلك .

أما برغش فقد ساقه الإنجليز إلى التدخل فى أخص الأمور الداخلية لكل أسرة من الأسرات العربية أو السواحلية فى شرق إفريقيا ، تنفيذاً لسياسة مكافحة تجارة الرقيق . ومن ثم احتاج برغش إلى تكوين قوات برية كبيرة ليفرض طاعته على السكان ، وكان طبيعيا أن يعتمد فى هذا الأمر على معونة الإنجليز. وفى سنة ١٨٧٧ أنشئت أول وحدة إفريقية فى جيش زنجبار تحت قيادة «لويد وليم ماثيوس» الذى سيصبح فيما بعد أول وزير بريطانى مقيم فى زنجبار بعد وضعها تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٩٠ . ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة الإنجليز هى إحلال العناصر الإفريقية تدريجيا فى جيش زنجبار محل العناصر البلوشية ، التى كان الجيش يتكون منها أساسا . فبلغ عدد الإفريقيين فى فى الجيش سنة ١٨٨٠ ألف رجل، وأصبح ماثيوس القائد العام لجيوش السلطان وأخذ يدرب هذا الجيش على النظام الإنجليزى، وإن كان قد احتفظ بالطربوش كشارة للجيش فى زنجبار . وقد حرص ماثيوس فى نفس الوقت على زيادة قوات الأمن فى جزيرة زنجبار . وفى مقديشيو حيث كانت الحامية تتألف من مائتى جندى من العرب أحل ماثيوس محلهم فرقة إفريقية أكثر عددا . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو إلى أى حد أدت هذه الإجراءات إلى بسط نفوذ السلطنة العربية فى إفريقيا ؟، هذا إذا صح وصفها فى ذلك الوقت بأنها عربية . أما فى الساحل فقد امتدت منطقة نفوذ زنجبار شمالا حتى ورشيخ ولكن لم ينجح سلاطين زنجبار قط فى مد نفوذهم إلى الداخل فى أى جزء من أجزاء بلاد الصومال . وحتى فى الساحل كانوا يعتمدون فى نفوذهم على الجاليات العربية والسواحلية ، وكثير من موانى الصومال مثل براوة وما ليندى وقسمايو كانت تتمسك بسلطان زنجبار حماية لنفسها من قبائل الجالا المشاغبة .

وفى المنطقة الوسطى أتيحت لبرغش فرصة جديدة لبسط نفوذه إلى الداخل إذ تفككت دولة أوزمبارا بعد وفاة «كويرى» رئيسها القوى والذى

عاصر السيد سعيد وفترة من حكم ماجد . ورغم هذا لم تخل هذه المنطقة من اضطرابات بل قام رؤساء العرب فى المنطقة الساحلية نفسها بثورات احتجاجا على استسلام برغش للإنجليز فى مسألة مكافحة الرقيق . وفى سنة ١٨٧٥ أعلن «محمد بن عبدالله» قائد حصن يسوع فى ممبسة الخروج على طاعة برغش ، والتفت حوله الحامية التى كانت تتألف من ٣٥٠ جنديا من الحضارمة . وأرسل برغش جنده البلوش فى ذلك الوقت لقمع هذه الثورة . ولكنه شعر أيضا بحاجته إلى معونة الإنجليز ، وكان كيرك فى ذلك الوقت متغيبا فى لندن ، فأرسل نائبه «بريدو» سفينة بريطانية هددت الثوار فى ممبسة[1] ونجحت الخطة فى إرهاب الثوار لاسيما وأن الضابط البريطانى وعدهم بحسن المعاملة عند التسليم وخيرهم بين الإقامة فى بمبة أو الترحيل إلى حضرموت ، وقد اختار ابن عبد الله الإقامة فى بمبة ولكن كيرك قرر عند عودته ترحيله إلى حضرموت .

وانتهز أحد المزروعيين «راشد بن مبارك» شعور السخط الذى عم السكان ضد برغش فتزعم حركة عصيان صغيرة سنة ١٨٨١ عله أن ينتقم من أسرة آل أبى سعيد التى قضت على حكم أسلافه . وكان مركز الحركة عرب ممبسة قرب الساحل . وبذا أصبحت رابای المركز التبشيرى الهام الذى ضم ثلاث إرساليات فى ذلك الوقت مهددة بالغزو والفتك بسكانها من الأوربيين . ولكن سرعان ما قضى على هذه الثورة أيضا وخير راشد بن مبارك مثل ابن عبدالله بين الإقامة فى بمبة أو فى القرية التى يسكنها المزروعيون قرب طنجة . ولكن راشدا فر وظل مختفيا حتى ظهر من جديد فى التسعينات ليتزعم ثورة ضد الشركة البريطانية فى كينيا .

ومما يسترعى الانتباه أن برغش استخدم جنده الإفريقيين لقمع هذه الثورة التى تزعمها أحد العرب ، والتى ربما كانت تعبر عن شعور الطبقات

---

(١) K. P. Vol. 4. N. 60. Pridux â Kirke, 18-4-1875.

الأرستقراطية العربية فى شرق إفريقيا . وهذا يدل على أن سلطنة زنجبار أخذت تفقد تدريجيا طابعها العربى . ولكنها فى نفس الوقت لم تنجح فى أن تتحول إلى دولة إفريقية لأنه ما كاد برغش ينجح فى زيادة نفوذه فى الداخل حتى لحقته الأطماع الأوربية وقضت على مظاهر النفوذ العربى ، وهى ما تزال بعد مشتتة . ولو قدر للسلطنة أن تتخذ يوما ما طابعا قوميا . فى هذه الحالة كان عليها أن تعتمد على الأمة السواحلية وتقصر حدودها الجغرافية على المنطقة الساحلية فقط . وفى خطابات كيرك مايشير إلى هذا المعنى من بعيد حين قرر أن السواحلية فى الصومال يفضلون حكم زنجبار على حكم المصريين بالرغم من أنهم مسلمون أيضا[١] .

ومن الظواهر الجديدة التى تجدر ملاحظتها فى تاريخ زنجبار فى عهد برغش هى زيادة الاحتكاك بين العرب والإفريقيين ، وتلك نتيجة طبيعية لأمرين : أولا تعدد المراكز العربية فى الداخل واتساع نشاطها بحيث ترنو إلى النفوذ السياسى لامجرد التجارة . وثانيا تسرب الأسلحة إلى أيدى الإفريقيين بواسطة التجار الأوربيين .

وفى أوائل عهد برغش تكونت دويلة إفريقية غرب تابورة من قبائل انياموزى حين وجدت زعيما قويا لها فى شخص ميرامبو . وفى سنة ١٨٧٢ هزمت فصيلة عربية أمام قوات ميرامبو فاستنجد عرب تابورة بالسلطان[٢] ، فأرسل لهم نحو ألف من جنده البلوشية استطاعوا أن يدرءوا الخطر عن المدينة العربية الناشئة، ولكن دون أن يقضوا على دولة انياموزى ، ولذلك أصبح بقاؤهم داخل إفريقيا أمراً ضرورياً . ولكن الاحتفاظ بمثل هذه القوة وتموينها عبر طرق طويلة كان يكلف نفقات باهظة ، مما اضطر برغش إلى

---

(١) K. P. Vol. 6. N. 310. Rapport de Kirke, 15—12—1877.

(٢) Stanley., How Could I Find Livingstone, Chap. 5.

رفع الرسوم على تجارة العاج من ٩ إلى ١٢ دولارا للفريزلة ، كما زاد الضرائب المفروضة على زراعة القرنفل فى بمبة . ولم يمض عام واحد حتى قرر برغش سحب قواته من تابورة بالرغم من أن الإنجليز كانوا فى ذلك الوقت يؤيدون امتداد سلطنة زنجبار داخل إفريقيا . فاعترفوا بسيادة برغش على أنياموزى سنة ١٨٧٣ نظير وعد السلطان بأن يمد سريان معاهدة إلغاء تجارة الرقيق إلى هذه المنطقة[١] . ولما عرف العرب بقرار برغش سحب الحامية أرسلوا إلى ممثلهم فى زنجبار ، سعيد بن سالم يحتجون على السلطان لأنه تخلى عن جزء من مملكته . واضطر عرب تابورة إلى تأليف حامية منهم يتبعها جيش من الإفريقيين بلغ ١٢٠٠ رجل .

ومن هنا نتبين كيف أن الإنجليز أيدوا فى الفترة الأولى من حكم برغش توطيد سلطنة زنجبار فى الداخل ، لأنهم كانوا محتاجين لهذه السلطة كى يؤسسوا من ورائها نفوذ بلادهم . ثم أخذ كيرك يتحول تدريجيا إلى فكرة مناصرة الدويلات الإفريقية أو على الأقل حفظ التوازن بين القوى المختلفة داخل إفريقيا حتى يستفيد الإنجليز من هذا الوضع . ويدلنا على هذا موقف إنجلترا من تاجر عربى هو «حميد المرجى» الذى ترأس جالية تجارية عسكرية حاول بها إخضاع بلاد الكنغو باسم سلطان زنجبار . ولكن الإنجليز استطاعوا تحريض أهالى الكنغو ضد ذلك التاجر وأجبروه على التخلى عن المناطق التى افتتحها فى الكنغو بينما سهلوا على البلجيك احتلالها[٢] . وفى سنة ١٧٧٨ كتب كيرك إلى وزارة الخارجية يشرح هذه السياسة الجديدة « إن قوة العرب فى تابورة ضعيفة ومنقسمة على نفسها ، والوسيلة الوحيدة لتوطيد الأمن هى الاعتماد على أحد الرؤساء المحليين . ولنا فى ميرامبو القوى الذكى خير عون

---

(١) K. P.olV. 3. N. 43. Elton à Durby, 22-12-1874.

(٢) جورجى زيدان ـ تراجم مشاهير الشرق ج ١ ص ١٦٨ — ١٧١ .

على تحقيق هذا الهدف . وقد أظهر فى الأيام الأخيرة رغبة فى أن يتولى رجال من عندنا إرشاده فى تصريف شئون دولته ، كما طلب إرسال المبشرين لتعليم رعاياه دين المسيح »[١].

وإذا كان كيرك قد تردد بين زنجبار والدول الإفريقية ومال فى معظم الأحيان إلى سياسية حفظ التوازن ، فإن المبشرين التزموا على طول الخط تأييد الإفريقيين بل وإثارتهم ضد زنجبار . وقد بلغ عدد هؤلاء سنة ١٨٨٠ ٣٠٠ مبشر ينتمون إلى إرساليات بروتستنتية وكاثوليكية. ويبدو أن ميرامبو رحب بهؤلاء الوافدين الأوربيين حتى يستفيد بهم فى مقاومة النفوذ الإسلامى فصرح لأحد المبشرين الذين زاروه فى سنة ١٨٧٩ بقوله « إننى كلما رأيت رجلا أبيض اعتبرته صديقا . أما عرب تابورة فثيرو شغب وعن قريب سيسيل دم حاكم تابورة إذا لم يعزله السلطان » . وبعد بضعة أشهر أقام الدكتور سوث مركزا تبشيريا فى عاصمة انيا موزى . ولكن ميرامبو لم يتخذ سياسة تدل على إيمانه بهذه التصريحات ففى سنة ١٨٨٠ قتل أحد المبشرين داخل المملكة ، وتبعه حادث آخر راح ضحيته رحالة إنجليزى كان يعمل لحساب بعثة علمية بلجيكية . وقد فكر كيرك حينئذ بأن يستعين بقوة برغش لتأديب انياموزى وتحميل ميرامبو مسئولية هـــذه الحوادث ، كما حمل سعيدا وماجدا من قبل مسئولية حوادث مقتل الرحالة الأوربيين فأجبروا على دفع تعويض لهم أحيانا كما حدث سنة ١٨٤٦ حين دفع سعيد تعويضا كبيرا عن حياة التاجر الفرنسى ميزان[٢] . ولكن هذه الخطة لقيت معارضة شديدة من المبشرين لأن لهم سياسة خاصة تختلف عن السياسة المدنية التى تتبعها حكومات أوربا ،

---

(١) K. P. Kirke à Durby, N. 383. 3—5—1878.

(٢) K. P. Vol. 7 . N . 430. Kirke à Granville. 24—6—1880.

وإن كان هذا اختلافا فى التفاصيل فقط . وتلك السياسة تجعل هدفها الرئيسى إضعاف الدول الإسلامية فى إفريقيا ، حتى وإن تعارض هذا مؤقتا مع مصالح أوربا ، بينما أن الحكومات الأوروبية قد تقوى نفوذ الدول الإسلامية مؤقتا لخدمة مصالحها . لذلك أرسل سوثن يحتج بشدة على سياسة كيرك وينفى مسئولية حوادث القتل عن ميرامبو « وإنما كانت هى القبائل الضالة التى اغتالت رجالنا » .

على أن كيرك قرر منذ سنة ١٨٨٠ أن يتبع سياسة واضحة فى إفريقيا تبنى على فكرة التدخل فى منطقة محدودة تقوم فيها بريطانيا بتثبيت سلطنة زنجبار ، وذلك لمواجهة عدة ظروف جدت على حياة شرق إفريقيا فى هذا التاريخ . ويمكن تلخيص هذه الظروف فى الأمور الآتية :

١ — تردد المستكشفين الذين ينتمون إلى دول أوربية عديدة على شرق إفريقيا مما قد يفتح المجال أمام هذه الدول لادعاء حق التدخل بمجرد وقوع أى حوادث لأحد رعاياها . وهذا من شأنه أن يهدم النفوذ الذى وطدته بريطانيا لنفسها فى الساحل .

٢ — وجود طوائف من المبشرين تعمل لمصالح دول معينة كما هو معروف عن المبشرين الكاثوليك من أنهم يقدمون مصالح فرنسا وبلجيكا على الدول الأخرى .

٣ — تملك الإفريقيين لكميات متزايدة من الأسلحة الحديثة وهذا من شأنه أن يهدد التجارة المزدهرة فى الموانى ، ومن جهة أخرى يجعل من المحتمل قيام دولة إفريقية كبيرة قد تستعصى على النفوذ البريطانى . وها هى دولة انياموزى تمتد من شمال تابورة حتى أوغندة ويخشى اتصالها بالمصريين فى السودان .

٤ — كشف النقاب عن المناطق المرتفعة فى شرق إفريقيا والتى يمكن اتخاذها مستعمرات استيطان أوربية .

وقد بين كيرك هذه الأمور لوزارة الخارجية البريطانية وسألها عن رأيها فى سياسة التدخل[1] . وبالطبع لم يتحمس جرانفل لهذه الفكرة فهو ينتمى إلى حزب الأحرار الذى تولى الحكم منذ قليل فى بريطانيا ليوقف سياسة دزرائيلى التوسعية التى أدت إلى عدة كوارث للإمبراطورية . ولكن وزير الخارجية ترك لكيرك حرية التصرف بما يلائم الظروف المحلية خاصة وأن سياسة كيرك لا تعنى تدخلا بريطانيا إلى ما لا نهاية داخل إفريقيا ، وإنما تهدف فقط إلى إنشاء حدود متعارف عليها لدولة زنجبار فى الداخل حتى تضمن بريطانيا على الأقل حزاما ساحليا متينا لاتستطيع دول أخرى اختراقه دون رقابة .

ولتنفيذ هذه الخطة أوعز كيرك إلى برغش بإقامة حامية فى بمبة فى الطريق إلى تابورة على بعد ١٢٠ ميلا من الساحل . وبالتدريج استطاع أن يقيم سلسلة من الحاميات كان يشرف عليها بالطبع لويد ماثيوس القائد الأعلى لقوات زنجبار . ورغم هذا النفوذ البريطانى المتزايد ظلت زنجبار من الناحية الدولية دولة مستقلة ، يضمن استقلالها تصريح دولتين كبيرتين. هو التصريح الإنجليزى الفرنسى لسنة ١٨٦٢ . وقد ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس وربطها بخط ملاحى منتظم مع ميناء عدن . وأصبح لمعظم الدول الكبرى قناصل يمثلونها فى زنجبار ، ولكن يبدو أن هذا الاستقلال كان شكليا . ويؤكد كوبلند أن برغش اتخذ من كيرك مستشاراً خاصا له فكان يطلعه على جميع الرسائل والمحادثات التى تدور بينه وبين القناصل الأوربيين ، ولكن الإنجليز كانوا يحاولون إخفاء سيطرتهم على برغش حتى لا يحرجوه

K. P. Vol. 7. N. 434. Kirke à Granville, 2—10—1880. (1)

العقوبة بفرض غرامات كبيرة وبسجن مرتكب المخالفة ومصادرة المركب التى يضبط عليها الرقيق[1] .

وقد رأينا كيف أنه عندما تولى برغش الحكم أرادت بريطانيا أن تحصل منه على قيود جديدة فاقترحت أن يقتصر تصدير الرقيق على ميناء واحد هو ميناء دار السلام ، وأن ينحصر الاستيراد فى جزيرة زنجبار ويكون هذا الاستيراد قدر حاجة السكان فقط ، وبتصريح خاص من السلطان . ولكن برغش رفض هذه المقترحات بل إنه تردد فى إصدار تصريح يتعهد فيه بالتزام المعاهدات التى ارتبط بها أسلافه ، ولم يرضخ إلا بعد أن هدده تشرشل باستعمال القوة . حينئذ حاولت البحرية البريطانية أن تظهر نشاطا كى تثبت كثرة المخالفات التى يرتكبها التجار العرب ، ففتشت نحو ٤٠٠ مركب عربية سنة ١٨٧١ ، ولكنها لم تستطع أن تثبت حالات تلبس إلا على إحدى عشرة سفينة فأرجع الضباط الإنجليز هذه النتيجة غير المرضية إلى قلة السفن المختصة لأعمال التفتيش فلم يكرس لمراقبة منطقة غرب المحيط الهندى سوى سبع سفن حربية بريطانية كانت ترابط عند مداخل الخليج العربى والبحر الأحمر وساحل الصومال . وفى المدة ما بين سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٦٩ قدر عدد الرقيق الذين هربوا من زنجبار إلى الدول الإسلامية بنحو ٣٧٠٠٠ لم يعثر منهم إلا على ٢٦٤٥ ، استولى عليهم ضباط البحرية البريطانية . ولما لم يكن من الممكن إعادتهم إلى مواطنهم داخل إفريقيا فقد أرسلوا إلى المستعمرات البريطانية للعمل بها كأجراء أحرار . وقد شكى الضباط الإنجليز من الصعوبات العديدة التى تعترض التفتيش ، أهمها الجهل باللغات المحلية ثم صعوبة التمييز بين الرقيق المهرب مخالفة للمعاهدات ، وبين الرقيق الذى يمتلكه أصحاب السفن ملكا شخصيا والذى لا تنطبق عليه المعاهدات . وإزاء مقاومة

---

(١) S. P. 1864- Vol.5, p. 480

غش وشكوى السلطات البريطانية فى المحيط الهندى قررت الحكومة البريطانية تأليف لجنة برلمانية سنة ١٨٧١ للتحقيق فى تجارة الرقيق بشرق إفريقيا . واستمعت اللجنة إلى شهادات المعنيين بهذه الشئون ومنهم الدكتور « بارتل فرير » ، الذى سيتولى فيما بعد المفاوضات مع زنجبار والتى انتهت بعقد معاهدة سنة ١٨٧٣ لإلغاء تجارة الرقيق . وقد اقترح فرير أمام هذه اللجنة إنشاء مستعمرة للرقيق المحررين جنوب دار السلام أسوة بما حدث فى إفريقيا الغربية . ولكنه أضاف بأن هذه المستعمرة لا يشترط وضعها تحت إدارة بريطانيا بل يمكن بقاؤها تحت سيادة السلطان مع إشراف بريطانى[١] .

ويلاحظ أن اقتراحات ضباط البحرية كانت أشد عداء نحو حكومة زنجبار . فمن هؤلاء مثلا الأميرال هيث Heath الذى اقترح ضم منطقة من ممتلكات زنجبار لتكون مأوى للعبيد ، وذكر بأن الإنجليز قد ضموا من قبل ميناء لاجوس على ساحل إفريقيا الغربى لهذا الغرض ، وإذا رفضت زنجبار الخضوع لسياستنا فعلينا أن نشترى جزءا من أراضيها أو نضع أيدينا عليها بالقوة حتى نتخذ منها مركزا تشع منه الحضارة البريطانية على إفريقيا[٢] . ولما سئل هيث هل يرى وضع زنجبار تحت الحماية البريطانية ؟ أجاب بالإيجاب ، وكان الضباط يعتقدون أن تنازل السلطان عن جزء من أراضيه أو الاستيلاء عليه بالقوة أمر يسير لأنهم لم يقدروا مركز السلطنة الأولى . ولكن الساسة فى بريطانيا لم يوافقوهم على هذا الرأى ومالوا إلى فكرة عقد معاهدة تحرم تجارة الرقيق نهائيا فى البحر ، وزيادة السفن المخصصة للمراقبة والتفتيش وتزويدها بالمترجمين .

وتنفيذاً لهذه السياسة أرسلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٧٣ وفداً

---

(١) R. S. T, p. 451

(٢) Ibid p. 411.

برياسة «برتل فرير» يساعده بادجر المستشرق المتخصص فى تاريخ عمان . وكان على فرير أن يعقد معاهدة مع كل من سلطان زنجبار ومسقط لإلغاء تجارة الرقيق . وفى طريقه إلى زنجبار توقف الوفد البريطانى فى روما ، وأقنع البابا بالتعاون مع بريطانيا فى سياسة الإلغاء بالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن تتحمس لهذا الأمر ، مثل الكنيسة البروتستانتية وأرسل البابا تعليماته إلى البعثات التبشيرية فى إفريقيا لمساعدة فرير فى مهمته . وفى زنجبار اصطدم فرير بمعارضة شديدة من السلطان فى بداية الأمر . فقد قال برغش « نحن نود صداقة بريطانيا ، ولكن فيما تطلبه خراب لنا ، وسيثير السكان علينا ، فإذا رأيتم تنفيذ ذلك بالقوة ، فنحن نسلم أمرنا لله إذ ليست لنا قوة نعارض بها بريطانيا[1] » .

وحاول فرير إقناع برغش بأمرين . الأول : إعفاؤه من دفع المعاش السنوى لمسقط ، واستعداد بريطانيا أن تتحمل هذا المبلغ على ميزانيتها . والأمر الثانى : إمكان زيادة الضرائب على العاج والصمغ . ولكن برغش أجاب بأنه لن يدفع بعد الآن على كل حال فلسا واحدا لمسقط . وقبل أن يتخذ فرير إجراء حاسما قام برحلة فى الموانى الإفريقية ليشرف بنفسه على مدى اتساع هذه التجارة ، ولكنه لم يستطع أن يعثر على أثر واضح لها ، لأن التجار علموا بمجيئه ، فأخفوا معالم تجارتهم . وفى هذه الأثناء اقترح كيرك على برغش تأجيل عقد المعاهدة سنة واحدة ، ولكن السلطان قال بأنه لا يسعى من أجل التأجيل ، فإما أن تعقد المعاهدة بالقوة وإما لا تعقد أصلا . ويبدو أن روح التحدى كانت تسيطر على الجانبين . وخلافا للمألوف كتب برغش إلى حكام الموانى فى مايو سنة ١٨٧٣ يخبرهم بإمكان استئناف تجارة الرقيق بعد انتهاء أجل فترة التحريم طبقا لقرارات سنة ١٨٦٤ . وحينئذ قرر فرير استعمال القوة ، فأمر البحرية البريطانية بحصار سواحل زنجبار ، واستخدمت

---

(1) K. P. Vol. I..N57.

لهذا الغرض ١٤ سفينة ، كما أمر بتفتيش جمرك العاصمة . فكان ذلك أول عدوان أوربى مسلح يقع على السلطنة العربية الإفريقية ، وهو خرق صريح لتصريح سنة ١٨٦٢ . ولكن فرنسا التى اشتركت فى إصدار هذا التصريح كانت فى ذلك الوقت أضعف من أن تحاول معارضة السياسة البريطانية فى شرق إفريقيا . والواقع أن كيرك منذ بداية الحادثات فكر فى الاستعانة بتأييد الدول الكبرى الممثلة لدى السلطان . وهى فى ذلك الوقت ألمانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا . فلم يجد تأييدا إلا من قناصل الدولتين الأوليين أما «دى فيين» القنصل الفرنسى فقد احتج بأنه ينتظر تعليمات حكومته ، ولم يكن الرأى العام فى فرنسا أو السلطات الاستعمارية بصفة خاصة مقتنعة بهذه الإجراءات البريطانية . وفى خطاب «دى فيين» إلى البحرية الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تعلل هذه الإجراءات البريطانية بدوافع المصلحة . فقد ذكر أن بريطانيا تهدف إلى حرمان زنجبار من مواردها . وبذا تضطر السلطان إلى طلب المعونة المالية منها ، فيصبح حاله أشبه بأحد راجات الهند[1] . ولكن أوراق كيرك تتهم السلطان بأنه ذهب إلى حد طلب الحماية من فرنسا وأن «دى فيين» فتح له باب الأمل فى هذه الحماية لولا أن «دى راموسا» وزير الخارجية الفرنسية خذله ، بل إنه سخر من برغش وأظهره بالرجل المتقلب الذى يريد التلاعب على دولتين أوربيتين ، وأمر «دى فيين» بأن يؤيد بريطانيا فى سياستها[2] . ومنذ ذلك الوقت أخذ الفرنسيون يساهمون مع الإنجليز فى تفتيش السفن العربية ولا يستثنون من ذلك السفن المتجهة إلى مايوتا أو نوسيبى .

ولما شعر برغش بتضييق الخناق عليه حاول أن يخفف من الشروط البريطانية . ولكن لجنة التحقيق البرلمانية كانت قد أجمعت على أن الإلغاء

---

(١) A. C. O. I.No. 40, Deuvinne à la Marin 31—12—1872.

(٢) K. P. Vol. 1. P. 64

إذا لم يكن شاملا فلن يكون فعالا . وفى أول يونيو سنة ١٨٧٣ اتفقت السلطات البريطانية على استخدام القوة لا لإيقاف التجارة لأن ذلك يتطلب وقتا طويلا ، وإنما لإجبار برغش على توقيع المعاهدة . وقد صحب ذلك تصريح من فرير بأن تجارة الرقيق تعتبر منذ هذه اللحظة عملا من أعمال القرصنة وفى الثالث من يونيو جمع كيرك السلطان وكبار رجال دولته ، ودعا قنصلى ألمانيا وأمريكا للحضور ، وأعلن برغش بقرار الحصار البريطانى ، وأنه لا جدوى من الأمل فى حماية فرنسا . فلما احتج السلطان بأن المعاهدات لا تسمح بضرب الحصار على هذه الدولة المستقلة ، أجاب كيرك « وهل كانت هناك معاهدة تسمح بالاستيلاء على باريس؟ » مشيرا بذلك إلى احتلال الألمان للعاصمة الفرنسية سنة ١٨٧١ . وكل هذا يدلنا على مدى اعتقاد كيرك بوجود مؤامرات فرنسية وراء معارضة السلطان الشديدة. وقد ذكر فى خطابه إلى الخارجية بأن الإشاعات ترددت فى ذلك الوقت باحتمال مجىء سفينة فرنسية ولجوء برغش إليها . ولذلك قابل كيرك القنصل الفرنسى فى اليوم التالى ولامه على موقفه (١) . وكمحاولة أخيرة عرض برغش أن يسافر بنفسه إلى لندن كى يطلب إلى حكومة جلالتها النظر بعين العطف إلى قضيته . ولكن كيرك حذره من ترك البلاد فى مثل هذه الظروف العصيبة التى توشك أن تتحول إلى ثورة أهلية . فضلا عن أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتهاون فى هذا الأمر حتى ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وأخيرا لم يعد برغش أمامه سوى الاستسلام وتوقيع المعاهدة المعروضة عليه فى ٥ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم يحصل إلا على إرضاء بسيط بخصوص العبيد الذين يعملون على مراكبه وجواز إعادتهم فى حالة هروبهم إلى إفريقيا .

---

(١) F. O. 84 Vol.1374, Kirke à Granville, 5—6—1873.

وعلاوة على هذا أفهمه كيرك بأن عرض فرير عليه بالإعفاء من دفع المعاش إلى مسقط قد فات أوانه بسبب طول عناده .

أما المعاهدة فتنص على الأمور الآتية :

١ — منع تجارة الرقيق بين بلد وآخر من موانى إفريقيا ومعاقبة السفن التى تخالف هذا الأمر بالاستيلاء عليها ، ومحاكمة ربانها بواسطة المحاكم المخصصة لهذا الغرض من جانب حكومة جلالتها .

٢ — التعهد بإقفال أسواق الرق فى السلطنة وهذا يعنى ضمنا بقاء التجارة على نطاق فردى .

٣ — حماية الرقيق الذين يحررون طبقا للمعاهدات .

٤ — تعهد بريطانيا بمنع الهنود من تملك الرقيق أو التجارة فيه .

ولم تكد تنتهى بريطانيا من عقد هذه المعاهدة التى تختص بالتجارة البحرية حتى تنبهت إلى ميدان آخر للتدخل . فقد لاحظ لفنجستون وغيره من الرحالة الإنجليز أهمية تجارة الرقيق داخل القارة . وقالوا إنه لا بد من اتخاذ إجراء فى هذا الميدان ليكمل أعمال الأسطول البريطانى فى البحر . وأرسلت بريطانيا إلى إفريقيا بعثات جديدة للتحقيق . وانتهت هذه البعثات إلى أن معاهدة سنة ١٨٧٣ قد أدت إلى تحول طرق التجارة من البحر نحو داخل القارة ، وترتب على هذا أن زادت آلام الرقيق ، لأن اجتياز الطرق البرية الطويلة من كلوة حتى الصومال لابد وأن يكلف العبيد مشاق هائلة . وقد قدر هلوود القنصل الإنجليزى فى ممبسة عدد الرقيق الذين ينقلون عن الطريق البرى فى سنة ١٨٧٦ بـ ١٨٠٠٠ رقيق سنويا[١] . ونتيجة لهذه التقارير انفسح

---

(١) F. O. 84, Vol. 1400, Holmwood à Durby 6—5—1876

المجال لتقديم اقتراحات استعمارية بريطانية فى شرق إفريقيا ، فأثيرت مسألة احتلال ممبسة . كما اقترح إنشاء خط حديدى يصل ما بين الساحل وتابورة تقام على حوافه مراكز بريطانية للرقابة .

ولكن كيرك استطاع أن يقنع برغش باتباع سياسة جديدة من التعاون الكامل مع بريطانيا حتى يبعد عن بلاده هذه الأخطار التوسعية . ونجح أولا فى استصدار قرار بتحريم دخول الرقيق إلى موانى الصومال بالذات ، وهى قسمايو ومقديشيو وبراوة ومركة . والبدء بهذه الموانى يجعلنا نتساءل هل كان قصد برغش هو الحصول على تأييد بريطانيا له كى تعيد سلطته فى هذه المنطقة بالذات التى تعرضت فى هذا الوقت لخطر الغزو المصرى[١] ؟ . على أن برغش لم يلبث أن اتخذ قرارا أشد خطورة فى يناير سنة ١٨٧٦ . فقد أمر حكام الموانى بالقبض على تجار الرقيق الذين يأتون من داخل إفريقيا، وتحرير العبيد الذين تستولى عليهم الإدارة المحلية[٢] . وكان هذا إجراء خطيرا أثار سخط كثير من السكان ولا سيما سواحلية ممبسة وحكام الموانى . وكان بعض هؤلاء يستثمر أمواله فى تجارة الرقيق مثل عبد الله بن سعيد حاكم كلوة . ورغم أنه ينتمى إلى أسرة أبى سعيد فقد قبض عليه بتهمة الاتجار فى الرقيق وسجن . وتدلنا المناقشة التى دارت فى مجلس برغش قبل القبض على عبد الله كيف أن هؤلاء الحكام لم يدركوا قط مغزى مكافحة تجارة الرقيق . وكان هذا المجلس قد انعقد لمحاكمة بعض البحارة الذين اتهموا بنقل ثلاثين عبدا إلى بمبة فاعترف عبد الله بأن ذلك يجرى عادة دون علم السلطان لأن الكل عبيد له . وعرف أصحاب النفوذ بعد هذا الحادث أن مركزهم لن يشفع لهم .

---

(١) انظر القسم الثالث من هذا الفصل .

(٢) F. O. 84. Vol. 1453. Kirke à Durby, 15—1—1876.

على أن هذه الإجراءات أدت بالسلطان إلى أن يعتمد اعتمادا كبيرا على تأييد الإنجليز ، فبعد صدور قرار يناير سنة ١٨٧٦ استعان برغش بسفينة حربية بريطانية أرسلها إلى كلوة ليمنع وقوع الاضطرابات فيها . ومن الناحية الاقتصادية زادت أهمية الساحل بالنسبة للتجارة الأوربية لأن التجار السواحلية اضطروا إلى استنباط مواد أخرى للتجارة ولاسيما المطاط الذى تزايد تزايدا مطردا وأصبحت أهميته تعادل العاج والصمغ فى تجارة شرق إفريقيا . بينما ضعفت صلات زنجبار ببلاد العرب والعالم الإسلامى عموما ، لأن هذه الأقطار لم تكن بحاجة إلى تلك المواد الخام مثل دول أوربا الصناعية[١] .

أخذت تجارة الرقيق تختنق إذن تدريجيا من شرق إفريقيا ، وكان آخر حادث قبض فيه على سفينة متلبسة فى سنة ١٨٩٩ . أما نظام الرق نفسه فقد ظل قائما فى السلطنة حتى بعد وضع الحماية على زنجبار . وفى ٥ أبريل سنة ١٨٩٧ صدر مرسوم هام ينص على أن كل عبد يطلب إسقاط حالة الرق عنه ، يجب أن يجاب إلى طلبه فى الحال باستثناء الإماء اللاتى لهن ولد . وتدلنا الأرقام التى أحصيت عن عدد تلك الطلبات ، على أن هذا المرسوم لم يكن له الأثر البعيد الذى توقعه الإنجليز . ففى سنة ١٨٩٨ بلغ عدد طلبات التحرير ٢٧٣٥ طلبا ، وفى سنة ١٨٩٩ بلغ ٣٣٥٧ طلبا . ثم أخذ الرقم يهبط بعد هذا التاريخ لأنه ثبت بالتجربة أن الرقيق الذين تحرروا لم يجدوا عملا حتى أن بعضهم طالبوا بالعودة إلى ملاكهم . ففى سنة ١٩٠٠ بلغت طلبات التحرير ١٧٢٠ طلبا وفى سنة ١٩٠١ بلغت ٨٤٤ طلبا . ثم اختفت بعد هذا التاريخ[٢] . ولم تنجح محاولة جمعية الكويكرز فى إنشاء مزرعة لتشغيل

---

(١) F. O. 84, Vol. 1574. Rapport de Holmwood, 30—1—1880.

(٢) Hamilton, PP. 238, S. Q.

الرقيق المحررين فى جزيرة بمبة . ولوحظ أن كثيرا منهم أخذ يكون عصابات للنهب والسرقة ، حتى إن السلطات البريطانية أرادت أن تعدل المرسوم بحيث يحرم تحرير العبد إلا بعد أن يثبت وجود عمل له .

والنتيجة التى نستخلصها من هذه الدراسة ، هو أن إصدار القوانين والتشريعات لم يقض على مشكلة الرق ، وكان الأفضل فى معالجة مثل هذه المشكلة انتظار وقوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى لابد أن تؤدى إليها الأوضاع الجديدة فى زنجبار ، ومثل هذه التغيرات تتطلب وقتا من الزمن . وهذا ما يجعلنا نتردد فى أن نشارك المؤرخين الإنجليز شعور الفخر الذى يغلب عليهم حين يتناولون موضوع تجارة الرقيق ودور بلادهم فى مكافحتها فى جميع قارات العالم لأن التدخل البريطانى لم يكن وحده العامل الحاسم فى القضاء على تلك التجارة .

جـ — بين مصر وزنجبار

كانت مسألة تجارة الرقيق من العوامل الأولى التى زادت من النفوذ البريطانى فى زنجبار فى عهد السلطان برغش ، ثم جاء النزاع بين مصر وزنجبار ليضيف عاملا جديداً فى تقوية النفوذ البريطانى . إذ أن بريطانيا تدخلت فى أمر هذا النزاع باسم مصالح زنجبار . فظهرت أمام برغش بمظهر الحليف القوى الذى يحمى سلطنته من الأخطار الداهمة .

ومما يسترعى الانتبـــاه أن زنجبار قامت بدور فى شرق إفريقيا شبيه بذلك الذى قامت به مصر فى السودان . وهو نشر الحضارة العربية الإسلامية ، وإن كان ذلك فى نطاق إمكانياتها . ومن الملاحظ أيضاً أن الدول الأوربية استفادت من العمل الذى قامت به الدولتان فى إفريقيا . فإن نشر الحضارة وتعبيد الطرق وإقرار الأمن ، مهد السبيل أمام أوربا كى تحل إدارتها محل مصر وزنجبار يوم أن وقعت هاتان الدولتان تحت قبضتها .

ورغم هذا الدور المتشابه للدولتين لم تقم بينهما صلات تذكر . وكل مالدينا من أخبار عن هذه الصلات هو وضع مشروع معاهدة فى عام ١٨٧٢ إذ يروى «إسماعيل سرهنك» صاحب كتاب «حقائق الأخبار عن دول البحار»[1] ، أن إحدى فرق الجيش المصرى تسللت من أوغندة إلى زنجبار ، واستقبلت استقبالا حسنا من السكان ، وعرض قائدها على برغش مشروع معاهدة تنص على وضع بلاده تحت الحماية المصرية . ولكن غوردون وكان حينئذ حاكما على مديرية خط الاستواء ، عرقل هذه المساعى . فكتب إلى برغش يحذره من وقوع سلطنته تحت الحماية المصرية ، وفى نفس الوقت أوعز إلى إسماعيل بأن سلطان زنجبار يسىء معاملة التجار المصريين . وعندما قام برغش بزيارة لندن فى سنة ١٨٧٥ توقف فى طريق عودته بالقاهرة وقابل الخديوى إسماعيل . ولكن هذه المقابلة لم تؤد إلى أى عمل جدى ، بل على العكس لم تمض بضعة أشهر حتى بدأ النزاع بين الدولتين ذلك النزاع الذى استفادت منه بريطانيا دون أى فريق آخر .

والواقع أن كلا الدولتين استخدمتا لتمهيد الطريق للاستعمار البريطانى . فمن المعروف أن إسماعيل اعتمد على موظفين إنجليز فى إدارة السودان . وكان كثير من الإنجليز المتخصصين فى المسائل الإفريقية يرون أن توسع تلك الدول « الشرقية » مثـــل مصر أو زنجبار فى إفريقيا ، هو الطريق الذى سيمهد للتوسع البريطانى فيما بعد . وكان هؤلاء أميل إلى تأييد زنجبار ضد مصر لأن حكومتها أطوع للسياسة البريطانية . وبالطبع وجد فريق آخر من هؤلاء المتخصصين عارض هذه النظرية أساسا ، ودعا إلى استعمار أوربى مباشر فى إفريقيا ، ولكن لم يكن قد حان وقت تطبيق هذه السياسة بعد .

ومنذ فكر إسماعيل فى سنة ١٨٧١ فى مد نفوذه على ساحل الصومال وراء زيلع ، لم يشأ أن يفعل ذلك دون الحصول على رضا الإنجليز ولذلك

---

(١) سرهنك : ج ٢ . ص ٣١٩ .

عندما قابل مندوبه نوبار باشا السفير البريطانى بالأستانة فى العام التالى ، حاول أن يقنعه بأن امتداد الإدارة المصرية على ساحل الصومال سيساعد على تنفيذ سياسة الإنجليز فى مكافحة تجارة الرقيق[١] . ولم يهتم الإنجليز بهذا الأمر نظراً إلى أنه لم يكن من الواضح إلى أى مدى يريد إسماعيل بسط نفوذه على ساحل الصومال .

لم تظهر بوادر الاحتكاك بين سياسة إسماعيل فى الصومال وبين سلطات زنجبار التى تسيطر على الجزء الجنوبى منه إلا فى أواخر سنة ١٨٧٥ . وذلك نتيجة لخطة رسمها غوردون تهدف إلى فتح منطقة البحيرات عن طريق ساحل إفريقيا الشرقى . فقد لاحظ غوردون أن الوصول إلى البحيرات تحول دونه صعوبات طبيعية جمة لوجود منطقة السدود النباتية فى أعالى النيل . فبعث إلى إسماعيل بمشروع مؤداه أن يفتح المصريون طريق البحيرات من جهة الساحل الشرقى . واقترح أن تنزل حملة مصرية عند مصب نهر الجب وتقيم فى حوضه عدة مراكز عسكرية وتجارية إلى أن تتصل بإقليم البحيرات ، ويبدو أن غوردون عاد فخشى أن يصطدم هذا المشروع بمصالح زنجبار تلك الدولة التى ترتبط ببريطانيا ارتباطا وثيقا . فأرسل خطابا إلى برتون الرحالة المعروف يسأله عن حدود السلطنة ، وأشار إلى احتمال تدخل كيرك ضد المشروع . وفعلا حينما أبلغت الحكومة البريطانية عن طريق قنصلها فى زنجبار بأعمال المصريين فى جنوب الصومال أرسلت لوما إلى غوردون . فما كان من الموظف الإنجليزى لدى الحكومة المصرية إلا أن تراجع عن سياسته ، وأرسل إلى إسماعيل تفنيذا للمشروع السابق يدل على أنه كان يتلاعب بالحقائق الجغرافية وفق هواه ، لأنه كان يعتقد بجهل رجال الدولة فى مصر . فقد ذكر أنه لم يكن يقصد اتخاذ نهر الجب طريقا للوصول إلى البحيرات لأن ذلك النهر بعيد عنها

---

(١) Sabri, Livre 3.

وإنما كان يعنى النزول فى أى نقطة شمال رأس حفون ، وهى حسب ما ذكره برتون لغوردون نهاية حدود سلطنة زنجبار[١] . وفى نفس الوقت نشط غوردون فى نقل القوارب برا لتجنب مساقط الفولا فى بحر الجبل حتى يتمكن من الوصول إلى البحيرات عن طريق النيل ، وبذا يظهر للخديوى عدم جدوى مشروعه السابق الذى لم ترض عنه الحكومة البريطانية . ولكن قبل أن يتحول غوردون عن مشروعه كان الخديوى قد أسرع بالتنفيذ . فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ أرسل بتعليماته إلى ماكيلوب قائد القوات المصرية فى زيلع وبربره ، بأن يرسل حملة إلى خليج فرموز الواقع على مائتى ميل جنوب نهر الجب ، وأن ينزل بعض الحاميات إلى ساحل الصومال فى طريقه إلى الخليج . ومعنى هذا أن تدخل مقديشيو وبراوة ولامو ضمن منطقة العمليات المصرية . ولكنه أوصى فى نفس الوقت بأن يتحاشى الاحتكاك بأية سلطة محلية فينزل قواته فى الأماكن التى لا تقوم فيها إدارة رسمية . ويبدو أنه كان من الصعب تنفيذ هذه التعليمات ، لأن ممثلى حكومة زنجبار كانوا منتشرين فى جميع الموانى الصومالية حتى وارشيخ شمالا . ولذلك عندما وصل ماكيلوب إلى براوة فى منتصف نوفمبر طلب إلى حاميتها التسليم فامتثلت للأمر . وفى قسمايو صادف برغش ٤٠٠ من جند السلطان واضطر إلى تهديدهم باستخدام القوة ، فسلموا القلعة بمجرد التهديد[٢] . أما بالنسبة للمدن المحصنة تحصينا شديدا مثل مقديشيو ومركة ، فقد آثر ماكيلوب تجنبها ، وقد ظهر الأسطول المصرى أمام لامو أقصى حدود الصومال الجنوبية . وحسب تقارير كيرك التى بالغت بلا شك فى تصوير هذه الحملة ، تآمر المصريون مع سلطان ويتوفى الداخل ومع حاكم سيوى إحدى موانى كينيا . وتدعى هذه التقارير بأن سكان الصومال

---

(١) R. G. S. 1935. P. 207.

(٢) وصف شاييه لونج هذه الحملة وكان يعمل فيها قائدا للقوات البرية .

C F . Chaille Long, My Life in four Continents, London, 1912 .

تلقوا بالاستياء مجىء الحملة المصرية ، لأنهم كانوا يفضلون حكم زنجبار . ونقل كيرك شهادة المبشر برايس التى ذكر فيها أن أهل ممبسة أصبحوا فى حالة هلع ، وأن التجار الهنود يحزمون بضائعهم لنقلها على المراكب[1] . والواقع أن المصريين لم يهملوا جانب الدعاية لاسترضاء سكان الصومال ، فلجئوا إلى تحريك العواطف الدينية . وقالوا إنهم أتباع السلطان العثمانى خليفة الإسلام الأكبر ، الذى يعتبر أعظم قوة فى وجه النصارى بخلاف سلطان زنجبار الذى يخضع لهم . وفى سبيل الدعاية راحوا يفهمون الصوماليين بأنهم لن يخضعوا لأوامر الإنجليز بخصوص إلغاء تجارة الرقيق .

أما كيرك فبمجرد سماعه بأنباء الحملة استقدم سفينة حربية بريطانية حملته إلى جنوب الصومال . وبعد أن اطمأن على سلامة مقديشيو ومركة ذهب إلى براوة وطلب إلى السلطات المصرية النزول بها ولكنها منعته ، فأرسل إنذارا بضرب المدينة ، فرضخت السلطات المصرية للإنذار ، وأخذ كيرك يستحث جميع السلطات البريطانية المختصة . فكتب إلى دربى وزير الخارجية واستكتب السلطان أيضا رسالة احتجاج وجهها إلى حكومة لندن كما استكتب التجار الهنود شكوى إلى حاكم الهند وأرفق ذلك بخطاب منه شخصيا[2] . ولكن حاكم الهند «نورث بروك» لم يتدخل فى الأمر اعتقادا منه بأن المسألة من اختصاص حكومة لندن . ولم ينس كيرك فى جميع هذه المراسلات أن يذكر بأهمية بقاء سلطنة زنجبار لمكافحة تجارة الرقيق . والواقع أن كلا من غوردون وكيرك حاول أن يثبت لدى حكومته بأن خطته أنجح لبتر تجارة الرقيق . ويبدو أنه كان هناك عداء شخصى يحرك الرجلين ، وإن راعى كل منهما مصلحة حكومته قبل كل شىء . وأخيرا حسم كيرك هذه المناقشة بخطاب إلى وزير الخارجية فى أبريل سنة ١٨٧٦ ذكر فيه أن كلا من الخديوى والسلطان حاكمان

---

(١) K . P . Vol . 5 . No. 310 .

(٢) K . P. Vol . 5 , No . 303—306 , 2 - 12 - 1875.

مسلمان لا يؤمنان إلا بنظام الرق ، ولو أرادت بريطانيا منع هـذه التجارة بصورة فعالة ، فعليها أن تضم ميناء من موانى الصومال لتكفل فى المنطقة إدارة قوية [١] .

ومنذ أن وصلت أنباء الحملة المصرية الأولى إلى لندن فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أبرقت الحكومة البريطانية إلى كيرك بأن يتجنب استخدام القوة ريثما تستعلم الحكومة من قنصلها بالقاهرة عن حقيقة أهداف الحملة . ولم يشأ إسماعيل كعادته أن يتحدى المصالح البريطانية فى إفريقيا . وعلى العكس من هذا طلب وساطة الإنجليز لدى سلطان زنجبار حتى يكف عن ادعاءاته فى جنوب الصومال ، وحاول أن يغرى الحكومة البريطانية بجهوده لمكافحة تجارة الرقيق . فذكرها بالنفقات الهائلة التى بذلها لهذا الغرض فى المديرية الاستوائية . ولكن كان هناك دافع اقتصادى آخر يدعو الخديوى إلى التمسك قدر الإمكان بسـاحل الصومال . فقد ثبت أن استغلال موارد المديرية الاستوائية لا يمكن أن يتم بطريقة عملية بدون إيجاد طريق يصلها بالمحيط الهندى ، لأن السلع التى تنتجها هى نفس السلع التى يستخرجها التجار العرب التابعون لزنجبار من إفريقيا . وأعنى بذلك العاج والصمغ أساسا . فإذا كان على الإدارة المصرية أن تنقل هذه السلع على المراكب النيلية عبر ألفى ميل حتى توصلها إلى ميناء الإسكندرية لتشحن إلى أوربا ، فإن هذه الطريقة ستجعل صادرات مصر من هذه البضائع غالية جدا لا تستطيع منافسة صادرات زنجبار [٢] . وعلى كل فإن الحكومة البريطانية لم تأخذ حجج الخديوى بعين الاعتبار فأعلنت أنها تعترف بامتداد السلطة المصرية إلى رأس جردفون فقط ، أما ما جنوب ذلك فهو فى رأيها جزء من سلطنة زنجبار . وهكذا قبل أن ينتهى شهر ديسمبر من سنة ١٨٧٥ . كان إسماعيل قد أرسل أمرا إلى

---

(١) K . P. Vol. 6, No. 384 .

(٢) Coupland, II. P. 270 — 300.

ما كيلوب بالانسحاب من جنوب الصومال والعودة إلى قاعدته فى زيلع .
ويبدو أن الحملة المصرية كانت فى مركز حرج حتى قبل مجىء الأمر بالانسحاب ،
فقد وقع خطاب أرسله ما كيلوب إلى غوردون فى يد حاكم لامو ونقله
كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية[١] . وفى هذا الخطاب ذكر ما كيلوب
أن جنده لا يزيدون على ٦٥٠ وأنه يصادف صعوبة كبيرة فى تموينهم فضلا
عن إيجاد الوسائل اللازمة للتوغل داخل القارة وتحقيق الهدف الرئيسى
الذى أرسل من أجله ، وهو الاتصال بالمديرية الاستوائية . ويرى ما كيلوب
أن وجود قبائل الجالا المشاغبة يكون عقبة رئيسية فى سبيل الاتصال بين
المحيط ومنابع النيل ، حتى إنه لم يجرؤ على إرسال هذا الخطاب عبر الصومال
بل اضطر إلى إرساله عن طريق هضاب كينيا .

كان هذا هو أهم صدام وقع بين السلطات المصرية وسلطات زنجبار فى
إفريقيا ، ولكنه لم يكن الأخير من نوعه ففى سنة ١٨٧٨ أرسل غوردون
أحد الرحالة الأوربيين (جاسى) باسم الإدارة المصرية ليكتشف المنطقة
الواقعة بين فرع السوباط ومنابع نهر التانا أو الجب . ولكن جاسى لم يصل
إلى هدفه وإلا لأثار اعتراضات كيرك . ذلك أن ممثل بريطانيا فى زنجبار
نصب من نفسه رقيبا على التطورات السياسية التى تحدث فى أى منطقة مهما
كانت بعيدة داخل إفريقيا الشرقية . فحين أعلنت مصر ضم منطقة فكتوريا
وألبرت نيانزا إلى السودان المصرى نبه كيرك حكومته إلى خطورة هذا
التوسع على سيادة زنجبار فى داخل إفريقيا . واقترح أن تقوم بريطانيا بعمل
مضاد ، وهو تقديم المساعدة إلى الميتيسة ملك أوغندة حتى يحتفظ باستقلاله
أمام التوسع المصرى ولكن الحكومة المصرية سارعت فطمأنت الإنجليز
بإصدار تصريح فى مايو سنة ١٨٧٩ بأنها لا تنوى ضم أى منطقة أخرى فى
إفريقيا بعد الآن .

---

(١) K. P. Vol. 6. No. 298.

الفصل العاشر

المشروعات الاستعمارية

(١٨٧٧ — ١٨٨٤)

رغم اتساع التجارة بين أوروبا وزنجبار منذ عهد السيد سعيد ظل نشاط الأوربيين مركزا فى جزيرة زنجبار أو فى الموانى الإفريقية على الأكثر، وذلك حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وهكذا ترك للعرب والسواحلية استثمار الداخل بالطريقة التى ألفوها. ولكن فى هذه المرحلة من تاريخ زنجبار تنبهت كثير من الأوساط الرأسمالية فى أوربا إلى أهمية الثروة الطبيعية فى داخل إفريقيا، تلك الثروة التى كشف عنها الرحالة الأوربيون. ومن جهة أخرى لاحظ الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون والألمان تزايد التجارة الخارجية لدولة زنجبار بصورة مطردة منذ سنة ١٨٧٦ فصمموا على ألا يتركوا العرب والسواحلية يستفيدون وحدهم من استغلال المنطقة.

فبينما بلغ متوسط تجارة زنجبار الخارجية من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٢ مليون جنيه سنويا. أخذ يرتفع بعد سنة ١٨٧٥، أى بعد الصدمة المؤقته التى ترتبت على إلغاء تجارة الرقيق بسنتين، حتى وصل سنة ١٨٨٠ إلى ٢٠٢٠٠٠٠٠٠ جنيه. وبرز المطاط من بين السلع الرئيسية التى تصدرها شرق إفريقيا إلى أوربا، فبلغت قيمة ماصدر منها سنة ١٨٧٩، ٢٥٠٠٠٠ جنيه، ويلى ذلك فى الأهمية القرنفل ١٧٠٠٠٠ جنيه، والعاج ١٦٠٠٠٠ جنيه. ونتيجة لهذا أخذت قيمة التزام الجمرك تتزايد باطراد، فوصلت إلى ٤٥٠٠٠٠ دولار

سنويا سنة ١٨٧٦ ، ٥٠٠٠٠٠ سنة ١٨٨١ على أنه فى الفترة ما بين سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٤ لم تستطع أوربا تحقيق مشروعاتها للحلول محل العرب فى استغلال الداخل . بالرغم من أن برغش كان مستعدا لمنح الشركات الأوربية امتيازات هائلة تتنافى وحقوقه فى السيادة على السلطنة . ولكن حركة الاستغلال الاقتصادى تأخرت حتى بدأت السيطرة السياسية الأوربية تثبت أقدامها على أنقاض دولة زنجبار ابتداء من سنة ١٨٨٤ . ولذلك سيكون هذا الفصل قاصرا على دراسة بعض مشروعات أوربية لاستغلال الداخل اقتصاديا دون أن تتاح لواحد منها فرصة التنفيذ، ولكن هذا لا يقلل من أهميتها التاريخية بالنسبة للمنطقة . وأهم تلك المشروعات بلاشك هو مشروع وليم ماكنن .

وترجع صلة هذا الرأسمالى البريطانى بشرق إفريقيا إلى سنة ١٨٧٦ [(١)] . وكان قبل هذا التاريخ مدير شركة للنقل التجارى فى المحيط الهندى . وقد بدأ ماكنن أعماله فى شرق إفريقيا بمشروع متواضع هو إنشاء طريق تجارى بين بحيرة نياسا والساحل ، وبناء على نصيحة كيرك اختار ماكنن دار السلام لتكون بداية هذا الطريق ، وكان برغش قد اهتم بهذا الميناء فأوصل إليه المياه العذبة وتوسع فى تعميره . وهكذا مهد له لكى يصبح عاصمة تنجانيقا فى عهد الاحتلال الألمانى ، وبعد سنتين من العمل فى هذا الطريق لم يصل امتداده فى الداخل إلى أكثر من ٧٠ ميلا . ولوحظ أن المرحلة التالية ستمر بمنطقة غير آهلة بالسكان مما يجعل المشروع غير صالح من الناحية الاقتصادية . فتوقف ماكنن عن العمل وفى هذه الأثناء قدم له مشروع ضخم أوحى به السلطان نفسه .

---

(١) قدر كيرك الأموال البريطانية المستثمرة فى شرق إفريقيا فى هذا التاريخ بنحو مليون جنيه ، وذلك باعتبار أن التجار الهنود الذين يعملون هناك هم رعايا بريطانيون .

ذلك أن غوردون اقترح على زميله كيرك بأن يقنع السلطان باتباع سياسة فى إفريقيا على نمط السياسة التى يتبعها الخديوى إسماعيل فى السودان ، وذلك بالاعتماد على موظفين أوروبيين لإدارة المناطق الداخلية . لأن ذلك من شأنه أن يقوى سلطة الحكومة ويضمن لها الرخاء والأمن فى جميع المناطق التى تدخل ضمن حدود الدولة . ويزعم كوبلند أن برغش اقتنع بوجهة النظر هذه ، وأصبح يعتقد بأنه إذا لم يستخدم أوربيين لإدارة الداخل فسيستولى المصريون على مصادر الثروة فى إفريقيا ، ويتغلبون عليه فى المنافسة التجارية. ولذلك وجه طلبا إلى دربى بأن يرسل جماعة من أصحاب الأموال والفنيين كى يساعدوه على نشر الحضارة فى إفريقيا وفتحها للتجارة العالمية [1] .

بعث دربى بطلب برغش إلى ماكنن وبوكستن باعتبارهما شريكين فى مشروع طريق نياسالاند ، فأسرعا بإرسال مندوب عنهما إلى زنجبار لكى يضع خطة شاملة لمشروع ضخم يهدف إلى استغلال شرق إفريقيا التابعة لزنجبار . وفى مارس سنة ١٨٧٧ قدم هذا المندوب ويدعى جيرالد وولر مشروعا مفصلا إلى السلطان . وحدد فى بدايته أهداف المشروع وهى أن تحتل الشركة أراضى السلطنة ما بين الساحل وبحيرة فكتوريا باسم سمو السلطان ، وذلك لمنع مصر من التوغل إلى هذه المنطقة لأنها لن تحترم حقوق السكان أو حرياتهم ، وتتولى الشركة حماية مصالح السلطان دون أن تكلف سموه بنفقات الاحتلال . وسيسعى أصحاب الامتياز كى تعترف بريطانيا بحدود السلطنة الداخلية وبالامتياز نفسه وإذن فللمشروع أهداف اقتصادية وسياسية معا . وأهم بنود المشروع ذاته تتلخص فى الأمور الآتية [2] :

---

(١) Coupland, I$_I$, P. 305.

ويعترف المؤرخ الإنجليزى بعدم وجود النسخة الأصلية من خطاب برغش ، وإنما استنتجها من التعليمات التى زود بها وولر مندوب ماكنن.

(٢) K. P. Vol. 6, No. 88—90-Kirke à Durby, 8—3—1877.

(١) يأذن السلطان بتأليف جمعية أو أكثر للقيام بتنفيذ الأشغال العامة فى ممتلكاته ، ويسمح لأصحاب الامتياز بتعيين مأمورين باسمه لحكم المناطق وكذلك يسمح لهم بتعيين القضاة وفقا لما تتطلبه حاجات الإدارة ، وبسن القوانين اللازمة ، وبإنشاء قوات للأمن تكون تابعة للسلطان ، ولكن يديرها ضباط معينون بواسطة أصحاب الامتياز .

(٢) يجوز للشركة حق عقد المعاهدات مع رؤساء القبائل والدول المجاورة، وحق جمع الضرائب المحلية لسد حاجات الإدارة والأمن العام والإصلاحات الداخلية ، وكذلك لتغطية ديونها وفوائد أسهمها .

(٣) يكون للشركة حق الاستئثار فى تنظيم ملاحة الأنهار واستغلال المعادن وبناء الطرق وأسلاك البرق وإصدار العملة باسم السلطان . وتضمن هذه العملة على البنك الذى تختاره الشركة .

(٤) تنظم الشركة تجارة السلاح والمخدرات بالطريقة التى تراها .

(٥) يجوز للشركة أن تحتل ميناء أو أكثر على الساحل وأن تفرض الرسوم الجمركية .

(٦) ينتقل إلى الشركة حق التزام الجمرك الذى كان ممنوحا لأحد التجار الهنود .

(٧) يحصل السلطان على ٢٠ ٪ من أرباح الشركة بصفته مساهما مؤسسا وإلى جانب هذا تستمر الشركة فى دفع قيمة الالتزام السنوى بنفس الشروط التى كانت سارية على التاجر الهندى . فإذا زادت موارد الجمرك فيما بعد تقسم الزيادة مناصفة بين الشركة والسلطان ، وعلاوة على هذا يأخذ السلطان ربع رسوم الجمارك الجديدة التى قد تنشئها الشركة ، ٥ ٪ من أرباح أعمال التعدين .

(٨) مدة الامتياز ٧٠ سنة .

ولما استشار السلطان كيرك فى هذا المشروع ، [illegible] بأن المسألة لا تتعلق بأمر الحكومة ، ولذلك فهو لا يتدخل فى هذا الشأن إلا بقدر ما تفرضه عليه واجباته كقنصل من حماية مصالح الرعايا الإنجليز . ولم يخف كيرك مع ذلك ما يتضمنه المشروع من تنازل حكومة زنجبار عن كثير من سلطاتها الأساسية ، بل ومخالفته لارتباطات برغش مع الدول الأخرى تلك الارتباطات التى تنص على حرية التجارة فى السلطنة ، بينما أن المشروع يقيم نظاما احتكاريا فيها ، فكان جواب برغش أن ما يهمه هو رخاء السلطنة قبل كل شىء . ولم يعترض برغش إلا على بضعة بنود ، منها حق تعيين القضاة المسلمين فى المنطقة الساحلية . فقد خشى أن ينتقل هذا الحق إلى شركة أجنبية ، وطالب بعدم إرهاق السواحلية بالضرائب لأنهم لم يعتادوا دفعها بصورة منتظمة إلى حكومته . وعلى كل فإن امتيازات هذه الشركة طبقا للمشروع تذكر إلى حد كبير بامتيازات شركة الهند الشرقية فى شبه جزيرة الهند .

وعند عودة ولر إلى لندن حاملا هذا المشروع ، تنبـــه ماكنن إلى المخالفات الدولية التى يتضمنها ، ولذلك أضاف إليه بندا ينص على حماية حقوق الدول الأخرى . أما فيما يتعلق بسلطات الشركة ومدى تعارضها مع حقوق السيادة التى لحكومة زنجبار فقد رأى ماكنن تعديل الاتفاق بطريقة أخرى تجعل حقوق الشركة أكثر وضوحا ، فينص التعديل على حقها فى تأليف جيش خاص بها ، وجمع الجند اللازم من بين السكان المحليين . وينص صراحة على انتقال حق احتكار الجمرك إلى الشركة . وإن أضاف إرضاء بسيطا للسلطان ، وهو ألا تقل مخصصاته من الجمرك عن مبلغ ٤٥٠٠٠٠ دولار سنويا . وهو المبلغ الذى يدفعه التاجر الهندى حاليا . كذلك تنازل للسلطان فى أمرين آخرين أحدهما يتعلق بتعيين القضاة فى الساحل فيتم بموافقة السلطان .

والأمر الثانى هو السماح لحكومة زنجبار بأخذ قرض من الشركة فى حدود ٥٠٠٠٠ جنيه(١) .

عاد ولر إلى زنجبار حاملا المشروع بعد إدخال التعديلات التى أشرنا إليها . وبعد أن حصل على موافقة وزارة الخارجية ومكتب الهند الذى رحب بهذا الامتياز . وقد أضاف ماكنن فى تعليماته إلى ولر بأن يوجه نشاط الشركة إلى المنطقة الممتدة فى الداخل نحو بحيرة فكتوريا ليحقق هدفا سياسيا بجانب الهدف الاقتصادى . ولهذا الغرض أفهمه بضرورة احتلال ميناء فى القسم الشمالى من السلطنة ، ونقطة على مصب نهر التانا وأخرى فى أقصى الجنوب فى تنجانيقا .

ولما استأنف ولر مفاوضاته مع برغش فى زنجبار فى مايو سنة ١٨٧٨ ، وذلك بحضور بادجر كمستشار للسلطان اصطدم بمعارضة جديدة لم يصادفها من قبل ، ذلك أن برغش تنبه خلال هذه المدة إلى الأضرار التى ستلحق التجار العرب والسواحلية من جراء منح هذا الامتياز . والراجح أن هؤلاء التجار شددوا عليه كى يراعى مصالحهم وأغروه بأن ازدهار تجارتهم سيؤدى إلى ارتفاع دخل الجمارك ، وربما كان نصيبه من هذا الدخل أفضل من إيرادات الامتياز . ولذلك طالب برغش إدخال تعديلات هامة على المشروع ، منها استمرار العرب فى ممارسة تجارتهم دون أن تمسهم الشركة بنظامها الاحتكارى ومنها عدم انتقال إدارة الساحل إلى الشركة إلا بصورة تدريجية وعدم زيادة الضرائب فى هذه المنطقة، لأن ذلك قد يثير القلاقل وفى المناطق الأخرى تشترط موافقته مقدما على زيادة الضرائب .

ولما أبلغت هذه المطالب إلى ماكنن رفض قبولها وتوقفت المفاوضات

---

(١) K. P. Vol. 6. No 312. F. O. à Kirke, 26—2—1878.

عند هذا الحد . ويقال إن ماكنن لم يكن متحمسا منذ البداية لهذا الامتياز ، كما أن بادجر لم يقتنع بصلاحيته ، وسواء أكان المشروع صالحا من الناحية الاقتصادية أم غير صالح ، فإن الإنجليز عادوا وأسفوا على فشله عندما سبقهم الألمان إلى التدخل فى داخل القارة سنة ١٨٨٥ متجاوزين حقوق السيادة التى تمارسها زنجبار على الساحل والتى تعترف بها جميع الدول الكبرى .

ورغم أن هيبة فرنسا سقطت سقوطا فاحشا فى نظر مسلمى شرق إفريقيا منذ عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣ فقد كانت لها هى الأخرى مشروعات استغلال اقتصادية لأجزاء السلطنة الداخلية. فقد حاولت شركة رابو مثلا إنشاء فرع لها فى تابورة . ولكنها وجدت أن منافسة التجار العرب تتطلب قيام جهاز كامل للتجارة مما قد يكلف الشركة نفقات طائلة . وفى سنة ١٨٧٨ اعتمد البرلمان الفرنسى مبلغ مائة ألف فرنك كى تساهم فرنسا برحلة استكشافية كبيرة تضارع أعمال ستانلى التى قام بها فى إفريقيا لحساب دولة أصغر من فرنسا هى دولة بلجيكا . وقد عهدت الحكومة بهذه المهمة إلى ميشيل الكسندر دبيز أحد رجال الكنيسة الكاثوليكية(١) .

بدأ دبيز رحلته من بجمويو فى صيف سنة ١٨٧٨ وكان يصطحب معه ٨٠٠ رجل من المساعدين والأتباع. ومع ذلك فإن الرحلة لم تأت بالنتائج الطنانة التى تتناسب وهذا العدد الضخم من المساعدين . ذلك أن دبيز فقد بصره فى أثناء الرحلة ثم مات بعد قليل . ولم يكن قد تجاوز بحيرة تنجانيقا بعد . ولكن هذه الرحلة أدت إلى إحياء الاهتمام القديم الذى أظهرته شركة رابو القائمة بمرسيليا بتجارة زنجبار منذ منتصف القرن التاسع عشر . وقدمت إلى برغش مشروعا

---

(١) A. Rabaud, l'Abbé Debaize et sa Mission geoagraphique et scientifique en Afique Centrale, Marseille, 1880.

حيويا لتنشيط تجارة شرق إفريقيا ، وذلك بإنشاء خط حديدى من ميناء بجمويو حتى بحيرة يوجيجى أو تنجانيقا ، كما أصبحت تسمى الآن . ولم تكن العلاقات طيبة بين برغش وبين فرنسا بصورة مستديمة فنى سنة ١٨٧٨ وقع نزاع بين حكومة زنجبار وبين إحدى السفن الفرنسية التى أرادت إنزال كمية من السلاح إلى ميناء مقديشيو وبيعها لرؤساء القبائل بحجة أن معاهدة سنة ١٨٤٤ تنص على حرية التجارة . ولكن حاكم لامو منعها من تنفيذ هذه العملية . وكذلك فعل حاكم براوة حين قدمت السفينة إلى هذا الميناء لنفس الغرض . وبناء عليه تقدمت الحكومة الفرنسية بطلب تعويض من السلطان عن الخسائر التى لحقت هذه السفينة . ولكن برغش أجاب بأن من حقه أن يحول دون بيع الأسلحة لقبائل الصومال نظرا إلى أن المعاهدة تحرم بيع الأسلحة إلى رعايا السلطان فى حالة الحرب ، وأن قبائل الصومال فى حالة عصيان دائم[1] . ويبدو أنه كان لمسألة بيع الأسلحة فى شرق إفريقيا مغزى أوسع من مجرد سوء التفاهم بين فرنسا وزنجبار . فقد درجت الدول الأوربية المتنافسة على مناطق النفوذ أن تشجع كل منها توزيع الأسلحة فى منطقة نفوذ الأخرى . ولذلك احتاجت المسألة إلى تدخل السفير البريطانى فى باريس ليدافع عن حق برغش فى منع تجارة الأسلحة من السلطنة إلا تحت مراقبة حكومتها . كذلك لم تختلف مشروعات القناصل الفرنسيين بخصوص شراء فرنسا لأحد موانى شرق إفريقيا كما فعل دى جسبارى سنة ١٨٧٧ . والواقع أن فرنسا كانت أقل حصافة فى ستر أطماعها التوسعية فى شرق إفريقيا .

ورغم هذا فقد قبل برغش مبدئيا مشروع شركة رابو بخصوص امتياز الخط الحديدى . ومن أهم الشروط التى نص عليها هذا المشروع هو أن يتولى

---

(١) A.A.E. Zan. Vol. 2. de Ferry â Bargach. 26—2—1878 et Reponse, 7—3—1878

السلطان حماية الخط الحديدى على نفقة الشركة .وأن تحصل الشركة على امتياز التعدين فى المنطقة المحيطة بالخط بحيث لا يجوز للسلطان منح امتياز آخر إلا بعد موافقة الشركة .ويجوز للسلطان طلب قرض من الشركة فى حدود ٥٠٠٫٠٠٠ دولار ومدة الامتياز ٩٩ سنة .

تسامع كيرك بأنباء هذا المشروع ولكنه ظن أن برغش لن يذهب إلى حد توقيعه . فلما أخبره السلطان فى أوائل سنة ١٨٨١ بأن المفاوضات قد تقدمت حذره من الاستمرار فى هذا المشروع[١] . ولكنه أحرج فى كيفية إيجاد مبرر لهذا الرفض . فلو أنه أظهر لبرغش السبب الحقيقى الذى يدعوه إلى اتخاذ هذا الموقف ، وهو رغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بزنجبار كمنطقة نفوذ خاصة بها ، لأظهر بلاده بمظهر الطامع فى موارد السلطنة . خاصة وأنه قد سبق لبريطانيا تقديم مشروع لاستغلال زنجبار وهو مشروع ماكنن المشار إليه سابقا . وقد رأينا كيف أن هذا المشروع كان يتضمن سلب كثير من حقوق سيادة زنجبار . وبالتالى لم يكن فى استطاعة كيرك أن يبرر موقفه بتعارض الامتياز الفرنسى مع مصالح زنجبار أو خطورته على حقوق السلطان. ولذلك لجأ إلى حجة أخرى فأظهر المشروع الفرنسى بأنه يتعارض مع ارتباطات زنجبار الدولية ، لأنه يترك لفرنسا منطقة تحتكر فيها استخراج المعادن . وعلاوة على هذا لا تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع فى مدة معينة ، وبذا يمكنها أن تعطل مشروعات أخرى لاستغلال المنطقة طوال فترة الامتياز . وذكر بأن مشروع ماكنن كان من شأنه تثبيت حقوق السلطنة من وارشيخ شمالا حتى موزمبيق جنوبا[٢] . وعلى كل فإن فرنسا ما كانت لتتشبث بمشروعاتها

---

(١) فاوض جريفيل أحد موظفى القنصلية الفرنسية فى شروط هذا الامتياز .
Ibid. Greffule, 15—1—1881.

(٢) K. P. Vol. 8. No. 107. Kirke à F. O., 3—3—1881.

فى منطقة تقر لبريطانيا فيها بالتفوق ، ولذلك اتجهت إلى تركيز نشاطها فى منطقة أخرى أقرب إلى مستعمراتها فى ريونيون وهى مدغشقر وجزر كومور ولكن كان لفرنسا مظهر آخر هام من مظاهر النفوذ فيما وراء ساحل إفريقيا الشرقى ، وأعنى بذلك نشاط المبشرين الكاثوليك . والواقع أن المبشرين الفرنسيين فاقوا رحالتهم كثيرا فى هذا الميدان[١] .

ومنذ سنة ١٨٦٣ أنشأ الفرنسيون معسكر الآباء السود فى زنجبار ثم نقلوه إلى ميناء بجمويو على ساحل القارة المواجه للجزيرة سنة ١٨٧٠ . وقد زار بارتل فرير هذا المعسكر ودعا البروتستنت إلى السير على منهج الكاثوليك من إنشاء مؤسسات دينية للزنوج المهتدين ، واختيار بعضهم كى يرسموا كهنة فيكونوا أقدر على القيام بالعمل التبشيرى بين مواطنيهم . وهؤلاء الكهنة هم الذين يعرفون باسم الآباء السود . وعندما تولى ليون الثالث عشر عرش البابوية أظهر اهتماما كبيرا بالتبشير فى إفريقيا . فأنشأ أسقفية خاصة بشرق القارة وعين على رأسها الأب ليفيجرى الذى عمل من قبل أسقفا فى الجزائر وحصل منذ ذلك الوقت على ثقة الكنيسة ، وسيمنح فيما بعد درجة الكردنالية مكافأة له على أعماله التبشيرية بإفريقيا .

قسم لفيجرى المبشرين إلى فريقين أساسيين : اختص أحدهما بالعمل حول بحيرة فكتوريا ولاسيما فى أوغندة حيث تسابق الكاثوليك البروتستنت والمسلمون كل ينشر دعوته فى هذه الأرض المستعدة لتلقى أى دعوة دينية جديدة . وسيكون لهذا التنافس أثر بعيد فى إثارة الحروب الأهلية بين السكان فيما بعد . والفريق الثانى اختص فى المنطقة التى تعرف الآن بتنجانيقا

---

(١) قام رحالان فرنسيان سنة ١٨٨٠ بزيارة شرق إفريقيا ولكنهما اقتصرا على المنطقة الساحلية . وهذان الرحالتان هما جورج رفوال وفكتور جيرو . انظر :
Révoil, Voyage au Cape Daromate, Paris, 1880I.

فقد أنشأ فيها أربعة مراكز كلها داخل القارة ، أهمها مركز يوجيجى على البحيرة نفسها ، وروممنجو على ٨٠ ميلا من البحيرة . وقد استخدم المبشرون الفرنسيون القناصة الجزائريين لحماية هذه المراكز من الناحية العسكرية وكثيرا ما تعرضت هذه المراكز لهجمات التجار العرب والسواحلية [١] .

على أن النشاط التبشيرى لم يكن قاصرا على الفرنسيين والكاثوليك ، فقد رأينا كيف أن كريف سبق إلى إنشاء أول مركز تبشيرى بروتستنتى فى راباى سنة ١٨٥٣ . وقد تسابقت فى العقد الثامن من القرن السابع عشر ثلاث هيئات بروتستنتية على إنشاء المراكز التبشرية بين قبائل كينيا وتنجانيقا الإفريقية . وهذه الهيئات هى : جمعية لندن التبشيرية التى أنشأت سنة ١٨٧٥ مركزا تبشيريا قرب ممبسة أسمته فريرتاون تخليدا لذكرى برتل فرير المشهور بأعماله فى مكافحة تجارة الرقيق . والحق أن المبشرين البروتستنت ومعظمهم من الإنجليز أظهروا اهتماما أكبر بهذه المشكلة ، فكانوا يحرضون الإفريقيين على ترك ملاكهم من المسلمين والحضور إلى هذه المراكز التى أحيطت بالمزارع والحدائق كى تفسح المجال للعمل أمام هؤلاء « العبيد المحررين » . والهيئة الثانية تدعى الكنائس الحرة المتحدة ، وقد دخلت إلى ميدان شرق إفريقيا بناء على نصيحة بارتل فرير نفسه . فأنشأت مركزا فى دية قرب ممبسة أيضا يهدف أساسا إلى تعليم الإفريقيين وسائل الزراعة والصناعة اليدوية على مناهج حديثة . أما الهيئة الثالثة فهى إرساليات الجامعات برئاسة توزر ، وقد قصرت نشاطها على جزيرة زنجبار نفسها وفى دولة أوزمبارا . ومن ثم نتبين أن البروتستنت نشطوا فيما يعرف الآن بمستعمرة كينيا البريطانية . بينما كان نشاط الكاثوليك ظاهرا فى تنجانيقا وأوغندة .

---

(١) Catdinal Lavegerie and the African Slave Trade. London 1889.

وما زالت بعض فروع هذه الشركة تعمل فى شرق إفريقيا حتى الآن ، وتبعتها أربع شركات ألمانية أخرى تخصصت جميعاً فى تجارة الصدف ، حيث إنه كان يستعمل كعملة بين شعوب غرب إفريقيا . فلما أخذت أهميته تتضاءل بسرعة كوسيلة للعملة فى غرب إفريقيا وجدت الشركات الألمانية من السلع الأخرى ما يكفى لاستمرار نشاطها لا سيما وأن ألمانيا الناهضة صناعياً كانت فى حاجة إلى المواد الخام . وفى سنة ١٨٥٦ أصبحت ألمانيا الدولة الرابعة فى تجارة زنجبار الخارجية ، وارتفعت قيمة التجارة إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه منذ سنة ١٨٥٩[١] .

ومنذ سنة ١٨٥٥ اقترح أوزوالد إنشاء قنصلية ألمانية بزنجبار ، وكان لهذا الرأسمالى نفوذ كبير فى مجلس شيوخ همبورج . ولذلك أقنع المجلس بضرورة عقد معاهدة تجارة وصداقة بين جمهوريات البلطيق الألمانية وبين زنجبار فى سنة ١٨٥٩ . وهى صورة من المعاهدة الإنجليزية والفرنسية فتنص على حرية الشراء وتملك العقارات للرعايا الألمان فى زنجبار . وسيكون لهذا النص أثر كبير فى خدمة المصالح الألمانية عندما تمتد أطماع ألمانيا الاستعمارية فى شرق إفريقيا على أن ألمانيا كانت مشغولة فى ذلك الوقت بتحقيق وحدتها القومية ، ولذلك لم يستمع بسمارك إلى اقتراحات الرحالة الألمان بوضع الحماية الألمانية على سلطنة ويتو سنة ١٨٦٧ كما رفض عرض برغش فى سنة ١٨٧٠ بوضع زنجبار نفسها تحت الحماية الألمانية .

ولم يتحول بسمارك عن هذه السياسة بعد إنشاء الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ ، وذلك اعتقادا منه بأن التوسع الاستعمارى يبعثر جهود الدول

---

(١) Regby. In. S. R. B. 1861·

الأوربية فى مناطق مترامية . ولما كان هدف السياسة الألمانية دائما هو تحقيق التفوق فى القارة الأوربية ، فإن بسمارك شجع الدول الأخرى ولاسيما انجلترا وفرنسا على الاندفاع فى سياستهما الاستعمارية ، حتى ينفرد هو بتوجيه السياسة فى أوربا . وهكذا استمر على رفض اقتراحات الرحالة الألمان المتكررة ، بضم جزء من شرق إفريقيا إلى ألمانيا . وكان برنز وكرستيان قد وجها النظر من جديد إلى أهمية وضع الحماية الألمانية على ويتو وزنجبار فى سنة ١٨٧٤ . وفى سنة ١٨٨١ أكد بسمارك هذه السياسة بقوله « طالما بقيت مستشارا للدولة فلن تتبع ألمانيا سياسة استعمارية أبدا » .

ولكن الرأى العام الألمانى أخذ يتحول تدريجياً نحو المساهمة فى أعمال الاستعمار . وربما دعاه إلى ذلك عاملان : عامل اقتصادى يتمثل فى نهضة ألمانيا الصناعية وتزايد سكانها بسرعة هائلة . وعامل ثقافى يتمثل فى هذه الكتب العديدة التى كان قد نشرها الرحالة الألمان عند عودتهم من إفريقيا وكما اشتهر الشاعر الإنجليزى رديار كبلنج بتمجيد الاستعمار البريطانى فى أشعاره ، فكذلك ظهر بين الألمان فيلسوف مؤرخ كرس جزءاً من كتاباته لإثبات حالة ألمانيا الملحة إلى التوسع الاستعمارى وهذا الكاتب هو ترشكى .

ومن المعروف أن الألمان ساهموا بالدور الأكبر فى الأبحاث الجغرافية الخاصة بإفريقيا . فقد أنشئوا مركزاً للأبحاث فى شرق إفريقيا فى جند بتنجانيقا . وفى سنة ١٨٨٢ تأسست جمعية الاستعمار الألمانية وكانت تنشر مجلة خاصة بها تضمنها هذه الأبحاث العديدة . على أن الجمعية لم تجتذب شخصيات كبيرة عند إنشائها . ولذلك يمكن القول بأن تحول

ألمانيا سنة ١٨٨٤ إلى سياسة التدخل المباشر فى إفريقيا جاءت مفاجأة للحكومة البريطانية . ولذلك تمكن بسمارك من الحصول على مناطق شاسعة فى غرب إفريقيا ، هى بلاد التوجو والكمرون والمنطقة الواقعة بين أنجولا واتحاد جنوب إفريقيا وذلك فى المدة ما بين أبريل ويوليو سنة ١٨٨٤ . ولكن يمكن التساؤل هل كان بسمارك يبغى من وراء هذه السياسة تحقيق مصالح استعمارية بحتة ، أم أنه كان يريد استخدام التوسع الاستعمارى للمساومة على المنازعات الهامة التى قد تنشأ مع الدول الأوربية الكبرى ؟؟.

الفصل الحادى عشر

تسرب الأطماع الأوربية إلى الداخل

رأينا كيف تردد الرأسماليون الأوربيون فى تنفيذ مشروعات الاستغلال الاقتصادى فى أراضى السلطنة . ذلك أن المشروعات الاستعمارية أشبه ما تكون بالمشروعات الاقتصادية لها احتمالات خسائر مثل احتمالات الأرباح . ولذلك كانت الدول الأوربية تدرس إمكانيات كل مشروع توسعى قبل أن تقوم بتنفيذه . ومما يوضح لنا هذه الحقيقة تاريخ العلاقات بين بريطانيا وبين دولة زنجبار ، فقد ظلت بريطانيا صاحبة النفوذ الأدبى الأعلى فى هذه السلطنة مدة طويلة *. وبالرغم من ذلك لم تشأ الحكومة البريطانية الاستيلاء بصورة مباشرة على أى جزء من أراضيها إلى أن فوجئت بالألمان فى أوائل سنة ١٨٨٥ . وقد وضعوا أيديهم على مناطق شاسعة وراء الساحل التابع لزنجبار . فكانوا بين أمرين : إما أن يصطدموا بالألمان لحماية صديقهم سلطان زنجبار ، أو أن يشاركوا الألمان فى اقتطاع أجزاء أخرى من السلطنة حتى يحفظوا التوازن فى شرق إفريقيا . وهذا ما استقر عليه الإنجليز فى نهاية الأمر .

وفى سنة ١٨٨٢ أتيحت فرصة لبريطانيا كى تثبت نفوذها على زنجبار إلى حد أن تصبح وصية حقيقية على السلطنة . ذلك أن برغش اقترح على بريطانيا الارتباط معها بمعاهدة تجعل من الحكومة البريطانية الضامن الرسمى لنظام وراثة العرش . ونستطيع أن نلاحظ من الحوادث السابقة أنه لم يكن لزنجبار أى نظام ثابت لوراثة العرش . وإنما كان يتولاه أشد أفراد أسرة

أبي سعيد نفوذا بالاتفاق مع وجهاء العرب . وكان كوجلانْ الذى اشترك فى تحكيم سنة ١٨٦١ قد اقترح على ماجد وضع نظام ثابت للوراثة . ولكنه لم يهتم لعدم وجود أولاد له .

وفى سنة ١٨٧٨ اقترح كيرك على برغش أن يضع نظاما ثابتا للوراثة تضمنه بريطانيا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ الارتباط بسياسة زنجبار الداخلية . فعاود برغش الكرة بصورة أشد صراحة سنة ١٨٨١ ، حين أرسل خطابا إلى جرانفل هذه بعض مقتطفات منه « بسم الله لكل من يراه . أنه رغبة فى وضع ترتيب لنظامَ حكومة زنجبار بعد وفاتى فنيتى هى أن تتعهد الحكومة البريطانية بتسليم عرش زنجبار وملحقاتها إلى أكبر أبنائى ثم إلى إبنه إذا وجد وهكذا . وسوف تكون الحكومة البريطانية وصية عليهم إذا آل إليهم الحكم قبل بلوغ سن الرشد . وإذا ثبت على الوصى الذى أعينه إنه يسيء لمصلحة إبننا فللحكومة العظمى أن تعزله حسب ما تراه وتعين مكانه من تشاء . والمقصود من هذا هو أن الحكومة العظمى ستعيننا فى كل أمر إذا لحق بهذه المملكة ضر[1] .

حمل كيرك هذا الخطاب الهام إلى لندن ، ولما عرض على وزير الخارجية وحاكم الهند العام لأخذ رأيهما فيه ، رفضا أن ترتبط بريطانيا بسياسة زنجبار الداخلية إلى هـــذا الحد ، وذلك قياسا على سياسة عدم التدخل العسكرى المتبعة بالنسبة لبلاد العرب . وكان هناك مبرر آخر للرفض وهو مخالفة هذا الضمان المقترح للتصريح الثانى سنة ١٨٦٢ . وهكذا اكتفى جرانفل فى رده على برغش بشكره على هذه الثقة وقال إنه يستطيع أن يغير نظام وراثة

---

(١) هذه هى الترجمة العربية لخطاب برغش الذى يوجد ضمن رسالة جرانفل إلى مايلز مؤرخة فى ٣٠ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ — ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

العرش بالطريقة التى يقترحها ، وفى تلك الحالة ستعترف بريطانيا بالوريث الشرعى .

لم يظهر رد فعل فى السياسة البريطانية نحو شرق إفريقيا ، لأن التوسع الألمانى انحصر حينئذ فى غرب القارة كما رأينا . ولذلك عندما تقدم جنستن بمشروع لإنشاء مستعمرة استيطان أوربية فى جبال كلمنجارو ، لم تستجب له الحكومة البريطانية . بالرغم من أن هذا المشروع قدم فى نهاية عام ١٨٨٤ .

وكان وليم جنستن قد وصل إلى زنجبار فى إبريل سنة ١٨٨٤ بقصد دراسة نباتات إفريقيا . ولكن كيرك أغراه بالمساهمة فى أعمال الاستكشاف ودراسة أحوال المنطقة سياسيا . فلما وصل جنستن إلى هضبة كلمنجارو المرتفعة ووجد أنها معتدلة المناخ وتصلح لإقامة الأوربيين ، فكر فى عقد اتفاقات شراء للأراضى من رؤساء القبائل المحليين .

ومن المعروف فى تاريخ الاستعمار الأوربى للقارة الإفريقية أن حكومات الدول الكبرى ارتكنت على مثل هؤلاء الرؤساء البسطاء ، الذين كانوا يرون فى توقيع أى ورقة مع الرجل الأبيض القوى تكريما كبيرا له . وفى الغالب لم يكن لديهم إدراك حقيق لمغزى هذه الاتفاقيات ، فمثلا طلب مندارا أحد هؤلاء الرؤساء من جنستن علما بريطانيا كى يفخر به على زملائه من رؤساء القبائل . وطلب رئيس تافيتا منحة مالية بسيطة وبعض الحبوب فى نظير التنازل عن أراضى شاسعة . .

وعند عودة جنستن إلى زنجبار بعث بمشروعه إلى فتسموريس وكيل وزارة الخارجية محاولا بشتى الوسائل إقناعه بفائدة المشروع من الناحية الاقتصادية . من ذلك اعتدال المناخ وملاءمته للرجل الأبيض ، ووفرة الإنتاج وسهولة ربط المستعمرة المقترحة بالساحل بطريق لا يتكلف أكثر من ٥٠٠٠ جنيه . ولكن كيرك لم يوافق جنستن على سلامة المشروع من جميع

النواحى . فكان يرى أنه يستدعى ضم ميناء على الساحل . وهذا يفتح باب المنازعات الدولية وقدر تكاليف إنشاء المستعمرة بمبالغ كبيرة لأنها ستتطلب حماية عسكرية وبفرقة تتألف من ٥٠٠ رجل على الأقل . وهنا نواجه اختلافا كبيرا فى الرأى بين الحكومة البريطانية وبين كيرك وبين جنستن صاحب المشروع الاستعمارى . وبالطبع ما كان جلادستون زعيم حزب الأحرار ليقبل مشروعا توسعيا جديدا كذلك الذى يقترحه جنستن . ولكن الذى يلفت النظر هو عدم استماعه إلى نصائح كيرك وكثير من رجالات بريطانيا المهتمين بشئون الاستعمار مثل شارل دلك ، وجوزيف شمبرلين ، وكمبرلى الذى كان يشغل منصب وزير الهند فى وزارة جلادستون ، فقد كان هؤلاء جميعا يرون أنه قد حان الوقت لتشديد قبضة بريطانيا على سلطنة زنجبار . ولكن كيف تشدد هذه القبضة ؟ لقد اقترح كيرك أن تزود بريطانيا برغش بالمساعدات المالية والعسكرية حتى يستطيع أن يقوى سلطته فى داخل القارة . وبالطبع سيكون ماثيوس الضابط البريطانى هو المشرف على هذه العمليات باعتباره قائدا عاما لجيش السلطان . « وبهذه الطريقة نحصل على فوائد أكبر دون إثارة الدول الأخرى ودون مخالفة تصريح سنة ١٨٦٢ » . ولكن جلادستون لم يشأ حتى تقديم المساعدات إلى السلطان ، فبعث يسأل كيرك ما إذا كان من الممكن أن يتولى برغش تثبيت سلطته بنفسه فى كلمنجارو دون مساعدة من بريطانيا . وفى نفس الوقت أنب كمبرلى على اهتمامه بتلك المناطق التى لا يهتم بتذكر اسمها . وقد جاء رد كيرك فى أوائل سنة ١٨٨٥ ، مؤكدا بأن السلطان لا يستطيع وحده حماية بلاده بدون مساعدة بريطانيا لاسيما إذا كانت هناك مناورات من دول أخرى[١] .

ولم يمض زمن طويل على رد كيرك حتى تبين لحكومة الأحرار خطورة

---

(١) F. O. 84 Vol. 1722, Granville â Kirke, 20—12—1884, et, Reponse, 2—1—1885.

الموقف فى شرق إفريقيا . فنى ذلك الوقت كان بسمارك قد جمع مؤتمرا من جميع الدول المهتمة بإفريقيا فى برلين ، وانتهى هذا المؤتمر بوضع القواعد العامة لنظام استعمار القارة فيما يعرف بميثاق برلين الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ . وانعقاد هذا المؤتمر فى برلين يعتبر دليلا فى ذاته على مدى اهتمام بسمارك بشئون الاستعمار فى هذه الفترة الأخيرة من حياته السياسية . وقد بدأت دلائل هذا الاهتمام تظهر بالنسبة لشرق إفريقيا حين وصلت إلى زنجبار سفينة حربية ألمانية تحمل قنصلا جديداً لألمانيا فى السلطنة هو جرهارد رولفز . فأرسل جرانفل يستفسر عن حقيقة النوايا الألمانية لدى حكومة برلين ، واضطر إلى تذكيرها بالروابط العديدة التاريخية التى تصل بريطانيا بزنجبار ، ومدى أهمية السلطنة للمصالح البريطانية . ومن هذه المصالح مكافحة تجارة الرقيق ، ورعاية مصالح التجار الهنود ، ثم أهمية السلطنة بالنسبة للمواصلات الإمبراطورية[1] . وقد أعطت الحكومة الألمانية جوابا من شأنه طمأنة الوزير البريطانى . فأكدت أنه ليس لألمانيا أطماع خاصة وأن رولفز قد ذهب إلى زنجبار ليفاوض السلطان فى كيفية تنفيذ قرارات مؤتمر برلين ، وكان من بينها فعلا قرار يمس مصالح السلطنة من قريب لأنه يلزم الدول التى تحتل مناطق ساحلية فى إفريقيا أن تسمح بحرية مرور التجارة إلى الداخل . فكان الألمان يطالبون بأن يفتح السلطان بلاده لعبور التجارة إلى حوض الكنغو .

على أن الصحف الألمانية أخذت تهاجم أنانية الإمبراطورية البريطانية ورغبتها فى الاستئثار بجميع مستعمرات الدنيا . مما جعل الإنجليز يشكون فى صدق جواب الحكومة الألمانية ، وقد كانوا على حق فى هذا الشك . ففى هذه الأثناء أطلع رولفز زميله كيرك على طلب الحماية الذى كان برغش

---

(١) K. P. Vol. 12. No. 76. Granville à Malet, 14 —1 — 1885, et Reponse, 16 — 1 — 1885.

قد قدمه لإمبراطور ألمانيا سنة ١٨٧٠ والذى ظل طى الكتمان مدة خمسة عشر عاما . ومع أن برغش حاول التهرب فإن أدلة رولفز كانت واضحة ، ثم كانت المفاجأة الكبرى عندما أعلنت الحكومة الألمانية فى ٣ مارس سنة ١٨٨٥ حمايتها على عشر قبائل إفريقية تحتل أراضى شاسعة خلف ساحل إفريقيا الشرقى . وربما اختار الألمان هذا الوقت بالذات لإعلان هذه الحماية التى تمت منذ نحو خمسة أشهر فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . لأن بريطانيا كانت تواجه فى هذا التاريخ عدة أزمات سياسية بسبب المغامرات الاستعمارية . فنى السودان استولى أتباع المهدى على الخرطوم فى أواخر يناير سنة ١٨٨٥ ، وقضوا على قائد من قواد الاستعمار البريطانى هو غردون . وفى آسيا الوسطى تقدم الروس حتى واحة بنجى ذات الأهمية الاستراتيجية لأنها تقع فى الطريق إلى الهند ، وأصبحت الحرب وشيكة الوقوع بين بريطانيا وروسيا ، وفى نفس الوقت اشتد هجوم المعارضة على سياسة جلادستون وتهاونه فى حماية مصالح الإمبراطورية .

أما اتفاقيات الحماية التى تم عقدها بين ألمانيا وبين الرؤساء الإفريقيين ، فقد قام بها رحالة ألمانى مشهور هو كارل بيترز لحساب شركة الاستعمار الألمانية التى أسسها فى سنة ١٨٨٤ . وقد وصل بيترز إلى زنجبار فى سبتمبر . ولما استفسر كيرك عن أهداف رحلته ، أخفى بيترز خطته وادعى أن أهدافه علمية محضة . وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر أخذ يعقد معاهدات مع رؤساء القبائل فى المنطقة الواقعة بين بحيرة تنجانيقا ودار السلام . وحصل على ١٢ معاهدة تنازل بمقتضاها الرؤساء المحليون عن أراضى شاسعة ووضعوا أنفسهم تحت حماية الإمبراطور وحرص بيترز على أن يصدر هؤلاء الرؤساء تصريحات بأنهم لا يعترفون بوجود أى علاقة تربطهم بسلطان زنجبار الذى يجهلون اسمه . وكان من بين هؤلاء الرؤساء عدد من المسلمين الإفريقيين .

ويلاحظ أن ميثاق الشركة الألمانية يختلف عن قوانين شركات الاستعمار

البريطانية فى نزعته القومية الشديدة . فهو يستبعد الشعوب غير الألمانية من حق التجارة أو الإقامة فى المناطق التابعة للشركة . كما أنه لا يتضمن أية إشارة إلى احترام تقاليد الإفريقيين ، أو وضع القيود على بيع الأسلحة والخمور لهم ، وقد يكون من المفيد أن ننقل هنا نص إعلان الحماية الذى صدر فى ٣ مارس سنة ١٨٨٥ :

« نحن بنعمة الله إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا نعلن ونأمر بالآتى : بناء على ماطلبه إلينا رؤساء جمعية الاستعمار الألمانية من وضع حمايتنا على الأراضى التى حصلت عليها الجمعية فى شرق إفريقيا ، وغرب إمبراطورية زنجبار وخارج نطاق نفوذ الدول الأخرى . وبناء على المعاهدات المعقودة حديثا بواسطة كارل بيترز مع حكام يوزاجارا ونجورو ويوزنجو ويوكامى فى شهرى ١١ ، ١٢ الماضيين ، والتى بمقتضاها انتقلت هذه المناطق وحقوق السيادة عليها إلى جمعية الاستعمار . وبناء على التماس رؤساء هذه المناطق وضع أراضيهم تحت سيادتنا ، نعلن أننا قد قبلنا هذه السيادة ووضعناها تحت حماية الإمبراطورية ، محتفظين لأنفسنا بحق الفصل فى حيازات أخرى بنفس المنطقة إذا ثبت أنها شرعية . ونمنح للجمعية السلطة لممارسة حقوق السيادة المترتبة على تلك المعاهدات وتطبيق القانون على الوطنيين والألمان والأجانب ، وذلك بشرط أن تبقى هذه الجمعية ألمانية وأن يكون مديروها وأعضاؤها من الرعايا الألمان » .

كان لهذا الإعلان وقع سيء فى زنجبار أكثر منه فى بريطانيا ، لأن معظم هذه المناطق تعترف اعترافا فعليا بحكومة زنجبار . فيوزاجارا مثلا تقع بين دار السلام وتابورة وبوجيجى وتقوم فى وسطها حامية ممبيو العربية . ولذلك تنبأ ماثيوس بأن تنفيذ هذه المعاهدات لا بد وأن يستند إلى القوة العسكرية . ولم يكن ماثيوس يعنى الاصطدام مع زنجبار بقدر ما كان يتوقع الاصطدام مع رؤساء القبائل أنفسهم الذين عقدوا هذه المعاهدات ، فأكد

أنهم لم يفهموا معناها . كما أن بيترز لم يكن يعرف اللغة السواحلية وهى اللغة التى كتبت بها النسخ الخاصة بالرؤساء الإفريقيين .

وفى بريطانيا تعرض جلادستون لحملة من النقد الشديد عند معرفة النبأ . ولما طلب إلى كيرك توضيح المسألة أجاب بأن معظم هذه المناطق لا تخضع لسيادة السلطان الفعلية . وهذا موقف يستدعى كثيراً من التساؤل حول تقلب سياسة كيرك(١) . أما حكومة الأحرار فلم يكن غريبا منها أن تنظر إلى التدخل الألمانى على أنه مجرد مشروع تجارى . أما برغش فقد أرسل باحتجاج شديد إلى الأمبراطور فى إبريل سنة ١٨٨٥ . وفى نفس الوقت اتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة تثبيت سلطته بنفسه فى الداخل دون الاعتماد على حلفائه الإنجليز ، فأرسل ماثيوس إلى كلمنجارو واستطاع بسهولة أن يعيد مندارا إلى حظيرة السلطنة ورفع علمها من جديد فى أراضيه .

على أن التدخل الألمانى لم يقف عند هذا الحد . ففى فبراير سنة ١٨٨٥ زار الرحالة الألمانى ولهر سلطنة ويتو تحت ستار بعثة علمية ، ووقع مع السلطان أحمد الملقب بسمبا معاهدة حماية أخرى استنادا إلى طلب الحماية الذى كان السلطان قد قدمه فى عام ١٨٦٧ . وقد أشرنا إلى أن ألمانيا رفضت هذا الطلب فى حينه . ولما كانت سلطنة زنجبار قد امتدت على ساحل الصومال شمالا حتى وارشيخ ، فقد أصبحت الحماية الألمانية فى حوض التانا خطرا يتهدد أملاك السلطنة الشمالية الجديدة ، وهى ما تزال فى حاجة إلى تثبيت . ولذلك شجع كيرك السلطان على الاهتمام بساحل الصومال فى هذه الفترة وقرر فى رسائله إلى الخارجية(٢) أن رؤساء القبائل العرب الذين يسكنون شمال وارشيخ قد أتوا حديثا لإعلان ولائهم للسلطان . وكانت بريطانيا تعترف بامتداد السلطنة إلى وارشيخ شمالا منذ عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق .

---

(١) K. P. VoL. 12, No. 123. Rapport de Kirke, 17 — 3 — 1885.

وفى أغسطس من هذا العام وردت أنباء بأن جوهلك قد وقع عشر معاهدات حماية ألمانية جديدة مع رؤساء منطقة كلمنجارو ، ولا سيما رئيس شاجا وأوزمبارا . ولما استفسرت وزارة الخارجية من قنصلها العام فى زنجبار ، أجاب كيرك بأن هذه الأنباء مجرد اختراع من شركة جوهلك ، وقرر أن نواباً عن حاكم شاجا قد أتوا إلى زنجبار ليعلنوا ولاءهم لبرغش ، كما أن مندارا قد استسلم تماما لجند ماثيوس عندما وصلوا إلى منطقته .
ولكن جوهلك استطاع أن يثبت صحة هذه الأنباء حين روى قصة رحلته المفصلة ومقابلته لمندارا ومما يلفت النظر فى رواية جوهلك سذاجة هؤلاء الرؤساء الإفريقيين الذين كانوا لا يفهمون مضمون هذه الاتفاقيات ، ويستسلمون لأى شخص يغريهم بالأعطيات . فقد قال مندارا لجوهلك : « إنى صديق للألمان منذ زيارة فون درديكن وأود مجىء البيض إلى بلادى . ولا أحب الإنجليز والعرب ، وقد رفعت علم زنجبار لأن ماثيوس أعطانى ٦٠٠٠ روبية » .

وهناك حقيقة يجب أن نلفت نظر القارىء إليها ، فقد يتوهم البعض أن لهؤلاء الرؤساء أهمية تشبه مثلا حكام المشيخات على ساحل الخليج العربى ، ولكن حسب وصف الرحالة الأوربيين تقل أهمية هؤلاء الرؤساء كثيراً عن نظرائهم فى شبه جزيرة العرب ، فقد ذكر المبشر فورلر أن بعض هؤلاء الرؤساء الذين عقدوا معاهدات مع الإمبراطورية الألمانية لم تكن سلطته تتجاوز ٣٠ عشة فى إحدى القرى الإفريقية ، وتتكون رعيته من أسرته بالمعنى الضيق ومن عبيده الذين يمتلكهم ملكا خاصاً . ويبدو أن كثيراً منهم كان يفهم أن تلك الأوراق التى يوقعها هى مجرد طلب كى يعيش البيض فى أراضيهم .

كان من الطبيعى أن يعول برغش على معونة أصدقائه الإنجليز فيحموه من هذا العدوان الألمانى كما سبق أن حموا أخاه ماجداً من احتمال العدوان

الفرنسى سنة ١٨٥٩ . ولكن الإنجليز خيبوا آماله بالمرة ، فقد كانت سياسة جلاد ستون تميل إلى إشراك الألمان فى التوسع الاستعمارى فى شرق إفريقيا حتى يضمنوا صداقة ألمانيا فى حالة وقوع أزمات أكبر فى أوربا . ولم يكن هناك رأى عام فى الإمبراطورية البريطانية يهتم بمشكلة شرق إفريقيا ، بحيث يعارض فى امتداد نفوذ ألمانيا إليها ، كما عارض فى مسألة احتلال الألمان لجزر ساموا فى المحيط الهادى ، حيث تقوم بقربها مستعمرة أنجلوسكسونية كبرى هى قارة استراليا . وقد أشار كيرك أيضاً إلى هذه الحقيقة ، معترضا على الحكومة البريطانية التى تخلت عن ٦٠٠٠ من رعاياها الهنود ، ولو كانوا من الإنجليز لما تساهلت بريطانيا على هذا النحو . واستطرد كيرك مبيناً أن مثل هذه التصرفات تشجع على نمو الفكرة القومية لدى الهنود لأنهم يشعرون بمرارة التفرقة .

والواقع أن الحكومة البريطانية قد سايرت الأطماع الألمانية إلى أقصى حد دون أن تستشير حكومة الهند ، ومع أن المحافظين أو الاتحاديين كما كانوا يعرفون فى ذلك الوقت قد تولوا الحكم خلال أعمال التوسع الألمانية فى شرق إفريقيا فى يونيو سنة ١٨٨٥ ، فإنهم لم يغيروا من سياسة حزب الأحرار إزاء المشكلة ، بالرغم من أنهم انتقدوا سياسة الأحرار فى تهاونها فى مسائل المستعمرات بصفة عامة .

وقد ذهبت الحكومة البريطانية فى تخليها عن برغش إلى حد أنها لامت كيرك على اهتمامه بمساعدة السلطان ، وطلب إليه جرانفل عدم إثارة الشقاق مع ألمانيا ، لأن حكومة برلين كانت تشكو من تدخله . ومن أمثلة هذا التدخل الذى أثار شكوك حكومة برلين ، خطاب أرسله كيرك إلى سمبا فى إبريل سنة ١٨٨٥ يحذره فيه من الأوربيين . وحين أبرق كيرك فى ٣٠ يونيو يسأل وزارة الخارجية ما إذا كانت بريطانيا تنوى إرسال قوة بحرية

لحماية السلطنة ، أجابته الحكومة مستفسرة عن حقيقة تراسله مع سمبا ، ومبدية دهشتها لتجاوز كيرك سلطاته فى حالة ما إذا كانت الشكوى الألمانية صحيحة (١) .

أما السبب الذى دعا كيرك إلى السؤال عن مدى استعداد بريطانيا لحماية السلطان ، فهو ورود أنباء بأن الحكومة الألمانية قررت إرسال وحدة بحرية لتأديب السلطان على جرأته بإرسال احتجاج شديد اللهجة إلى الإمبراطور ، ولتجبره على الاعتراف بمعاهدات الحماية الألمانية فى شرق إفريقيا . وقد وصلت البوارج الحربية الألمانية فعلا إلى شواطئ زنجبار بقيادة الكومودور باشن فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، وسلمت إنذارها إلى برغش وهو يتضمن مطلبين أساسيين : أولهما سحب الاحتجاج والاعتراف بمعاهدات الحماية التى عقدتها ألمانيا مع (الرؤساء المستقلين) حسب الادعاءات الألمانية والثانى يتعلق بتعديل معاهدة سنة ١٨٥٩ ، طبقا للمبادئ التى نص عليها ميثاق برلين . وكان هذا المطلب الثانى نتيجة حتمية لوجود محميات ألمانية فى داخل القارة ، فإن ألمانيا لن تستطيع استغلال هذه المحميات ، إلا إذا ضمنت حرية مرور البضائع فى الموانى المقابلة . وطبقا لميثاق برلين كان على الدول التى تحتل ساحلا فى إفريقيا أن ترفع القيود عن التجارة إلى الأراضى التى تقع خلفها فى الداخل ، ومعنى تطبيق هذا المبدأ على زنجبار هو أن يفقد السلطان أهم موارده من الرسوم الجمركية ، لا سيما وأن إعطاء هذا الحق لألمانيا سيؤدى حتما إلى منحه لانجلترا وفرنسا . لأن معاهدة التجارة والصداقة التى تربط هذين البلدين بزنجبار تعطيهما حق الدولة الأولى بالرعاية وحتى تبالغ ألمانيا فى إذلال برغش أرسلت « سلمى » أخت السلطان برفقة هذه الحملة . وكانت قد فرت بصحبة أحد الضباط الألمان وتزوجته وأصبحت

(١) K. P. Vol. 12, No. 215 & 263.

تعرف بليدى إميلى[1] . وقد أتت فى هذه المناسبة لتطالب بحقها فى ميراث والدها السيد سعيد ، فلو رفض السلطان فمن السهل على الحملة الألمانية أن تجد مبرراً للتدخل بحجة حماية مصالح أحد الرعايا الألمان .

ولما كان الألمان يعرفون تخاذل الإنجليز فى مناصرة حليفهم الصغير برغش ، فقد طلب جرهرد القنصل الألمانى إلى كيرك أن يعاونه فى الضغط على السلطان كى يسحب قواته من منطقة الحماية الألمانية . وكان رد كيرك على هذا الطلب هو مجرد السؤال عن حدود هذه المناطق ، فلما أجاب جرهرد بأنها تمتد من نيوزاجارا حتى الساحل ، أبرق كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية مبيناً أن إجابة مطلب الألمان سيكون مدمراً لبقاء السلطنة ، لأنه يتعلق بالشاطئ المقابل لجزيرة زنجبار نفسها . وأرسلت حكومة لندن تستفسر عن حقيقة المطالب الألمانية . فأجاب بسمارك بأنه ليس لألمانيا أطماع فى الساحل ، وأنه يمكن بقاء حاميات السلطان فى مواضعها الحالية بالداخل . وأظهر استعداداً لانضمام ألمانيا إلى تصريح سنة ١٨٦٢ الخاص باحترام استقلال زنجبار .

تظاهرت بريطانيا بأن جواب بسمارك يعد تراجعاً هاما ، ومحاولة لإرضاء السلطان والسياسة البريطانية فى شرق إفريقيا ، ولذلك وجهت تعليمات إلى كيرك بأن يتعاون مع الألمان فى المفاوضات التى ستجرى برفق مع برغش . أما السلطان فقد كان يعلم أن التنازل عن المناطق الداخلية لا بد وأن يتبعه مطالب أخرى ، ولكنه كان مغلوباً على أمره بعد أن تخلى عنه حلفاؤه الإنجليز

---

(١) من المدهش أن تكون إميلى ، وهى ابنة السيد سعيد قد ألفت كتاباً باللغة الألمانية باسم مذكرات أميرة عربية . وهذا الكتاب يعطى صورة عن حياة القصر فى زنجبار ، وقد ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية — انظر ثبت المراجع .

ولم يجد وسيلة إلا توثيق صلاته بالدولة الأقوى ولاحظ كيرك أنه بدأ يتباعد عنه فوصفه بالخيانة لأصدقائه التقليديين .

وكان أول مظهر من سياسة الاستسلام للألمان هو إعلان برغش اعترافه بالحماية الألمانية على المناطق التى يدعونها ، أما مسألة تعديل المعاهدة فقد أجلت المفاوضات بشأنها إلى سبتمبر سنة ١٨٨٥ . واشترك فيها كيرك ، مؤيداً فى الغالب المطالب الألمانية . وجددت هذه المطالب على النحو الآتى :

أولا : الاعتراف بالحماية .

ثانياً : استمرار نظام الرسوم الجمركية على الواردات مع الحد الأقصى المنصوص عليه وهو ٥ ٪ وكذلك احتكار تجارة العاج والصمغ .

ثالثا : حرية تجارة المرور من ميناء إلى آخر ، ووضع أحد الموانى تحت الإدارة الألمانية مع بقاء سيادة السلطان عليه .

رابعا : تعهد السلطان بعدم فرض ضرائب جديدة فى الساحل .

عارض السلطان قدر ما استطاع ، وخاصة فيما يتعلق بالمطلب الأخير ، كما ان وضع ميناء تحت الإدارة الألمانية يوشك أن يهدم نظام زنجبار الجمركى من أساسه ، لأن السلطان سيفقد الرقابة عليه . ولكن كيرك أفهم السلطان بأن قبول هذه المطالب برضاء خير من أن تفرض عليه بالقوة . وبناء على المطالب التى قدمها الألمان تم توقيع معاهدة جديدة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بين ألمانيا وزنجبار . وفى نفس الوقت عدلت معاهدة التجارة والصداقة المعقودة مع بريطانيا سنة ١٨٣٩ ، وهكذا فتح الطريق أمام جميع الدول الأوربية لإدخال تعديلات مشابهة على المعاهدات التى عقدتها مع زنجبار .

ذلك أنه خلال تعرض زنجبار للتدخل الألمانى انتهزت جميع الدول الأوربية ذات الأطماع الاستعمارية فى إفريقيا هذه الفرصة فعقدت معاهدات تجارة مع زنجبار لتستفيد منها فى استغلال مجاهل القارة البكر . فبدأت بلجيكا بعقد معاهدة فى سنة ١٨٨٣ ، أما إيطاليا فقد أرسلت مندوبها تشيكى على رأس بارجة حربية كى تبدأ علاقاتها مع السلطان بطريقة تضمن لها الهيبة وفى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٥ تم عقد المعاهدة الإيطالية على نمط المعاهدات الأخرى . ولكن برغش أطلع كيرك بسر هذه المظاهرة الحربية حين أخبره بأن إيطاليا تطالب بميناء قرب نهر الجب مثل ميناء قسمايو ، ولكن وزارة الخارجية الإيطالية أنكرت هذه الواقعة حينما استفسرت منها الحكومة البريطانية عن هذا الموضوع .

بقيت دولة البرتغال وهى بلاشك أصغر الطامعين فى أسلاب زنجبار ، ولكن يبرر مشاركتها فى الغنيمة كونها صاحبة مستعمرة قديمة فى شرق إفريقيا فى موزمبيق المتاخمة لدولة زنجبار . وكان البرتغاليون قد حاولوا عقد معاهدة تجارية مع زنجبار منذ سنة ١٨٦١ ولكنها لم تتم لوجود خلاف على الحدود ، فقد طالب البرتغاليون بامتداد موزمبيق إلى نهر روفما أى إلى مسافة ٢٠ ميلا شمال الحدود التقليدية للمستعمرة ، والتى تنتهى عند خليج دلجادو ، وفى سنة ١٨٧٩ زار حاكم موزمبيق زنجبار وحاول تهديد السلطان ورفض وساطة كيرك فى الأمر . ولكن برغش صمد له وأصر على أن يكون نهر منجانى هو الفاصل بين البلدين . فلم يجد البرتغاليون بدا من الاكتفاء بعقد معاهدة عادية . ولكن بعد العدوان الألمانى فى سنة ١٨٨٥ ، وجد البرتغاليون الفرصة سانحة فى استخدام القوة لتنفيذ أطماعهم فى أشلاء السلطنة . وفى إبريل سنة ١٨٨٦ وجه بنيتو حاكم موزمبيق إنذارا إلى برغش بسحب جنده من خليج تونجى ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع زنجبار . وطلب إلى ألمانيا

حماية مصالح البرتغال عله بذلك أن يحصل على معونتها فى خصوماته مع السلطنة ، ومن المعروف أن ألمانيا كانت تؤيد المطالب البرتغالية نكاية فى الدول الاستعمارية الكبرى . وهكذا أرضخ برغش للإنذار البرتغالى، وأخلى المنطقة الواقعة جنوب نهر روفما . ونص على ذلك فى معاهدة جديدة[1] .

(١) K. P. Vol. 12, 14 — 4 — 1886.

الفصل الثانى عشر

التقسيم والحماية

(١٨٨٦ – ١٨٩٢)

نشأت فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ منذ ظهور الأطماع الألمانية جديا فى شرق إفريقيا فى أوائل سنة ١٨٨٥ . ولا شك أن فتح الداخل للتجارة الحرة طبقا للمعاهدات الجديدة جعل التفاهم على هذا التقسيم وعلى تحديد حدود السلطنة أمرا ضروريا . وبما أن الألمان قد وضعوا أيديهم فعلا على بعض المناطق داخل إفريقيا الشرقية ، فقد أصبح وصول نفوذهم إلى منطقة البحيرات أمرا محتملا . ولاشك أن الإنجليز منذ احتلالهم لمصر كانوا يفكرون فى السيطرة على وادى النيل بأكمله فما كانوا ليتركوا الألمان يتقدمون إلى البحيرات دون معارضة . ولذلك فكر القنصل البريطانى فى ممبسة هولمود فى إحياء مشروع قديم رسمه غوردن كى يصل السودان بالمحيط الهندى . وأصبح هذا المشروع ألزم لبريطانيا من الناحية العسكرية بعد استيلاء المهدية على السودان، لأنه يسهل لهم أمر الإحاطة بهؤلاء الخصوم من الشمال ومن الجنوب فى وقت واحد .

أما كيفية استغلال منطقة النفوذ المقترحة فتنبنى على نفس الأسس التى اقترحها ماكنن لامتياز سنة ١٨٧٨ . وعلاوة على هذا تضيف خطة هولمود اقتراحا بإنشاء خط حديدى يصل البحيرات بالمحيط الهندى . ومشروعا بتوطين الأوربيين فى هضبة كينيا التى أثبت الرحالة الإنجليزى طومسن صلاحيتها للاستيطان الأوربى . وقد أتيحت للإنجليز فرصة تنفيـــذ المشروعين معا ، ولكن بعد فترة طويلة من تقديم إقتراح هولمود . ذلك

أن ستة من الرأسماليين الإنجليز عرضوا على وزارة الخارجية تنفيذ هـذا المشروع بسنة ١٨٨٦ ، واشترطوا ضمان الحكومة البريطانية له ، ولكنها رفضت ، فتخلى ما كنن وشركاؤه عن المضى فى المشروع وعلى كل فإن برغش بعد أن لاحظ تخلى الإنجليز عن حمايته . وقف من الامتياز موقف المعارضة بخلاف الموقف الذى وقفه فى عام ١٨٨٧ [١].

والملاحظة الهامة التى ترتبط بهـذا المشروع هى أن الحكومة البريطانية قبل أن تتخذ قراراً بشأنه ، سألت حـكومة برلين ما اذا كان الامتياز المقترح يتعارض مع المصالح الألمـانية فى شرق إفريقيا . وهـذا تسليم بوجود فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ منذ ربيع سنة ١٨٨٥ . لهذا أجاب بسمارك على سؤال الحكومة البريطانية بالشكر ، ورجا سفيرها فى برلين أن ينتظر حتى يضع الخبراء الألمـان خريطة توضح توزيع الوحدات السياسية فى شرق إفريقيا . ولمناسبة وضع هـذه الخريطة ظهرت نظرية خطيرة للحكومة الألمـانية ، مؤداها أن سلطنة زنجبار لا تضم تحت سيادتها الفعلية سوى الجزر المواجهة للساحل ، اما أراضى القارة فتعرف فقط بساحل إفريقيا الشرقى ولا تخضع لأية دولة معترف بها دوليا .

ومع أن الإنجليز كانوا مستعدين لفكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ كما رأينا ، إلا أنهم لم يذهبوا فى ذلك الوقت إلى حد ترك شرق القارة بأسره مفتوحا للادعاءات الأوربية دون نقد . ولا شك أن خير وسيلة لتحديد الأطماع الألمانية هى تأييد حقوق سلطنة زنجبار فى السيادة على أكبر جزء ممكن من الساحل . وكان هذا هو السبب الأول الذى دعا روزبرى سفير بريطانيا فى برلين إلى تقديم اقتراح بتأليف لجنة تكون مهمتها تعيين حدود

---

(١) K. P. VoL. 12, No. 184. Projet de Holmwood, Avril, 1885.

سلطنة زنجبار فى شرق إفريقيا . أما السبب الثانى الذى أظهر الحاجة الفعلية إلى مثل هذا التحديد ، فهو فتح المنطقة الداخلية للنشاط الاقتصادى الأوربى ولا سيما بعد تعديل المعاهدات التجارية مع زنجبار فى ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

ومنذ شهر سبتمبر من هذا العام تم الاتفاق بين الحكومتين الألمانية والبريطانية على تأليف اللجنة بالاشتراك مع فرنسا ، بالرغم من أنها لم تسام فى خطط التوسع الاستعمارى الأخيرة على حساب السلطنة . ولكن رغب الطرفان المتنازعان فى اشتراك فرنسا لعدة أسباب منها ، ارتباطها بالتصريح الثنائى لسنة ١٨٦٢ ، ومنها وجود أطماع فرنسية فى جزيرة مدغشقر وجزر الكومور منذ زمن بعيد . وكانت فرنسا قد نجحت فى سنة ١٨٨٣ فى إجبار رانافولانا الثالثة ملكة مدغشقر على التنازل عن إدارة الشئون الخارجية للجمهورية الفرنسية ، وحقها فى إنشاء المدارس والبعثات فى مدغشقر دون قيد . هذا علاوة على ادعاءات فرنسا فى جزر الكومور تلك الادعاءات التى انتهت بوضع الحماية عليها سنة ١٨٨٦ . ولعل كلا من الطرفين (الإنجليز والألمان) كان يرغب فى اجتذاب الفرنسيين إلى صفه ، ولهذا ظنت الحكومة الفرنسية منذ البداية أنها تستطيع أن تلعب دور الحكم فى هذه اللجنة[١] . وقد حاول البرتغال الاشتراك فى هذه اللجنة ولكن دون جدوى . أما السلطان فقد دعا إلى إرسال وكيل عنه لا كعضو فى اللجنة بل ليؤخذ رأيه عند وجود حاجة لاستشارته . وقد اختير ماثيوس لتمثيل السلطان فى هذه اللجنة . ولكن برغش توجس منها خيفة . فظن أنه يبعد الخطر عن بلاده بتجنبها قدر المستطاع . وقد مثل بريطانيا فى هذه اللجنة كتشنر الذى بدأ صلته بإفريقيا كضابط فى حملة ولزلى لإنقاذ غوردون من الخرطوم سنة ١٨٨٥ . والذى سيصبح فيما بعد حاكما للسودان ثم معتمدا بريطانيا فى مصر . ثم وزيرا للحربية

---

(١) A. A. E.X. Zan, Vol. 3, Instructions à de Freycinet. 8—12—1885.

البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى . أما ألمانيا فقد عينت شميدث قنصلها في القاهرة ممثلا لها في اللجنة . وعينت فرنسا باتروميتو قنصلها في بيروت ولكن الممثل الفرنسي في اللجنة سيتغير أكثر من مرة .

بدأت اللجنة محادثاتها في زنجبار في ديسمبر سنة ١٨٨٥ . واصطدمت منذ البداية بتعارض كبير بين وجهتي النظر الإنجليزية والألمانية . فطبقا للادعاء الألماني، من أن سلطنة زنجبار تنحصر في الجزر فقط تصبح مهمة اللجنة هي التحقيق في صحة وجود أي سلطة للسلطان في الموانى الساحلية . أما الإنجليز فكانوا يسلمون مبدئيا بخضوع الساحل كله للسلطان فتكون مهمة اللجنة في هذه الحالة هي تحديد مدى امتداد هذه السلطة في داخل القارة . وعندما بدأت اللجنة طوافها بالقطاع الجنوبي من الساحل بين تونجي باي ودار السلام في المدة بين ١/١٠ ، ٢/٧ / ١٨٨٦ . ظهرت للجنة وقائع جلية كلها تؤيد وجهة النظر البريطانية . فأكد كتشنر وجود سلطة ثابتة على امتداد الساحل وقال « لقد وجدنا لكل مدينة كبيرة على الساحل مثل كلوة وطنجة والدى واليا عليها من عرب عمان وفي القرى الأقل أهمية يقوم سبعة نواب على حكمها باسم السلطان . » ولم ينس كتشنر أن يعزو وجود هذا النظام إلى نصائح فرير التي قدمها للسلطان ، وحسب الشهادات التي نقلها عن حكام هذه الموانى مثل حاكم لندى ، كانت سلطة برغش تمتد إلى بحيرة نياسا بدليل أنه أخذ على عاتقه مسئولية معاقبة الجناة في حادث مقتل أحد الرحالة البيض هناك . كذلك سجل كتشنر وجود قضاة مسلمين يعملون باسم السلطان في الساحل وفي القرى الواقعة خلفه ، ولكنه لم يذهب إلى حد موافقة موظفي زنجبار من أن السلطنة تمتد إلى البحيرات ، وإنما اقتنع بامتدادها مسافة ٤٠ ميلا فقط[١] .

---

(١) Georges Arthur (Sir), Life of Lord Kitchner. L. 1920.

تحرج موقف شميدث إزاء هذه الوقائع ولكن ألمانيا لم تكن تأبه كثيرا للأوضاع القانونية ، ولا غرو فإن الأسس التى بنت اللجنة أدلتها عليها تنم أصلا عن كثير من التحيز . ففكرة تحديد سلطة دولة ما فى إفريقيا على أساس المبادئ التى وضعها مؤتمر برلين لم تطبق إلا على زنجبار ، وأعنى بذلك النص الذى يلزم كل دولة تدعى السيادة على منطقة فى إفريقيا بأن تمارس فيها سلطة فعلية . والذى يرجع إلى تاريخ تقسيم القارة بين الدول الأوربية ، يجد أن معظم الادعاءات فى السيادة على مساحات شاسعة كانت تنبنى على مجرد غرس علم وسط الغابات أو معاهدة مع أحد الشيوخ غير المعترف بهم دوليا بينما أن سلطة زنجبار أخذت تدعم تدريجا ، وبعد جهود شاقة قام بها العرب والسواحلية لفتح مجاهل القارة فضلا عن أن السلطنة كانت مستعدة لإدماج عناصر السكان المختلفة فى مجتمع واحد على قدر المساواة ، فهى من هذه الجهة تختلف عن الدول الاستعمارية إلى حد كبير . ومما يدلنا على تجاهل الألمان للأوضاع القانونية أنهم لم يوقفوا أعمالهم التوسعية خلال قيام اللجنة بعملها . وكان مفروضا أن يحترموا الوضع الراهن فى هذه الفترة . فنى أغسطس سنة ١٨٨٥ عقد شميدث سبع معاهدات جديدة مع عدة مشايخ يسكنون بين يوزاجارا وبجمويو ، وفى نوفمبر امتد نشاط الألمان إلى أقصى الشمال . فعقد هورنك مع أحد المغامرين العرب الذى استولى على أوبيا ، وادعى أنه يملك الصومال كله معاهدة حماية تجعل من المنطقة الواقعة من بربرة إلى وارشيخ محظورة على التجار غير الألمان . وفى نفس الوقت واصل مندوبو شركة شرق إفريقيا الألمانية صلاتهم المريبة مع كثير من الرؤساء الإفريقيين . ورغم هذا لم يحتج مثلا انجلترا وفرنسا فى اللجنة بل على العكس أخذا يطمئنان برغش بأنهما يسعيان لضم ألمانيا إلى التصريح الثنائى الخاص باحترام استقلال زنجبار .

عندما استأنفت اللجنة طوافها بالساحل فى مارس سنة ١٨٨٦ لم يستطع شميدث أن ينكر وجود سيادة السلطان على الأجزاء المواجهة لجزيرتى

زنجبار وبمبه ، حتى نهر تانا شمالا . وحسب ملاحظات العضو الألمانى فى اللجنة تنقطع فجأة مظاهر السيادة عند مصب هذا النهر . أى فى المنطقة المواجهة لسلطنة ويتو تلك السلطنة التى خضعت للحماية الألمانية . إذن فقد كانت جميع استنتاجات شميدث مبنية على مصالح ألمانيا ، دون أى مراعاة للحقائق السياسية والتاريخية القائمة فى المنطقة . فهو يسلم بسيادة السلطان فيما يعتبره الألمان منطقه نفوذ بريطانية (وهو مايقابل ساحل كينيا حاليا) . أما فى ساحل الصومال شمال نهر تانا فقد اتفقت الآراء على أن سلطة زنجبار تنحصر فى الموانى الساحلية حيث كان موظفو الجمرك التابعونَ للسلطنة يمارسون أعمالهم بانتظام . فلم يبق مجال للشك فى هذه المسألة . ولكن كتشنر قد اثبت امتداد سلطة زنجبار فى دوائر حول هذه المدن تتراوح بين عشرة أميال حول مركة وبراوة ومقديشيو وخمسة أميال فى الموانى الأخرى . أما بالنسبة للمراكز العربية داخل القارة مثل تابورة ويوجيجى ، فقد مال كتشنر إلى الاعتراف بدوائر قطرها ٢٥ ميلا حول تلك المستعمرات يجب إدخالها فى حدود السلطنة قانونا ، ولكنه لم يتمسك بهذا الحق لأنه فى رأيه غير عملى . وفى أثناء نعقاد اللجنة وصل مندوبون عن عرب تابورة يطلبون تعيين حاكم جديد من لدن برغش ، ولكن اللجنة تجاهلت هذا الدليل الواضح .

وقد احتدم الخلاف بين أعضاء اللجنة بخصوص منطقتى كلمنجارو وشاجا ، فإن كتشنر لم يعترف بالمعهدات الألمانية التى عقدت مع مندارا أو غيره من رؤساء المنطقة ، وقال إن ارتباطات زنجبار مع هؤلاء الرؤساء طبقا للشهادات التى قدمها ماثيوس هى العقود الصحيحة . ولم يتفق كتشنر مع زملائه الألمان فى نظرتهم التعصبية المنبعثة عن الاعتقاد بتفوق الأجناس الأوربية ، فقرر أن سلطنة زنجبار تعتبر واسطة لنقل التجارة والحضارة إلى وسط إفريقيا وذكر تسامح برغش مع المبشرين والتجار والهنود وكيف أن دول أوربا لن يكون بوسعها إقامة الجاميات والمنشآت المدنية اللازمة

للمحافظة على الأمن في هذه المنطقة المترامية الأطراف كما تفعل سلطنة زنجبار ، لأن الوسائل التي تستخدمها ستكلف أوربا كثيرا . أما بسمارك فكان على العكس يرى أن السلطنة تحول دون الإفريقيين ودون تلقي الحضارة الأوربية .

ومما زاد موقف اللجنة تعقيدا تردد فرنسا بين الفريقين ، ففي البداية مالت إلى تأييد وجهة النظر الإنجليزية . وعبثا حاول المندوب الألماني إغراء كتشنر في مناسبات عدة بأن بسمارك يعد الإنجليز بالوقوف إلى جانبهم في المسألة المصرية ضد فرنسا ، إذا وافقوا على السياسة الألمانية في شرق إفريقيا[1] . ولذلك تحول بسمارك إلى محاولة اجتذاب الفرنسيين . فعرض على حكومة باريس أن تعاونها في مسألة شرق إفريقيا في نظير اعتراف ألمانيا بالحماية الفرنسية على الكومور . ولما علم كيرك بميل الحكومة الفرنسية إلى إغراء بسمارك ألح إلى سالسبوري بقبول وجهة النظر الألمانية لأنه إذا استمرت بريطانيا على معارضتها فربما استطاعت ألمانيا تنفيذ خطتها رغما عنه فمن الأفضل إذن وقوع الأمر بموافقة بريطانيا . وهكذا أسرع الممثل البريطاني بالتنازل عن معظم آرائه ، فسلم بامتداد سلطة زنجبار عشرة أميال فقط في الداخل وخمسة أميال في الأجزاء الشمالية ، وترك المنطقة الواقعة خلف هذا الساحل مفتوحة لادعاءات أية دولة أوربية[2] . وبهذه الطريقة أمكن صدور قرار إجماعي للجنة التحديد في ٩ يونيو سنة ١٨٨٦ .

وحتى صدور هذا القرار الذي حدد أراضي سلطنة زنجبار إقليميا لم تكن فكرة التقسيم تتجاوز اقتراحات ومشروعات أشرنا إلى المهم منها . وخلال عام ١٨٨٦ أخذ دعاة تقسيم السلطنة يكثرون في الدوائر البريطانية

---

(١) K. P. Vol. 15, Kirke à Salisbury, 14—2—1868

(٢) Hertslet, P. 875.

المهتمة بإفريقيا ، فقد كتب جونستن إلى ماكنن وهاتن وغيرهم من رجال الأعمال يلومهم على رغبتهم فى الاعتماد على الحكومة البريطانية ويحثهم على تبنى مشروع هلدود ، فصادف ترحيبا من هؤلاء الرأسماليين فى أوائل سنة ١٨٨٦ . وبذا تكونت نواة شركة شرق إفريقيا البريطانية . ومن جهة أخرى أبرز كتشنر بعد انتهائه من أعمال اللجنة وعودته إلى بريطانيا أهمية ممبسة الإستراتيجية بالنسبة للهند وخاصة فى حالة استيلاء الألمان على دار السلام وهو أمر لابد من وقوعه إن آجلا أو عاجلا . وتعتبر ممبسة فى رأيه حلقة مكملة لخط السويس — عدن — سوقطره .

ولكن الخطوة الحاسمة نحو تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ أتت من ناحية بسمارك . فقد استغل حادثا بسيطا وقع فى لامو إبان شهر سبتمبر سنة ١٨٨٦ . إذ حبس حاكم الميناء العربى أحد المواطنين الذين يعملون فى خدمة التاج الألمانى . وحتى تحافظ ألمانيا على كرامتها وتعاقب السلطان على جرأته بحبس خادم يتبع أحد الرعايا الألمان تقوم بعض القطع الألمانية الحربية بالمناورة أمام شواطئ زنجبار . وفى هذه الأثناء يخبر بسمارك مالت السفير البريطانى فى برلين باستيائه من الموقف غير الودى الذى تتبعه بريطانيا فى شرق إفريقيا ضد المصالح الألمانية ، وقال إنه أصبح يفكر من أجل هذا فى توثيق صداقته مع فرنسا واشتراكه معها اشتراكا فعليا فى معارضة الاحتلال البريطانى لمصر(١) .

كان الجو مهيئا فى لندن كما رأينا لتلقى مثل هذه الاقتراحات . ولذلك لم تمض بضعة أيام على رسالة بسمارك حتى كان مندوبه كراول قد وصل إلى لندن للتفاوض فى هذا الشأن فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٦ . وأظهر كراول بناء على تعليمات بسمارك استعدادا للتفاهم ودبلوماسية أكثر مرونة من تلك التى

---

(١) R. P. Vol. 12, Malet à Edesleigh, 2—10—1886.

اتبعها شميدث . فبسمارك لا يطالب بفرض الحماية الألمانية على جميع المناطق التى رسم حدودها ، بل يكتفى بتأجير ميناء دار السلام وإدارة ألمانيا لجركه مقابل مخصص تدفعه للسلطان مع الاعتراف بسيادته .

وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٦ تم توقيع أول اتفاق بتقسيم سلطنة زنجبار إلى مناطق نفوذ بين ألمانيا وبريطانيا ، وتنص هذه الاتفاقية فى مادتها الأولى على اعتراف الدولتين بسلطة سلطان زنجبار على الجزر وعلى الساحل الممتد من منجانى جنوبا حتى لامو بعمق ١٠ أميال فى الداخل ، وعلى مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو فى دائرة قطرها عشرة أميال وورشيخ فى دائرة قطرها خمسة أميال .

ثانيا : تؤيد بريطانيا مطالب ألمانيا بتأجير جمرك دارالسلام لشركة شرق إفريقيا الألمانية .

ثالثا : يقسم الساحل بين تانا وروفما إلى منطقتى نفوذ يفصلهما نهر أومبه ، وتدخل المنطقة الجنوبية مع كلمنجارو وشاجا وتافيتا فى دائرة النفوذ الألمانية . أما القسم الشمالى فيختص ببريطانيا وهو قابل للامتداد حتى بحيرة فكتوريا . وتعهدت الدولتان بعدم إجراء أى توسع إقليمى دون وضع حاميات فى الداخل .

رابعا : اعتراف بريطانيا بالحماية الألمانية على ويتو بالساحل المقابل لها كمنطقة نفوذ ألمانية .

خامساً : ضم السلطان إلى الدول الموقعة على ميثاق برلين .

سادسا : انضمام ألمانيا إلى التصريح الثانى لسنة ١٨٦٢[١] .

---

(١) S. P. Vol. 67. 1886

يعتبر هذا الاتفاق حلا وسطا بين وجهة نظر شميدث وبين زميله فى لجنة التسديد، وذلك فيما يتعلق بمسألة العشرة الأميال. فإن شميدث كان قد ادعى انقطاع سلطة زنجبار فى عدة مناطق مثل المنطقة الواقعة بين غازى وبجمويو، حيث فكر الألمان فى التآمر مع بقايا المزرعيين الذين كانوا يسكنون هذه المنطقة. ولكن من جهة أخرى حرم السلطان من جميع المناطق الداخلية التى كانت تخضع له بصفة فعلية مثل تابورة ويوجيجى وكلمنجارو. كما أن منطقة النفوذ البريطانية حسب هذه الاتفاقية تقع بين منطقتين ألمانيتين، وإن كان الإنجليز قد ضمنوا على الأقل إدخال منطقة البحيرات فى دائرة نفوذهم وهى تهمهم بصفة خاصة. وعلى وجه العموم يعد هذا الاتفاق نجاحا لألمانيا أكثر منه لبريطانيا.

ولم يشأ الطرفان إشراك فرنسا فى توقيع هذا الاتفاق، فاكتفيا بإبلاغ صورة منه للحكومة الفرنسية وبقى الحصول على موافقة برغش. على أن يقدما أولا ميثاق برلين ليوقعه السلطان على حده. لأن الإنجليز كانوا يفضلون الانتظار قليلا قبل مواجهة السلطان باتفاق التقسيم لأنهم كانوا يشعرون بمدى إضرارهم بحليفهم سلطان زنجبار. ولكن الألمان هددوا بتقديمه على انفراد ولم يكن بد من مسايرة السياسة الألمانية. واضطر برغش إلى التوقيع بنفسه على اتفاقية تقسيم السلطنة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦.

هكذا شهد برغش قبيل نهاية حكمه نتيجة السياسة التى بدأها ماجد من الاعتماد على الإنجليز فى فصل ممتلكاته الأفريقية عن الوطن الأم، فقد ظن أن هذه الممتلكات ستخلص له فإذا بها تقسم بين الدول الأوربية. ولعل برغش قد أدرك هذه الحقيقة حين فكر فى ربط الصلة من جديد مع بنى عمومته الذين يحكمون مسقط. ففى سنة ١٨٨٧ قرر القيام بزيارة وطنه الأصلى ليعيد تلك الصلة التى انقطعت منذ زمن بعيد بين فرعى أسرة آل سعيد ولكنه لم يجد أقاربه فى مسقط أقل خضوعا منه للنفوذ البريطانى.

ولم يلبث بعد عودته إلى زنجبار أن قضى نحبه فى ٢٧ مارس سنة ١٨٨٨ .

وقبل وفاة برغش بنحو سنة كاملة كان جون كيرك قد غادر بدوره شرق إفريقيا ، وقد تركها فى الوقت الذى هدمت فيه دعائم السياسة التى اتبعها نحو عشرين عاما ، والتى كانت تهدف إلى المحافظة على أراضى السلطنة ، طالما أن ذلك يؤدى بطريقة غير مباشرة إلى استئثار بريطانيا بالنفوذ فى شرق إفريقيا . على أن صلة كيرك لم تنقطع نهائيا بهذه البلاد فقد عين عضوا فى إدارة شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية التى تأسست فى سبتمبر سنة ١٨٨٧ وذلك لاستغلال منطقة النفوذ البريطانية فى السلطنة أسوة بشركة الاستعمار الألمانية التى ينبسط بها استغلال منطقة النفوذ الألمانية . ولم يعش برغش كى يوقع بنفسه عقد امتياز هذه الشركات ، فكان على خلفه السيد خليفة ابن سعيد أن يبدأ حكمه بمنح شركتين أوربيتين حق إدارة واستغلال معظم ممتلكاته فى إفريقيا الشرقية . مع ملاحظة أن شروط الامتياز تشبه الشروط التى كان برغش قد اتفق عليها مع ماكنن فى سنة ١٨٧٨[١] .

وبانتقال إدارة دولتين أوربيتين هما بريطانيا وألمانيا إلى ساحل إفريقيا الشرقى فى إبريل سنة ١٨٨٨ طبقا لعقد الامتياز أصبحت المنطقة الداخلية محل نشاط هائل قام به الرحالة والمبشرون والتجار الذين يتبعون هاتين الدولتين . ولم تكن اتفاقية التقسيم الأولى المعقودة فى أكتوبر سنة ١٨٨٦ قد حددت فواصل بين مناطق النفوذ فى داخل القارة . ولذلك أصبح الصدام بين الإنجليز والألمان أمراً محتما . وكان من الممكن أن تجد أزمة أخرى بين بريطانيا وألمانيا بسبب هذا النزاع ، خاصة وأنه كاد يتصل بمنطقة البحيرات فى أوغندة التى تهم بريطانيا صاحبة الأطماع المعروفة فى حوض النيل ولكن فى عام ١٨٨٩ حدث تطور هام فى السياسة الألمانية ، ذلك أن بسمارك أعلن فى عام ١٨٨٩ أن ألمانيا يكفيها ما ضمت من أراضى وما رفعت من أعلام .

---

(١) Reusch, Page, 290

ولعله كان يسعى من وراء هذا الإعلان إلى التقرب من بريطانيا بعد أن ظهرت بوادر التحالف الفرنسى الروسى . ولما كان مفتاح السياسة الألمانية يتأثر دائما بالأوضاع فى أوربا ، فقد وجد الإنجليز الجو مهيئا فى برلين كى تعدل اتفاقية سنة ١٨٨٦ تعديلا شاملا على ضوء الأحداث التى وقعت فى شرق إفريقيا فى السنوات الأربع الماضية . فقد تبين أن وجود منطقة نفوذ ألمانية فى حوض نهر التانا يفتح الطريق أمام الألمان للوصول إلى منطقة البحيرات ، كما حدث عندما قام بيترز فى عام ١٨٨٩ بحملة استكشافية سياسية بأوغنده ، أثبت فيها أهمية إيجاد طريق بين البحيرات وبين المحيط الهندى من الناحية الاقتصادية لشرقى إفريقيا الألمانية . كما أبرز بيترز أهمية سلطنة ويتو الاقتصادية . فذكر أن أهلها مستقرون يشتغلون بالزراعة ويقومون سدا بين قبائل الجالا المتوحشة وبين منطقة النفوذ البريطانية[1] .

نتيجة لكل هذه التطورات اتفقت الحكومتان الألمانية والإنجليزية على إعادة تقسيم ساحل إفريقيا الشرقى وتسوية جميع الخلافات القائمة بين الدولتين فتم فى يوليو سنة ١٨٩٠ توقيع الإتفاق الثانى لذلك الغرض ، ولهذا الاتفاق أهمية كبرى فيما يتعلق بتاريخ سلطنة زنجبار ، إذ تخلت ألمانيا عن مبـدأ استقلال السلطنة الذى أقرته حينما انضمت إلى التصريح الثنائى سنة ١٨٦٢ ، فى اتفاقية التقسيم الأولى ، واعترفت بإمكان وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية وتنازلت فى نفس الوقت عن منطقة نفوذها فى نهر تانا (سلطنة ويتو) والساحل المقابل لها ، وسلمت بإمكان امتداد المنطقة البريطانية إلى بحيرة فكتوريا وحوض الكنغو . وبذا تكونت كتلة بين المحميات البريطانية تمتد من المحيط الهندى حتى حوض الكنغو بعد أن كانت فى اتفاقية سنة ١٨٨٦ محصورة بين منطقتى نفوذ ألمانيتين على الساحل[2] . وفى نظير هذا قبلت بريطانيا

---

(١) Peters, P. 334.

(٢) Hertslet, Page, 898.

مد منطقة النفوذ الألمانية فى الداخل حتى بحيرة نياسا وتنجانيقا ، وتعهدت بالضغط على السلطان حتى يتنازل نهائيا عن المنطقة المؤجرة للشركة الألمانية طبقا لامتياز سنة ١٨٨٨ وهى تضم الساحل بين نهرى أومبا وروفما ، وذلك فى نظير تعويض عادل . وقد قدر هذا التعويض فيما بعد بمائتى ألف جنيه . وانتقلت سيادة المنطقة نهائيا إلى الحكومة الألمانية . وأخيرا تنازلت بريطانيا فى هذه التسوية عن إحدى جزر بحر الشمال لألمانيا وهى جزيرة هليجولند . Heljgoland

على أن إعلان الحماية على زنجبار كان يتطلب من الناحية الشكلية على الأقل الاتفاق مع فرنسا بالإضافة إلى ألمانيا وذلك باعتبار أن فرنسا هى الطرف الثانى فى تصريح سنة ١٨٦٢ . وكان إرضاء فرنسا أمراً يسيرا بالنسبة لعملية التقسيم لأن نصيبها فى غنائم إفريقيا الشرقية كان واضح المعالم . فقد سبق أن أن صرح بسمارك سنة ١٨٨٦ بأن جزر الكومور منطقة نفوذ فرنسية ، وفى مدغشقر كان الفرنسيون يمتلكون فى هذا الوقت ميناء ديجو سواريز باعتراف الدول الاستعمارية . ولكن يوجد للإنجليز علاقات تاريخية مع مدغشقر ترجع إلى عهد راداما الثانى فى أوائل القرن التاسع عشر ، الذى ارتبط مع الإنجليز بمعاهدة لإلغاء تجارة الرقيق ، وسمح لمبشريهم وتجارهم بممارسة نشاطهم فى البلاد بحرية كاملة . فمركز بريطانيا من هذه الجهة يشبه مركز فرنسا فى زنجبار وهكذا اتفق الطرفان فى سنة ١٨٩٠ على أن تعترف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار وكان يحكمها حينذاك السيد على بن سعيد ، فى نظير أن تعترف إنجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر .

وعلى الرغم من أن الحماية البريطانية قد وضعت على زنجبار بالاتفاق مع فرنسا كما رأينا ، فقد جدت منازعات أخرى بين الدولتين تتعلق بحق تفتيش بريطانيا للسفن فى مياه زنجبار الإقليمية . فحسب الادعاءات البريطانية تنتقل حقوق السلطان فى ممارسة حق التفتيش إلى الدولة الحامية نتيجة لاتفاقية

لحماية . ولكن فرنسا اعترضت بأن هذا الحق لم يكن قائما فى عهد السلطان لأن زنجبار من الدول الخاضعة لنظام الامتياز ، ذلك النظام الذى تؤكده معاهدة سنة ١٨٤٤ . وانتهى الأمر باتفاق على المعاملة بالمثل فى زنجبار ومدغشقر[1] . ولم يمنع قيام الحماية البريطانية من استمرار عملية التقسيم للسلطنة بموافقة الدولة صاحبة الحماية وبضغطها فى معظم الأحيان . بالرغم من أن مهمة هذه الدولة أمام القانون الدولى هى حماية سلامة أراضى الدولة المحمية قبل كل شىء .

ولم يمض زمن طويل على إعلان الحماية البريطانية حتى كانت إيطاليا قد أتمت اقتطاعها لجزء من أراضى السلطنة فى ساحل الصومال . وقد ظهرت الأطماع الايطالية فى شرق إفريقيا متأخرة عن الدول الأخرى وقد أشرنا إلى معاهدة التجارة التى عقدتها إيطاليا مع زنجبار فى سنة ١٨٨٥ . وكيف أنها أخفت فى ذلك الوقت أطماعها التوسعية فى منطقة نهر الجب . ولكن بعد وفاة برغش انتهزت إيطاليا ضعف السلطان الجديد المسن من جهة وحصول الشركتين الألمانية والانجليزية على امتيازها من جهة أخرى . فقدم قنصل إيطاليا فيلونا ردى طلبا فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٨ بمنح إيطاليا امتيازا مشابها فى سهل نهر الجب . وأفهم السيد خليفه أن انجلترا وفرنسا ستؤيدان هذا الطلب ولكن سمعة الإيطاليين فى شرق إفريقيا كانت سيئة للغاية . لأن أنباء تعسفهم إزاء الأهالى فى مصوع التى استولوا عليها سنة ١٨٨٥ . كانت قد بلغت أهل الصومال وزنجبار . ولذلك لم يلتفت السيد خليفة إلى هذا الطلب واعتبرت الحكومة الإيطالية هذا التأخير ضربة لهيبتها . ولكنها لم تستطع أن تتخذ منه حجة لتحقيق أطماعها كما كان يقتضى منطق الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت لأن كلا من حكومتى لندن وبرلين أعلنتا عدم تأييدها المطالب الإيطالية إلا إذا شاء السلطان التنازل عن جزء من أملاكه لإيطاليا بمحض إرادته واعترضت

---

(١) Brunet — Millon, Chap. P.6

الحكومتان على استخدام إيطاليا للقوة .

وبالرغم من أن حكومة كرسبي كانت معروفة بميولها التوسعية وعبرت عن حاجة إيطاليا صراحة إلى امتلاك ميناء على المحيط الهندى . فإنها اضطرت إلى التراجع مؤقتا بعد معرفتها بمعارضة بريطانيا وألمانيا فى ١٨٨٨/٦/١١ . وذلك لأن إيطاليا كانت تحرص على صداقة بريطانيا وانسجام سياستهما فى حوض البحر المتوسط . وحتى تخفف بريطانيا من وقع المعارضة أعطت وعدا لإيطاليا بألا تترك منطقة الجب تقع فى يد دولة أخرى . ولما تقرر ضرب الحصار على ساحل إفريقيا لمواجهة الثورة الوطنية ، قبلت بريطانيا وألمانيا اشتراك كل من إيطاليا والبرتغال فى أعمال الحصار فى ديسمبر سنة ١٨٨٨ . وإن منع الإنجليز الطراد الإيطالى من المرابطة أمام نهر الجب ، كما طلب تشيكى الضابط البحرى الإيطالى ، الذى كان يقود الطراد وقد امتثلت إيطاليا لأوامر القائد البريطانى العام ، فاتجه شمالا فى أقصى أطراف سلطنة زنجبار الذى يعرف بمنطقة البنادر والذى يقع حاليا ضمن بلاد الصومال[1] .

وقد استغل تشيكى هذه الفرصة فاتفق مع شيخين من مشايخ الصومال فى المنطقة الواقعة شمال وارشيخ ، أى خارج حدود زنجبار لوضع بلديهما تحت الحماية الإيطالية . وهذان الشيخان هما يوسف على يوسف شيخ منطقة أوبيه وعثمان محمود شيخ منطقة مجرتين التى تقع بين أوبيه ورأس جردفون ولم تعترض بريطانيا على وضع الحماية الايطالية فى تلك المنطقة ، وإن لم تعط تأكيدا بأنها لا تتبع أية دولة أوربية كما طلبت إيطاليا ، والواقع أن هذه المنطقة كانت تدخل ضمن الحدود المصرية طبقا للاتفاقية المصرية الإنجليزية سنة ١٨٧٧ .

---

(١) انظر جلال يحى — التنافس الدولى فى شرق إفريقيا الفصل الحادى عشر .

ولم تكتف إيطاليا بهذا الكسب بل اعتبرته مقدمة لتحقيق أطماعها الحقيقية فى قسمايو وسهل نهر الجب ، لأن المنطقة الشمالية التى حصلت عليها لا تصلح للاستغلال الاقتصادى . وفى أوائل سنة ١٨٨٦ لاحظت إيطاليا تحول فى السياسة البريطانية لمصلحتها . فقد رأت بريطانيا أن تكافئ إيطاليا على طاعتها فى كيفية تنفيذ الحصار طبقا للخطة البريطانية ، فأوحت إلى السيد خليفة بأن يكتب إلى الحكومة الإيطالية بأنه قد قبل منح امتياز لشركة إيطالية فى نهر الجب بالاشتراك مع شركة شرق إفريقيا البريطانية . ولذلك كان على إيطاليا أن تفاوض فى هذا الأمر مع ماكنزى وماكنن وهما من ممثلى الشركة البريطانية فى لندن . وقد حاول كتالانى سفير إيطاليا فى لندن أن يجعل الحكومة البريطانية طرفا ضامنا للاتفاقية ، ولكنه لم ينجح فتم توقيع الاتفاق فى ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ بين الحكومة الإيطالية وبين الشركة البريطانية[1] . وقد حددت هذه الاتفاقية منطقة الامتياز الإيطالى شمال نهر الجب حتى وارشيخ مع امتداد فى الداخل عرضه عشرة أميال بين الجب ومقديشيو ، ثم خمسة أميال بين مقديشيو ووارشيخ . أما ميناء قسمايو الهام على مصب نهر الجب فتشترك الشركتان فى إدارته ، ونصت الاتفاقية على المساواة فى الملاحة بين الشركتين فى نهر الجب وعلى مسئولية الشركة الإيطالية والتزاماتها بضمان من الحكومة الإيطالية .

وفى ٣١ أغسطس من نفس العام وقع السلطان خليفة الامتياز باسم شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية ، على أن تتنازل هى عن القسم الشمالى للشركة البريطانية بمعرفتها . وكان هذا الامتياز لمدة خمس سنوات فقط ، فلما تولى السيد على بن سعيد الحكم مد الامتياز إلى ٥٠ سنة ووسع من اختصاصات الشركة البريطانية . ولم يذكر العقد الجديد الذى وقع فى ٤ مارس سنة ١٨٩٥ شيئا عن حقوق الشركة الإيطالية فى الموانى الشمالية ،

---

(١) Hertslet, P. 948.

لذلك طمعت الشركة البريطانية فى تعديل اتفاقها مع إيطاليا لسنة ١٨٨٩ ، بحيث تستأثر الشركة البريطانية بميناء قسمايو وتحدد منطقة النفوذ الإيطالية فى الداخل . فلا يكون مجرى الجب هو الحد الجنوبى الفاصل للمنطقة ، بل يحدها خط مستقيم يبدأ من مصب الجب ولا يتبعه فى انحنائه جنوبا بالداخل . ورغم احتجاج الحكومة الإيطالية على محاولة نقض اتفاق سابق . فقد استطاعت الشركة البريطانية تنفيذ خطتها فى اتفاقية جديدة عقدت فى ٢٥ مارس سنة ١٨٩١ .

وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تسوية عامة للتنافس البريطانى الإيطالى فى شرق إفريقيا ، فقد اعترفت فيه بريطانيا بامتداد منطقة النفوذ الإيطالى فى شكل مثلث يبدأ فى حوض النيل ويضم الحبشة وينتهى بالمنطقة الساحلية التى تمتد بين قسمايو ورأس جردفون ، بينما اعترفت إيطاليا بالنفوذ البريطانى فى جميع المناطق المحيطة بهذا المثلث من الشمال والغرب والجنوب (أى السودان وأوغنده وكينيا) . ورغم وجود هذه التسوية الشاملة فإن الشركة الإيطالية لم تتسلم إدارة البنادر إلا فى سنة ١٨٩٣ ، وذلك لسببين :

أولا : الخوف من الاصطدام بالصوماليين الذين عرفوا بكره الأوربيين واعتزوا بتقاليدهم الإسلامية الإفريقية الخاصة بخلاف بلاد البانتو التى لم يقاوم أهلها التغلغل الأوربى كثيرا .

ثانيا : قيام معارضة فى البرلمان الإيطالى لهذه المشروعات الاستعمارية التى ترهق الميزانية بنفقات طائلة دون أن تتأكد الحكومة من صلاحية المنطقة لاستغلال اقتصادى واسع النطاق . وكان من المفهوم ضمنا أن الشركة الإيطالية لابد أن تدفع تعويضا لسلطان زنجبار فى نظير إدارتها للموانى وتحصيل رسوم الجمارك لحسابها ، ولذلك عندما دارت المفاوضات بين الشركتين الإيطالية والبريطانية بخصوص تسليم الموانى وتنظيم إدارتها طلبت الحكومة الإيطالية أن يمنح الامتياز مبدئيا لمدة ثلاث سنين كتجربة وليس

خمسين سنة كما كان ينص عليه امتياز سنة ١٨٩٠[1] .

وحسب الاتفاقية التي تمت بين الشركتين في أغسطس سنة ١٨٩٣ قدرت التعويضات التي تدفعها الشركة الإيطالية للسلطان بـ ٦٠٠٠٠ روبية سنويا تجزأ على أربعة أقساط . ولما كان هناك شك كبير في احتمال تنازل الشركة الإيطالية عن هذا الامتياز نظرا لمشكلاته الاقتصادية ، فقد أضيف إلى الاتفاق نص جديد يقرر دفع تعويض للسلطان قدره ٥٠٠٠٠ روبية ، في حالة ما إذا تركت الشركة إدارة الموانى فجأة للسلطان . ولكن على عكس ما كان متوقعا أدت هزيمة إيطاليا الفاحشة في معركة عدوه مع الحبشة سنة ١٨٩٦ إلى تمسك إيطاليا بهذه الحصون الأمامية في إفريقيا ، حتى لا تضيع هيبتها نهائيا ، وسعت إلى توسيع منطقة نفوذها في الداخل . فاعترفت الحبشة لها بامتداده في أراضي الصومال إلى مسافة ١٨٠ ميلا . وكانت بريطانيا تساعد إيطاليا على تثبيت أقدامها طوال هذه الفترة حفظا للتوازن الدولي في شرق إفريقيا ، ففي سنة ١٩٠٥ توسطت لدى السلطان على عند ارتقائه العرش في سن مبكرة كي يتنازل عن البنادر نهائيا للحكومة الإيطالية وذلك مقابل تعويض قدرة ١٤٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٢٤ تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن جزء من مستعمرة كينيا يضم المنطقة الواقعة بين نهري الجب وتانا ويشمل مدينة لامو الهامة ، وذلك إرضاء لأطماع الفاشيين بعد توليهم الحكم ، ولكنها عادت بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية فردت هذه المنطقة إلى مستعمرة كينيا بالرغم من وجود عدد كبير من الصوماليين بها . وبذا خلق التقسيم الاستعماري القديم مشكلة من مشاكل الحدود العديدة التي تبرز عادة عند حصول الدول الإفريقية على استقلالها . فإن الصوماليين الذين يسكنون منطقة الجب يطالبون الآن بالانضمام إلى دولة الصومال التي تستقل في سنة ١٩٦٠ . ولا شك أنهم سيزدادون تمسكا بالوحدة مع الصومال بعد حصوله على الاستقلال فعلا .

---

(١) Pankhurst, Chap. 1

الفصل الثالث عشر

زنجبار تحت الحماية البريطانية

ا — منذ تسلمت الشركات الأوروبية إدارة ساحل إفريقيا الشرقى سنة ١٨٨٨ . انحصرت سلطنة آل أبى سعيد فى جزيرتى زنجبار وبمبة . وهكذا تضاءلت الدولة العربية الإفريقية التى أنشأها السيد سعيد تضاؤلا كبيرا . وفقد أحفاده الهيبة التى كان يتمتع بها سلفهم العظيم بين مسلمى شرق إفريقيا . ولا شك أن هؤلاء قد سخطوا على السلاطين الذين اعتبروهم مسؤولين عن وقوعهم تحت حكم أوربى ، كما تدل على ذلك الثورات التى قام بها السواحلية ضد الحكم الألمانى بصفة خاصة .

وقد رأينا كيف أن السيد على وهو آخر من حكم زنجبار من أبناء السيد سعيد (١٨٩٠ — ١٨٩٣) قد قبل وضع بلاده تحت الحماية البريطانية دون أن تحتاج بريطانيا إلى إرسال قوات لاحتلال الجزيرة . وقد حصلت بريطانيا منه على الاعتراف بالحماية بمجرد أن طلبت إليه ذلك فى ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ . وانتظرت بريطانيا بعد ذلك لتسوى مشاكلها فى شرق إفريقيا مع الدول المعنية . فلم تعلن الحماية إلا فى ٤ نوفمبر أى بعد عقد اتفاقية التقسيم الثانية مع ألمانيا فى يوليو سنة ١٨٩٠ ، وتسوية بعض المسائل المعلقة مع فرنسا وإيطاليا فى أغسطس من نفس العام . ونصت اتفاقية الحماية مع السلطان على أن تضمن بريطانيا العرش لأسرة أبى سعيد وأن يكون للسلطان حق تعيين خليفته[١] . والواقع أن مشكلة وراثة العرش أصبحت من أبرز مشاكل زنجبار السياسية فى الفترة الأولى من الحماية البريطانية . وقد أشرنا إلى محاولة برغش تنظيم

---

(١) Hertslet, Page, 305.

وراثة العرش بحيث يؤول إلى أكبر أبناء الحاكم . ولكن هذه المحاولة لم تثمر فتعاقب بعده على العرش إخوته ، السيد خليفه (١٨٨٨ — ١٨٩٠) فالسيد على (١٨٩٠ — ١٨٩٣) . لكن بعد موت آخر أبناء السيد سعيد انفتح من جديد باب التنافس بين أحفاد مؤسس الدولة . فطبقا لنص الحماية اختار على وريثه على العرش ، فوقع اختياره على حامد ابن أخيه ثوينى باعتباره أكبر أحفاد السيد سعيد . ولكن هذا الاختيار أثار سخط خالد بن برغش لأنه كان يعتقد أن المدة الطويلة التى حكمها أبوه تؤهله قبل غيره لتولى السلطة . على أنه استسلم للأمر هذه المرة انتظارا لفرصة تالية . وقد واتته هذه الفرصة عند وفاة حامد سنة ١٨٩٦ ، فأصر على أن يتولى الحكم اختيارا أو قهرا . ولكن سلطات الحماية كانت أميل إلى الاستمرار فى تعيين أكبر أحفاد السيد سعيد ، لا سيما أن حمود بن محمد بن سعيد الذى تتوفر فيه هذه الصفة كان معروفا بميله للإنجليز .

وتحولت هذه الخصومة إلى ثورة أهلية حين اقتحم خالد القصر الملكى وتحدى إرادة لويد ماثيوس رئيس الوزراء . ولقى خالد تأييدا كاملا من طبقة العرب الأرستقراطية التى أخذت تفقد مصادر ثروتها وقوتها نتيجة لنظم الإدارة البريطانية ، ففتح لها عمل خالد بابا للأمل للتخلص من الحكم البريطانى . ولكن التحدى لم يدم طويلا ، فقد وجه ماثيوس نداء إلى الوحدات البحرية البريطانية المرابطة فى شرق إفريقيا . وتجمعت بسرعة أمام القصر فى أغسطس سنة ١٨٩٦ وأخذت تضربه بنيران مدافعها . فأسرع خالد بالفرار إلى القنصلية الألمانية التى قبلت منحه حق اللجوء . واكتفت بريطانيا بهذا القدر ، بل لعلها سرت إذ تخلصت منه بهذه الطريقة . وقد أقام خالد بعد ذلك فى دار السلام حتى قيام الحرب العالمية الأولى . واشترك فى القتال بجانب الألمان إلى أن أخذ أسيرا فى عام ١٩١٧ . فنفته السلطات

البريطانية إلى سيشل . وفى عام ١٩٢٥ سمحت له بالعودة إلى ممبسة [1] .

نبهت هذه الأحداث ماثيوس إلى ضرورة وضع نظام ثابت لوراثة العرش . فصدر مرسوم فى عهد حمود يجعل وراثة العرش فى أكبر أبناء الحاكم . ويعد حمود الأول من بين سلاطين زنجبار الذين لا تقتصر علاقاته مع الإنجليز على الناحية السياسية ، فتجاوز الاحتكاك بهم إلى المستوى الثقافى والحضارى . فهو الذى ألغى نظام الرق فى سنة ١٨٩٧ ، وأرسل ابنه عليا للدراسة فى كلية هرو . وعند وفاته أوصى بأن يتولى برتال ممثل بريطانيا فى زنجبار الوصاية على إبنه الذى لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد .

وحين تولى على الحكم فى سنة ١٩٠٥ أنشأ للمرة الأولى فى تاريخ زنجبار مجلسا استشاريا ليعاونه فى شئون الحكم داخل النطاق الذى حددته له السلطات البريطانية وكان هذا المجلس يتألف من ثلاثة أعضاء معينين وأربعة أعضاء تختارهم الأجناس الرئيسية فى زنجبار وهم العرب والهنود والسواحلية . كما أنشأ أول مدرسة وطنية فى زنجبار اتخذت اللغة السواحلية أداة للتعليم فى المراحل الأولى واللغة الإنجليزية فى المرحلة الثانوية [2] ويبدو أن تأثر على ابن حمود بأوروبا لم يقف عند مجرد الاستفادة من مظاهر الحضارة الحديثة بل تجاوز ذلك إلى تعلق شديد بالعيش فى المجتمع الأوربى ، حتى إنه قرر فى سنة ١٩١١ أى بعد ست سنوات من الحكم ، التنازل عن العرش وذهب للإقامة فى باريس ، وظل بها حتى وفاته سنة ١٩١٨ . وترك أمر اختيار خلفه لأصدقائه الإنجليز إذ لم يكن له أبناء يخلفونه . وقد وقع اختيار الإنجليز على خليفه بن حرب بن برغش الذى امتد به العمر فظل فى حكم السلطنة حتى وقتنا الحاضر (ديسمبر ١٩٥٩) . ويبدو من هذا الاختيار أن الإنجليز قد

---

(١) Hamilton, PP. 232 — 335.

(٢) Reusch, PP, 293 — 295.

اطمأنوا إلى انقطاع الصلة بين سلطنة زنجبار ومسقط . وإلا لما وقع عليه الاختيار فإن خليفة قد قضى شبابه فى مسقط بصحبة تيمور بن فيصل حاكمها فى ذلك الوقت . ثم انتقل إلى زنجبار حينما تولى عمه حامد بن ثوينى العرش سنة ١٨٩٣ .

ب — التطور الدستورى ونظم الحكم .

رغم أن مركز زنجبار يفضل من الناحية القانونية عن أقطار شرق إفريقيا الأخرى باعتبار أنها محمية وليست مستعمرة ، فإن تطورها الدستورى لم يسر بصورة أسرع منه فى هذه الأقطار ، إن لم يكن قد تأخر عن كينيا مثلا ومبرر ذلك عدة عوامل مختلفة ، منها مسالمة سلاطين زنجبار من أسرة أبى سعيد للسياسة البريطانية . ومنها أيضا ضآلة السلطنة من حيث المساحة وعدد السكان بعد أن فصلت الجزيرتان عن الساحل الإفريقى . ثم عدم تجانس السكان من الناحية الجنسية مما كان له أثر على تأخر ظهور الوعى القومى .

وبدل أن يكون العرش الملكى فى زنجبار أداة لحفظ كيان الدولة ومظاهر سيادتها . استخدم الإنجليز نظام السلطنة كى يشددوا قبضتهم على إدارة البلاد . فهم يستطيعون أن يتدخلوا فى أخف شئونها مادامت المراسيم تصدر باسم السلطان . ومنذ وضع الحماية على زنجبار فى سنة ١٨٩٠ يتخذ السلاطين أحد الإنجليز ليشغل منصب رئيس الوزراء فى الدولة ، وفى فترة ما قبل الحرب الأولى ، استمر القناصل الإنجليز يمثلون وزارة الخارجية فى زنجبار كما كان الحال قبل الحماية . مما سمح لبريطانيا أن يكون لها إشراف ثنائى على زنجبار . فبواسطة رئيس الوزراء يسيطرون على الإدارة الداخلية وبواسطة القنصل الذى أصبح يعرف بالمقيم العام يشرفون على علاقات زنجبار الخارجية . وفى سنة ١٩١٣ ألغيت وظيفة المقيم وتحول اختصاصة إلى

مندوب عن حاكم شرق إفريقيا البريطانى فى نيروبى . وهكذا أصبحت علاقات بريطانيا بزنجبار تدور بواسطة وزارة المستعمرات دون الخارجية وتحولت المحمية فى الحقيقة إلى جزء مكمل لمستعمرة شرق إفريقيا البريطانية يدل على ذلك أن المحاكمات الهامة فى زنجبار كانت تحول إلى المحكمة العليا فى نيروبى .

وعلاوة على هذا أخذ الإنجليز يسيطرون تدريجيا على الإدارة المباشرة فى زنجبار . فقد قسمت الجزيرتان إلى تسع مديريات برأس كل منها موظف بريطانى . بينما استمر العقداء العرب والسواحلية فى إدارة المراكز وهى الوحدات الإدارية التى تنقسم إليها المديرية . أما الوحدات الصغيرة وهى القرى فيعين رؤساؤها من بين السكان الأصليين . . . ومن الناحية الاقتصادية بقيت مزارع القرنفل فى أيدى الملاك العرب . ولكن تحتكر شركة بريطانية تصدير هذا المحصول الرئيسى إلى الأقطار الخارجية ، ومن أهم البلدان المستوردة للقرنفل الهند وأندونيسيا . ومع أن حركة الملاحة العربية لم تندثر بعد ، فإن نشاطها أصبح مقصوراً على التجارة البسيطة بين موانى الساحل الإفريقى[1] .

أما التدهور الاقتصادى الذى أصاب زنجبار فى عهد الحماية ، فيرجع إلى تحول طرق التجارة عن تلك الجزيرة إلى مينائى ممبسة ودار السلام منذ أن تسلمت إدارتهما شركات أوربية . وحتى ضريبة الـ ٥٪ التى كان السلطان يجبيها على الصادرات ، زالت الحاجة إليها بعد تغيير طرق التجارة فأعلن ميناء زنجبار ميناءا حرا فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٢ . وفى نفس الوقت أخذت بريطانيا تلغى تدريجيا أثر المعاهدات الدولية التى عقدتها سلطنة زنجبار فى عهد

---

(١) قدرجنتر الذى زار زنجبار سنة ١٩٥٥ السفن العربية التى مازالت تمارس الملاحة على نمط القرن التاسع عشر بثلثمائة مركب .

استقلالها مع الدول الأوربية . فأدخلت نظام الضرائب على الواردات التي بلغت ٧,٥٪ قبل الحرب الأولى . وبعد عقد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ قبلت فرنسا إلغاء محاكمها القنصلية القائمة بمقتضى معاهدة ١٨٤٤ . وبالتدريج انتقل القضاء القنصلى للدول الأخرى إلى المحاكم البريطانية فى زنجبار .

ويرجع أول إصلاح دستورى فى زنجبار إلى سنة ١٩٢٥ وحتى ذلك الوقت كان السلطان من الناحية النظرية ، والإنجليز من الناحية العملية هم الذين يملكون السلطات التنفيذية والقضائية . وكان يعاون السلطان مجلس خاص من وجهاء العرب فى زنجبار . ولم يدخل إصلاح سنة ١٩٢٥ تغييراً هاما على الوضع السابق وهو أقرب إلى أن يكون إصلاحا شكليا . إذ يقرر إنشاء مجلسين رسميين لمعاونة السلطان فى الحكم يعرف أحدهما بالمجلس التنفيذى وهو أشبه بمجلس وزراء ويرأسه السلطان وينوب عنه المقيم البريطانى . ويتكون المجلس من رؤساء المصالح الرئيسية وهم عادة من الإنجليز وأربعة من الوجهاء يختارهم السلطان ، والمجلس التشريعى يختار أعضاؤه بالتعيين ويرأسه المقيم البريطانى . وهو لا يعدو كثيراً المجلس الاستشارى الخاص لأن قراراته لا تنفذ إلا بموافقة السلطان . والأمر الذى جد فى هذا الإصلاح هو إدخال عناصر السكان المختلفة فى المجلس التشريعى وإن كان تمثيلهم فيه لم يحدد على أساس أهميتهم العددية . فنص على تمثيل الهنود بعضوين والإفريقيين باثنين والعرب بثلاثة ، بجانب أربعة من الرسميين يعينون فى المجلس بحكم وظائفهم ، وظل هذا النظام قائما حتى تقرر الأخذ بمبدأ الانتخاب الجزئى لبعض الأعضاء فى الإصلاح التالى الذى تأخر حتى سنة ١٩٥٨ . ذلك أنه لم تظهر فى زنجبار كما ذكرنا حركات وطنية تقاوم نظام الحماية أو تدعو إلى إصلاح دستورى إلا فى وقت متأخر جداً . ويمكن القول بأن الحركة القومية فى زنجبار لم تتبلور حتى الآن وهى تصادف مشكلتين أساسيتين أحداهما تتعلق بتنافر الأجناس والأخرى بالمفهوم الجغرافى لوطن زنجبار . والواقع أن الأجناس فى زنجبار باستثناء الهنود

لا تفصلها حواجز واضحة بل إن التزاوج يتم بينها بكثرة ويجمع بينها دين واحد هو الإسلام ولغة واحدة هى السواحلية[١] . ولم يحتفظ سوى عدد قليل من العرب بنقاء لغته أو دمه، ولكن يبدو أن الرواسب القديمة التى خلفها توسع العرب فى تجارة الرقيق خلال القرن التاسع عشر ما زالت تثير عليها حفيظة كثير من الإفريقيين فى زنجبار ، ويزيد هذا الإحساس حدة أن مفهوم العرب ينبنى على أساس اجتماعى أكثر منه جنسيا . فهو يدل فى ذهن كثير من الإفريقيين على الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضى . وربما كان هذا صحيحاً فى القرن الماضى . ولكن العرب كما رأينا فقدوا سيطرتهم السياسية والاقتصادية منذ عهد الحماية ، وأصبحت مصالحهم مشتركة مع مصالح الأجناس الأخرى . ومع ذلك فقد نشأ فى زنجبار حزب عنصرى مناوئ للعرب باسم الاتحاد الإفريقى الشيرازى ، يدعى أنه يضم المهاجرين الأوائل الذين أتوا من شيراز فى القرون الأولى من الهجرة واستقروا فى زنجبار مع الإفريقيين فى القرن العاشر الميلادى ، وأنهم بذلك يكونون الأكثرية العظمى ويدعون أنهم يمثلون الطبقات العاملة ضد الأرستقراطية العربية .

وقد نص الإصلاح الدستورى لسنة ١٩٥٧ على انتخاب اثنى عشر عضوا فى المجلس التشريعى ، خمسة من الإفريقيين وأربعة من العرب وثلاثة من الآسيويين . وهذا التوزيع يدل على أن السواحلية قد اعتبروا نهائيا من الإفريقيين ، وعندما جرت الانتخابات فى يوليو من نفس العام ، حصل حزب الاتحاد الإفريقى الشيرازى على معظم المقاعد الاثنى عشر . ويعتقد زعماء هذا الحزب أن التعاون مع الأوربيين أفضل من التعاون مع العرب بالنسبة للإفريقيين ، شريطة أن يتخلى الأوربيون عن النظم الاستعمارية العتيقة ، ومن ثم يصبح التعاون مفيدا لإفريقيا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية . يدل على هذا وصف أحد أعضاء الحزب فى المجلس التشريعى

---

(١) انظر الفصل الأول .

للعرب بأنهم قوم متخلفون فلا يجوز لهم أن يتخذونا عبيدا . وكان الإنجليز إلى عهد قريب يميلون إلى تأييد العرب فى شرق إفريقيا جريا على سياستهم من التظاهر بالمحافظة على حقوق الأقليات . ولكن بعد أن قويت فكرة التضامن العربى تحول الإنجليز عن موقفهم خشية أن يحدث نوع من الارتباط بين عرب زنجبار وبين مراكز القومية العربية فى مصر والشام ، فأصبحوا يميلون إلى تأييد حزب الاتحاد الإفريقى الشيرازى . والواقع أنه لم يكن فى وسع العرب فى زنجبار الدعوة إلى تأليف حزب عنصرى . والحزب الوطنى الذى يتزعمه أحد العرب هو على بن محسن يجعل من أهدافه الرئيسية القضاء على الطائفية فى زنجبار . غاية الأمر أنه يدعو إلى تقوية الروابط بين العالم الإسلامى بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة . ولهذه الدعوة ما يبررها من الناحية التاريخية والثقافية . ولعل الثقافة العربية هى أهم رابطة تصل ما بين هذا الحزب وبين العالم العربى . ولذلك استطاع بعد إلحاح شديد أن ينشئ مدرسة لتعليم اللغة العربية فى زنجبار . ويدعى زعماء الحزب أن ثلثى أعضائه من الإفريقيين ، بما يدل على رغبتهم فى معارضة الطائفية . وكان على بن محسن قبل تأليف الحزب عضوا فى المجلس التشريعى المعين ، وبرزت شخصيته السياسية عندما تزعم حركة المعارضة للسياسة العنصرية وللإنجليز فى نفس الوقت . وقبيل تشكيل المجلس التشريعى الجديد ألف فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الحزب الوطنى الزنجبارى . ومن أهم مبادئه الدعوة إلى الوطن الاقليمى الذى يشمل زنجبار وساحل كينيا الذى ما زال من الناحية القانونية يتبع السلطنة . ويهتم الحزب بمسألة التقدم الدستورى وإنشاء حكومة برلمانية مسئولة وكذلك مسألة إنهاء الحماية البريطانية ، ولكنه أقل اهتماما من الاتحاد الإفريقى الشيرازى بالمسائل الاجتماعية . وتلاقى دعوة الحزب الوطنى لاسترداد الساحل معارضة شديدة من السياسة الإنجليزية . ومن ثم ندرك أهمية المشكلة الثانية التى تتعلق بالمفهوم الجغرافى لدولة زنجبار ، فالزعماء الوطنيون الذين يريدون لبلادهم استقلالا حقيقيا يدركون صعوبة قيام دولة كبيرة فى عدة جزر صغيرة

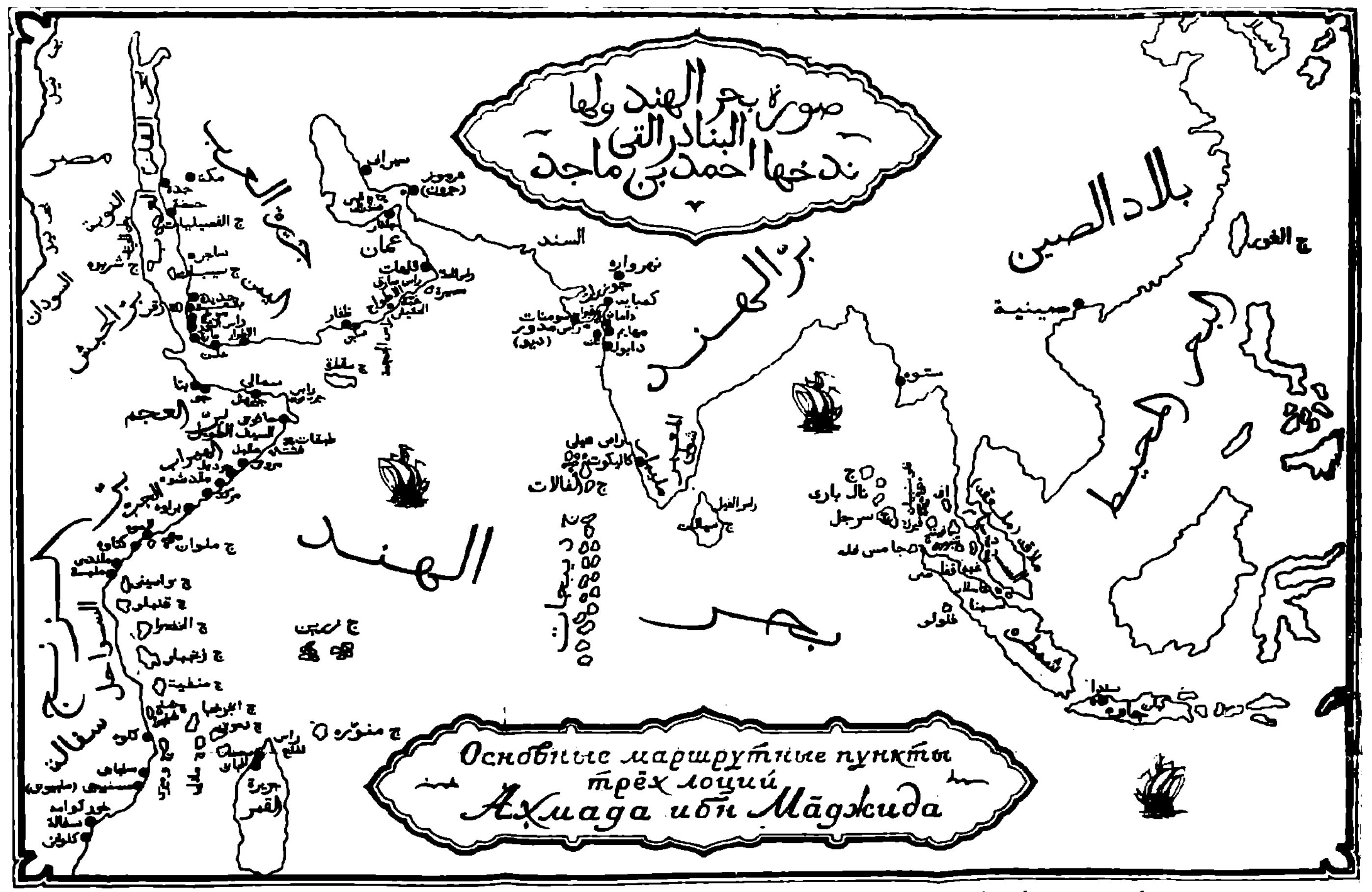
يبلغ سكانها نحو ٣٠٠ ألف نسمة . بينما ترتبط الجزر بالساحل المواجه من النواحى التاريخية والاجتماعية والدينية . ويمكن فى هذه الحالة تكوين دولة ساحلية تضم أكثر من مليون ، ٣٠٠,٠٠٠ نسمة يتكلم أهلها لغة واحدة هى لغةالسواحلية . ويدين معظم سكانها بالإسلام .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو هل يفضل سكان الساحل زعامة زنجبار مع وجود أسرة حاكمة فيها موالية للإنجليز ، أم أنهم يفضلون الارتباط بالوحدات السياسية الجديدة التى خططها الاستعمار الأوربى . والتى تضم أغلبية من الإفريقيين ؟ وقد يكون هذا الاحتمال مغريا إذا قيض لدولة مكافحة مثل كينيا أن تظفر باستقلالها . وفى هذه الحالة لابد وأن تسير الدول الإفريقية على نظام فدرالى يضمن للأجناس المختلفة الاحتفاظ بتقاليدها وثقافتها .

على أن السلطات البريطانية فى شرق إفريقيا لم تغفل هذا الاحتمال البعيد فعملت منذ الآن على تلافيه . وذلك بأن أوعزت إلى العضوين العربيين فى المجلس التشريعى بنيروبى بأن يطالبا باستقلال ذاتى للمنطقة الساحلية . ويتولى رئاسة هذا المجلس الإقليمى نائب الحاكم ، على أن يتحول إلى مجلس تشريعى بعد خمس سنوات ، ويهدف هذا المشروع إلى أمرين أحدهما المحافظة على ميناء ممبسة ، والثانى هو الحيلولة دون مطالبة الحزب الوطنى الزنجبارى لاسترداد هذا الجزء بحجة أنه ما زال تحت سيادة السلطان . وأن علم زنجبار ما زال يرفع فى ممبسة بجانب العلم البريطانى . والحق أن آمال الوطنيين الزنجباريين لاتقف عند هذا الجزء من ساحل إفريقيا الشرقية . بل تمتد إلى ساحل تنجانيقا أيضا . فقد ساهم أهل زنجبار فى الحرب العالمية الأولى فى القتال بجانب الإنجليز ضد الألمان على أمل أن يستردوا بعض أشلاء دولة زنجبار القديمة . ولكن إذا كان الإنجليز قد عملوا على فصل ساحل كينيا عن زنجبار . فقدكانت لديهم حجة أقوى لتنفيذ هذهالسياسة فى تنجانيقا ،

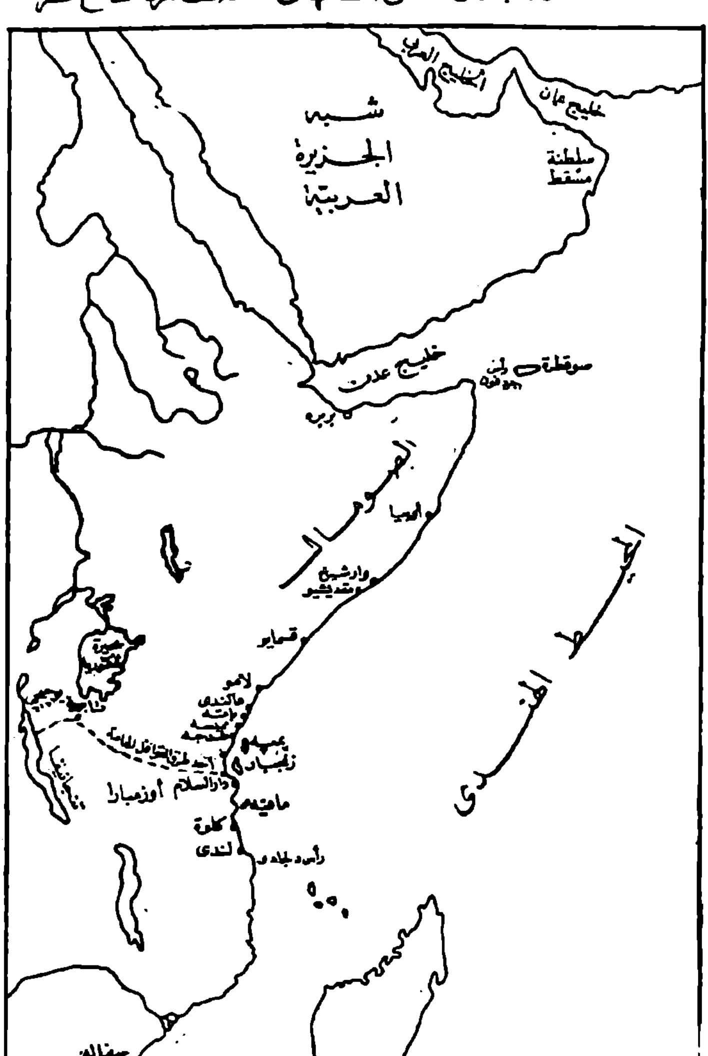
ذلك أن السلطان كان قد تنازل عنه نهائيا فى معاهدة مع الحكومة الألمانية سنة ١٨٩٠ . بينما الأمر يختلف فى كينيا ، فهو قد تنازل عن إدارة الساحل فى نظير إيجار سنوى قدر بستة عشر ألف جنيه زيد إلى سبعة عشر ألفا بعد ضم الجزء الجنوبى من ساحل الصومال سنة ١٩٤١ . وما زال هذا الإيجار يدفع حتى الآن كرمز على العلاقات التاريخية التى كانت تربط الساحل بجزيرة زنجبار .

وعلى كل فإن السلطات البريطانية فى شرق إفريقيا تسعى لإيجاد اتحاد سياسى واقتصادى يضم كينيا وتنجانيقا وزنجبار . ولهذا الغرض انعقدت مؤتمرات دورية لحكام هذه المناطق منذ سنة ١٨٢٧ . ولكن الفكرة تلاقى معارضة شديدة من الوطنيين فى زنجبار لأنهم لا يريدون أن يرتبطوا بمصير مستعمرة كينيا التى تعانى من مشاكل معقدة ترتبت على وضع المستوطنين الأوربيين فيها ...

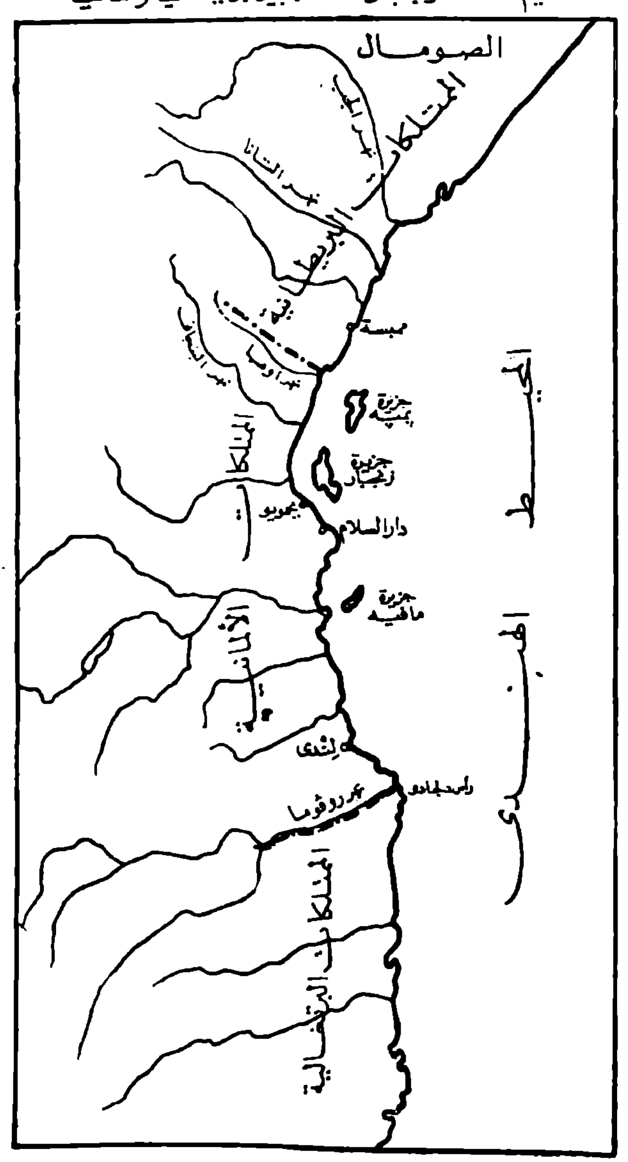


أخذت هذه الخريطة نقلا عن كتاب « ثلاث راهمانجات المجهولة » للملاح العربي أحمد بن ماجد وهو الذي أرشد البرتغاليين في رحلتهم إلى الهند . والكتاب من مطبوعات معهد الاستشراق السوفيتي — ليننجراد ١٩٥٧ .

سلطنة زنجبار في أقصى اتساعها في منتصف القرن التاسع عشر



تقسيم سلطنة زنجبار سنة ١٨٩٠ بين بريطانيا وألمانيا



مصادر الكتاب

(ا) وثائق غير منشورة :

١ — دور المحفوظات الفرنسية

1 — Archives des Affaires Etrangéres (A. A. E.)

1 — Zanzibar : Correspondance Commerciale, tomes I et II

2 — Zanzibar : Correspondance Consulaire, Tomes I — III

11 — Archives des Colonies (A. C)

3 — Ile de France, tomes cités

4 — Ocean Indien (O. I)

Cartons cités

٢ — دور المحفوظات البريطانية

1 — India Office (I. O)

5 — Bombay Political Consultation (B. P. C.)

6 — Secret letters from Bombay (S. L. B.)

11 — Public Record Office

7 — Foreign Office (F. O) Muscat 54

8 — F. O. 84 (slave trade) tomes cités

9 — Colonial Office (C. O.)

Maurice 167 — 168 tomes cités

10 — Admirality Records (Adm — Rec)
Serie 1, Cartons 2188, 2269 et 2270

(ب) وثائق منشورة :

1 — Aitchison, C. U.

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries — Vol XII Calcutta 1909 .

2 — Foreign and British State papers (S. P) tomes citès.

3 — Guillain (Charles) Documents Sur L' Histoire, la géographie et le Commerce de L' Afrique orientale tomes I—III, Paris 1856.

4 — Hertslet. The Map of Africa by Treaties London 1909.

5 — Kirk papers (K. P.)

Vols. 1 - 12.

6 — Report from the select committee for the slave trade (R. S. T.) .

7 — Russel (Mrs Charles, E. B).

General Rigby, Zanzibar and the Slave Trade.

8 — Selections from the Records of the government of Bombay No . 24, Bombay 1856 (S. R. B.) .

(جـ) الدراسات والرحلات[1] :

1 — Brunet - Millon - Ies Bourtiers de la Mer des Indes, Affaires de Zanzibar et de Mascate - Paris .

2 — Burton (Richard)

---

١ — ذكرت المراجع العربية القليلة فى حينها ، ونكتفى هنا بذكر كتاب السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان فى مجلدين — القاهرة . ١٣٥٠هـ .

Zanzibar, City, Island and Coast Vols I,II London 1872.

3 — Chappuis, F.

Visite à L' Imam de Mascate au Zangubar (Extrait des Mémoires de la société de géographie de Genève - 1860).

4 — Colomb, R. N.

Slave Catching in the Indian Ocean. London. 1873.

5 — Coupland. (Reginald)

1 — East Africa and its Invaders. Oxford, 1938 .

6 — Coupland (Reginald)

11 — Exploitation of East Africa (1856—1890) London. 1933 .

7 — Eliot (Charles)

East Africa Protectorate. London 1905.

Firouz (Kajare)«Le Sultnate d'Oman et la qauetion de Mascate» Paris 1914

8 — Krapf. Rev. (Dr. J ; Lewis).

Travels, Researches, and Missionary Labours during an eighteen years residence in Eastern Africa, London 1860.

9 — Hamilton (Genesta)

Princes of the Zinj, London 1857.

10 — Livingstone.

Exploration du Zambeze et ses affluents (Traduit de l 'Anlglais) , Paris 1866.

11 — Lyne (Robert Nunez)

Zanzibar in Contemporary Times, London 1905 .

12 — Owen (William)

Travels in East Africa, London 1933.

13 — Pankhurst, E. Sylvia.

Ex Italian Somaliand London 1951.

14 — Pearce, F. B

Zanzibar.
The Island Metroplis of Eastern Africa, London 1920.

15 — Peters (Karl).

New light on dark Africa (Traduit de l'Allemand) London 1920.

16 — Prior (James)

Voyage along the Eastern Coast of Africa, London 1819.

17 — Ruesch.

History of the East Africa, London 1954.

18 — Rabaud (Alfred)

Zanzibar, La Côte Orientale de L' Afrique Equatoriale (Extrait du Bulletin de la société de géographie de Marseille) Marseille 1881.

19 — Ruete (Emily)

Mémoires d'une princesse Arabe (Traduit de L'Allemand) Paris 1905.

20 — Ruete (Rudolf Said)

Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa (1791-1856) London 1929.

21 — Sanger (Richard)

Thé Arabian Peninsula, Newyork 1954.

22 — Strong (Sir Arthur).
History of Kilwa, London 1877.

23 — Wellested, J. R.

Travels in Arabia.

Two Vols.

London 1838.

فهرس

تصويب الأخطاء

صفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١	١٥	البوكوك	البوكرك
٣١	١	Godnh	Godnhoe
٣٩	٢١	عنه	عن
٥١	٢٥	B. 9	B. G
٥٢	٢٣	Val ll	Vol. II
٥٢	٢٣	Elphinst ane	Elphinstone
٥٣	٢٥	8 - h - 1826	8 - 9 - 1826
٥٦	٢٥	Sus l'his Toire	Sur l'histoire
٥٨	٢٥	Pan Khnrst	Paukhurst
٦٤	٩	بيرس	بيرس
١٣٣	٥	ولم تسمع	ولم نسمع
١٣٣	٩	منظمة تبرية	منظمة تبشيرية
١٣٣	٢٦	Rapportep Regby	Rapport de Regby
١٣٧	١٤	البروستينية	البروتستنتينية
١٥٠	٢٣	K. P. olv. 3	K. P. Vol. 3
١٦٦	٢٠	تفنيذا	تفنيدا